جـــامعة الـــمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

تخصص مالية

دور البنوك الشاملة في تحفيز الاستثمار

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علوم التسيير

من إعداد الطلبة:

? قرافسي نوميري

? قويدري أحمد لخضر

? نصري عمر

تحت إشراف الأستاذة:

? : تاهمي نادية

السنة الجامعية: 2011/2010

بِسْمِ اللَّهِ الرَحمَنِ الرَحِيمْ

"وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ" [التوبة: 105]

شكر وعرفان

قال رسول الله: (صلى الله عليه وسلم):

"من اصطنع إليكم معروفا فجازوه فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم فإن الشاكر يحب الشاكرين "

يسعنا في هذا المقام إلى أن نتقدم بواسع الشكر والتقدير إلى أستاذتنا الكريمة التي قدمت لنا الكثير ولم تبخل علينا بالكم الهائل من المعارف وتوجيهاتها التي أنارت لنا طريقنا نحو إتمام العمل.

إلى أستاذتنا الكريمة: **تاهمي نادية**

ولا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير

إلى كل أساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم التسيير

ونشكر كل ما ساعدنا من قريب أو من بعيد

لإنجاز هذه المذكرة.

نوميري-أحمد لخضر-عمر

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة.	أ
1/ **الإشكالية.**	ب
2/ **الفرضيات.**	ج
3/ **الهدف من البحث.**	ج
4/ **المنهج المتبع.**	ج
5/ **منهجية البحث.**	ج
6/ **صعوبات البحث.**	د
الفصل الأول: نشأة البنوك	
المبحث الأول: نشأة البنوك وتطورها.	05
المطلب الأول: نبذة تاريخية حول البنوك.	05
المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها .	06
1/ تعريف البنك.	06
2/ تقسيم البنوك.	06
3/ وظائف البنوك.	08
المبحث الثاني: الاستراتيجيات المعاصرة.	11
المطلب الأول: إستراتيجية المعاصرة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي.	11
1/ إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.	11
2/ تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية.	12
3/ ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأسمال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة "بازل".	12
4/ احتدام المنافسة في السوق المصرفي بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية.	13
5/ إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية.	13
المطلب الثاني: التحديات الناتجة عنة تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية وأساليب مواجهتها.	14

المطلب الثالث: أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك	18
1/ تعريف.	18
2/ كيف يتم غسل الأموال ؟	18
3/ أسباب تزايد الظاهرة.	19
4/ الأضرار المترتبة من هذه العملية.	19
5/ مواجهة غسيل الأموال من طرف الجهاز المصرفي.	20
المبحث الثالث: التحول إلى البنوك الشاملة	22
المطلب الأول: تعريف البنوك الشاملة	22
المطلب الثاني: كيفية التحول نحو البنوك الشاملة	23
المطلب الثالث: دور البنوك الشاملة وأهم وظائفها.	25
الفصل الثاني: التنظيم وإدارة البنوك الشاملة	
المبحث الأول: الاتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم والإدارة للبنوك.	29
المطلب الأول: اختصاصات الإدارة العليا.	29
1/ بالنسبة لاختصاصات ومهام مجلس الإدارة.	29
2/ بالنسبة لمهام رئيس مجلس الإدارة.	30
3/ مهام مديري العموم (المديرين التنفيذيين) .	30
4/ الاستشاريون / الخبراء في البنوك.	30
المطلب الثاني: نظام وأسلوب الإدارة والتنظيم.	31
المطلب الثالث: أسلوب الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك الشاملة.	34
1/ الرقابة الداخلية.	34
2/ الرقابة الخارجية.	34
المبحث الثاني: إستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة.	36
المطلب الأول: تنويع الموارد.	36
1/ إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول.	36
2/ الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي.	36
3/ اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية.	37

4/ التوريق.	37
المطلب الثاني: تنويع النشاطات.	38
1/ التنويع في محفظة الأوراق المالية.	38
2/ تنويع القروض الممنوحة.	38
3/ الإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها.	38
المطلب الثالث: التنويع بدخول مجالات غير مصرفية	40
1/ القيام بنشاط التأجير التمويلي.	40
2/ نشاط الاتجار بالعملة.	40
3/ نشاط إصدار الأوراق المالية.	41
4/ إدارة الاستثمارات لصالح العملاء.	42
المطلب الرابع: ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية.	42
المبحث الثالث: إدارة الموارد والاستخدامات بالبنوك الشاملة.	43
المطلب الأول: المخاطر التي يتعرض لها البنك.	43
المطلب الثاني: أسلوب إدارة الموارد للبنك.	44
1/ رأس المال والاحتياطات.	44
2/ إدارة الودائع وتنميتها.	45
المطلب الثالث: أسس إدارة الاستخدامات للبنك.	47
المطلب الرابع: الأنشطة خارج الميزانية.	49
المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية التسويقية في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك.	50
المطلب الأول: مفهوم التسويق المصرفي وعوامل انتشاره.	50
1/ مفهوم التسويق المصرفي.	50
2/ عوامل انتشار المفهوم التسويقي في البنوك التجارية الشاملة.	50
المطلب الثاني: خطوات التسويق الاستراتيجي.	51
المطلب الثالث: السياسات التسويقية في البنوك التجارية.	54

1/ سياسة مزيج المنتجات (الخدمات المصرفية).	54
2/ مراعاة الخصائص التسويقية للخدمات المصرفية.	55
3/ سياسة تطوير وتنمية مزيج الخدمات المصرفية.	55
4/ تطوير مزيج الخدمات المصرفية.	56
5/ تقديم الخدمات المصرفية الجديدة.	56
6/ سياسة ترويج الخدمات المصرفية.	57
7/ سياسة الانتشار الجغرافي.	58
الفصل الثالث: البنوك الشاملة والاستثمار	
المبحث الأول: مفاهيم.	61
المطلب الأول: ماهية الاستثمار.	61
1/ تعريف الاستثمار.	61
2/ تصنيف الاستثمار.	61
المطلب الثاني: ماهية المشروع الاستثماري.	64
1/ تعريف المشروع الاستثماري.	64
2/ أنواع المشاريع الاستثمارية.	64
3/ خصائص المشروع الاستثماري.	65
المبحث الثاني: إدارة محفظة الأوراق المالية للبنك الشامل	66
المطلب الأول: مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية	66
1/ مخاطر سعر الفائدة.	66
2/ مخاطر السوق.	66
3/ مخاطر التضخم.المنخفضة	66
4/ مخاطر الرافعة المالية.	67
5/ مخاطر الرافعة التشغيلية.	67
6/ مخاطر الإدارة.	67
7/ مخاطر نوع النشاط الاقتصادي.	67
8/ مخاطر قانونية وسياسية.	67

المطلب الثاني: أساليب مواجهتها من طرف البنك التجاري الشامل.	68
1/ ضرورة توافر الأموال اللازمة للاستثمار.	68
2/ جودة الأوراق.	68
3/ تنويع الأوراق.	68
4/ المحافظة على الأصل واسترداده.	69
5/ هيكلة آجال استحقاقات الاستثمار.	69
6/ الاستبدال والمبادأة.	69
المطلب الثالث: خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية.	69
1/ خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية.	69
2/ خدمات يقدمها للعملاء لتشجيع التعامل في الأوراق المالية.	70
المبحث الثالث: البنوك الشاملة المزايا والانتقادات.	71
المطلب الأول: مزايا البنوك الشاملة	71
أولا- التنويع:	71
ثانيا- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير:	72
ثالثا- البنوك الشاملة أكثر أمانا:	72
رابعا- المزايا الأخرى:	72
المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة.	73
1- تعارض المصالح.	73
2- درجة التعرض للخطر.	73
خاتمة	77
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الأشكال:

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنوك الحديثة	33
02	خطوات التسويق الاستراتيجي.	52
03	الإستراتيجية التسويقية للبنك.	53
04	الخدمات المصرفية.	56
05	تصنيف الاستثمار حسب التسلسل الزمني للتدفقات المالية المحصلة.	63

مقدمة عامة

مقدمة عامة

مقدمة.

1/ الإشكالية.

2/ الفرضيات.

3/ الهدف من البحث.

4/ المنهج المتبـع.

5/ منهجية البحث.

6/ صعوبات البحث.

مقدمة:

تلعب البنوك دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني وقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة التطور الاقتصادي وصدور قوانين مشجعة للاستثمار بشكل عام، حيث لم يعد دور البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرا في العمليات الادخارية للأفراد، وإنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية والاستشارية بمختلف أنواعها، كما كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاس واضح على تطورات أداء و أعمال البنوك، مما أدى إلى ظهور ونمو كيانات مالية جديدة تعتبر تطورات نمو واضحة في عالم البنوك، ومن خلال تعميق مبدأ التخصص أصبحت الفروق الأساسية بين كل بنك وبنك آخر تتمثل واضحة في إدارة نوع معين من الأصول المالية تكون متلائمة مع أنواع محددة من الموارد، بالإضافة إلى وجود قوانين حكومية تعمق التخصص الوظيفي للبنوك وبالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.

إلا أن تزايد التوجه نحو العولمة المالية ساهم في إظهار الكيان الخاص بالبنوك الشاملة الذي جاء ترجمة لعملية توسع أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى كقيام بنك مثلا بفتح شركة للتأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار.

1/ الإشكالية:

ومن هنا يتجلى لنا واضحا أهمية البنوك الموضوع محل الدراسة وبناء على ما سبق ذكره فإن تحديد مفهوم البنوك الشاملة ودورها في تشجيع الاستثمار يمكن أن يصاغ على النحو التالي:

ما دور البنوك الشاملة في تحفيز الاستثمار؟

- الأسئلة الفرعية:

- وهذا ما يقودنا إلى التساؤلات التالية:
- ما مدى تأثر أعمال البنوك بالتطورات العالمية؟

- ما دور البنوك التجارية الشاملة في التقليل من المخاطر والأزمات المالية الناتجة عن تحرير التجارة والخدمات المصرفية؟

2/ الفرضيات:

- العلاقة بين البنوك والاقتصاد هي علاقة كاملة ولا يمكن الفصل بينهما.
- ظهرت البنوك الشاملة لتجمع بين وظائف البنوك التقليدية وغير التقليدية تقوم على تنويع الأعمال والوظائف.

3/ الهدف من البحث:

إلقاء نظرة شاملة وبناء فكرة معرفية جيدة عن التطورات العالمية في مجال الخدمة المعرفية وتوضيح أهم التغيرات التي يفرضها العمل المصرفي الشامل.

4/ المنهج المتبـع:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي.

5/ منهجية البحث:

حيث قسمنا البحث إلى ثلاثة كما يلي:

سنتناول في الفصل الأول لمحة عن البنوك وأسباب ظهور البنوك الشاملة ووظائفها، أما الفصل الثاني فسنتعرف فيه على طبيعة وإدارة البنوك الشاملة. وفي الفصل الثالث سنبرز علاقة البنوك الشاملة بمستوى الاستثمار.

6/ صعوبات البحث:

واعتمدنا في إنجاز هذا البحث على المعلومات المأخوذة من الكتب والمجلات والملتقيات ومواقع الانترنيت، كما أن هناك عدة صعوبات اعترضتنا ونحن بصدد انجاز هذا البحث نذكر منها:

- نقص المراجع نظرا لحداثة الموضوع.
- ضيق الوقت.

الجانب النظري

الفصل الأول: نشأة البنوك

تمهيد.

المبحث الأول: نشأة البنوك وتطورها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول البنوك.

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها .

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المعاصرة.

المطلب الأول: إستراتيجية المعاصرة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: التحديات الناتجة عنة تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية وأساليب مواجهتها.

المطلب الثالث: أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك

المبحث الثالث: التحول إلى البنوك الشاملة

المطلب الأول: تعريف البنوك الشاملة

المطلب الثاني: كيفية التحول نحو البنوك الشاملة

المطلب الثالث: دور البنوك الشاملة وأهم وظائفها.

خلاصة.

المبحث الأول: نشأة البنوك وتطورها

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول البنوك

ترجع نشأة البنوك إلى 4000 سنة قبل الميلاد، حيث أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترجع إلى عهد بابل (العراق) حاليا بلاد مابين النهرين وعصر الإغريق، وأصل كلمة بنك مشتقة من ***BANC*** أي الطاولة، فقد كان في القد يم الشخص الذي يقوم بتجارة العملة يجلس على الطاولة في الشارع. وترجع نشأة البنوك التجارية أو الأولية إلى الفترة الأخيرة إلى القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والصياغ في أوربا وبالذات في مد ن البندقية وبرشلونة بقبول أموال المودعين والاحتفاظ بها في مأمن من السرقة والضياع، مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية.

ومند القرن 14م سمح التجار والصياغ لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات والذي دفع عددا من المفكرين في الربع الأخير من القرن 16م إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم ***BANC DELJA PIZZA DI RIALTA*** سنة 1587م، أما أول بنك في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401م، وفي عام 1609م أنشئ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب[1].

وباستقرار في هذه المؤسسات المالية اعتاد الأفراد قبول شهادات الإيداع ثم تحولت الشهادات تدريجيا من شهادات اسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازدياد تداول هده الشهادات انبثق منها ما يعرف حاليا بالشيك.

مند بداية القرن 18م أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت أغلبها مؤسسات مالية يملكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقتضي بحماية المودعين.

إن ظهور الثورة الصناعية وانتشارها في دول أوربا أدى إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة التي اتسعت وأقامت فروعا لها في كل مكان فاتسعت وظائفها لتشمل عملية الاقتراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود.

---

1 - إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972. ص 43.

في حين جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1668 أنشئ بنك السويد، وفي عام 1694 أنشئ بنك انجلترا وفي عام 1800 بنك فرنسا[1].

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها

قبل أن نشير إلى أنواع البنوك يجب أن نتطرق إلى تعريف البنك.

1/ تعريف البنك: البنك منشأة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ثم إقراضها قصد توظيف المال وإمداد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل[2].

ويعرف أيضا على أنه مكان لالتقاء عرض النقود بالطلب عليها، أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل استثمارات، أي أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين[3].

2/ تقسيم البنوك: يمكن تقسيم البنوك إلى:

2-1/ البنوك حسب فاعليتها:

تنقسم البنوك حسب نوع فعاليتها إلى بنوك ودائع وبنوك أعمال:

أ- **بنوك الودائع:** لقد عرف القانون الفرنسي لعام 1945 بنوك الودائع بأنها تلك البنوك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز سنتين (وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس)

ب- **بنوك الأعمال:** هي البنوك التي تقوم فعاليتها الرئيسية بالاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة أو التي هي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمدة غير محددة للمشاريع العامة التي يتعلق بها الاشتراك.

---

1 - إسماعيل محمد هاشم: المرجع السابق، ص 45.

2 - محمد باوني: العمل المص رفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2001، جامعة منتوري قسنطينة، ص 130.

3 - فلاح حسن الحسيني ود مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 13.

2-2/ البنوك حسب شمولها[1]**:**

تنقسم إلى بنوك ذات فروع متعددة وبنوك إقليمية أو جهوية:

أ- **البنوك ذات الفروع المتعددة:** وهي البنوك التي تشمل فاعليتها عدة مناطق بالبلد ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة وتلعب هذه البنوك دورا اقتصاديا هاما إذ تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسط الأكبر من الاعتمادات والتسهيلات.

ب- **البنوك الإقليمية أو الجهوية:** وهي البنوك التي تحصر فعاليتها في مدينة واحدة أو مركز واحد، وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى.

3-2/ البنوك حسب علاقتها بالدولة[2]**:**

تنقسم البنوك حسب هذا التصنيف إلى:

أ- **بنوك القطاع العام:** وتعود ملكية هذه البنوك إلى الدولة وتمثل البنوك المركزية.

ب- **بنوك القطاع الخاص:** وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص سواء على شكل مشروعات فردية، شركات أشخاص أو شركات أموال.

ج- **البنوك المختلطة:** وتعود ملكية هذه البنوك إلى كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

4-2/ البنوك حسب جنسيتها[3]**:**

وتنقسم البنوك حسب هذا النوع إلى:

أ/ البنوك الوطنية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للبلد الذي تقيم هذه البنوك على أرضه.

ب/ البنوك الأجنبية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعاية دولة أخرى غير مسجلة فيها هذه البنوك.

---

[1] - رشاد العصار ورياض الحلبي: النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 63.

[2] - خالد أمين عبدالله: العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 20.

[3] - المرجع نفسه: ص 20.

ج/ البنوك الإقليمية: وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة مثل صندوق النقد العربي.

د/ البنوك الدولية: وهي البنوك المنبثقة من هيئات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

3/ وظائف البنوك: وتتلخص أهم وظائف البنوك فيما يلي:

1-3/ وظائف البنك المركزي:

يتميز البنك المركزي بأربعة وظائف رئيسية هي:

أ/ بنك الإصدار: ويسمى بنك الإصدار لأن مهمته إصدار الأوراق النقدية القانونية تحت قيود تتفق مع حاجة المعاملات ويقوم بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول وهو مسؤول عن غطاء العملة بالذهب والعملات الأجنبية، كذلك فهو يستبدل التالف من العملة بالجديد كما أنه هو المنظم للوساطة المالية أي التداول النقدي، ويستعمل البنك المركزي في هذه الحالة عدة وسائل للمراقبة منها:

- الوسائل المباشرة: سياسة إعادة الخصم، سياسة الاحتياطي القانوني.
- الوسائل غير المباشرة: سياسة السوق نفسها.

ب/ بنك البنوك: البنوك تحتفظ لديه بأرصدتها النقدية الفائضة عن حاجتها، وهذا ما يساعد على التسويات القيدية من حقوق وديون للبنوك فيما بينها وذلك عن طريق المقايضة، كما أن البنوك تلجأ في حالة احتياجاتها للسيولة النقدية بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك بمد يد العون في أوقات الأزمات[1]. كما يجدر الذكر أن البنك في تعامله مع البنوك الأخرى يبتعد تماما عن المنافسة ويركز معاملاته مع البنوك الحكومية.

ج/ بنك الحكومة: ينفرد البنك المركزي بوظيفة أساسية في خدمة الدولة ممثلة في الحكومة باعتباره مستودعا لأموالها المتحصل عليها عن طريق الضرائب والرسوم وتسحب عليه الشيكات

[1] - شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، ص 24.

التي تستخدمها الحكومة في الوفاء بديونها، كما يقوم بأداء فوائد القروض المترتبة عنها وبالتالي قيامه بكل العمليات المالية التي تحتاج إليها الحكومة كما يحتفظ لديه بحسابات كل الإدارات الحكومية والهيئات الرسمية والمؤسسات ويتولى تقديم القروض قصيرة الأجل للحكومة في الفترة الفاصلة بين عملية الإنفاق وتحصيل الإيرادات إلى جانب القروض الاستثنائية في حالة الانكماش يعمل البنك المركزي على تمثيل الحكومة في العمليات المالية للدولة فهو المسؤول على توفير الاحتياطات من العملات الأجنبية للدولة ويحقق الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

د/ الرقيب على الائتمان [1]: تعتبر أهم الوظائف ويتحدد وفقا لها مستولى الائتمان الممنوح على مستوى الاقتصاد منة خلال البنوك التجارية، هذه الأخيرة تملك قدرة كبيرة على خلق نقود الودائع وخلق الائتمان الممنوح للأفراد والمشروعات، مؤثرة بذلك على عرض النقود ممارسة تأثيرا على أداء النشاط الاقتصادي عموما، لذا فإنه من الضروري فرض رقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، بحيث يكون حجمه وتوقيته بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة من حالات كساد أو تضخم، ومن هذه الميزات نجد أن البنوك في عملياتها تفوضه بتنفيذ السياسة التي يحددها، كما أنها تلجأ إليه في حالة احتياجاتها النقدية كمواجهة طلبات الائتمان الكبرى أو طلبات السحب وعمليات المقاصة لذلك فالعلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأخرى تحددها السياسة المنتهجة.

3-2/ وظائف البنوك التجارية:

يعرف البنك التجاري على أنه المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان حيث تحصل على الأموال من العملاء وتتعهد بتسديدها في آجال محددة، كما تقدم القروض وقد استمدت تسميتها من وظيفتها بمنح قروض التجار لتنفيذ أعمالهم التجارية، والبنوك التجارية هي أيضا مؤسسات

[1] د/شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، ص 24.

مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها ؛ وسيط المبادلة، أداة الدفع، وهي أثر المصارف ارتباطا بالجمهور وأكثر خدماتها له وأقدمها تاريخيا.

وتختص هذه البنوك بتمويل القروض قصيرة الأجل الملائمة لطبيعة معاملاته التجارية معتمدة في ذلك على الودائع التي تجمعها وتعتبر البنوك التجارية النوع الثاني من الأشخاص النقدية بعد البنك المركزي وتتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص:

- ü مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحرير أكبر قدر من الربح بأقل تكلفة.
- ü خلق بعض أدوات الاستثمار المالي.
- ü مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها.
- ü تقديم خدمات استشارية للمتعاملين.
- ü تشجيع الادخارات للمناسبات.
- ü إدارة الممتلكات نيابة عن الغير.
- ü استخدام التعامل بالبطاقات الائتمانية حديثا.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المعاصرة.

المطلب الأول: إستراتيجية المعاصرة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي.

يمكن الإشارة إلى الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل التالي:

1/ إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

حيث حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي والعالمي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوح على ميزانيات البنوك وتكفي الإشارة إلى أن تلك الميزانيات في اكبر خمسين بنك[1]، مصدر أرباحها لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي أي الإقراض، بل من الأصول الأخرى المدرة للدخل والعائد الكبير ومن عمليات إدارة الأصول التي سحبت الأعمال خارج الميزانية، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم للبنوك.

ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 37.

2/ تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية:

لقد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية، والتو ريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة وعلى مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية.

ومن ناحية أخرى وصل اتجاه تنويع النشاط المصرفي أقصى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية[1]، حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية وهي العقود التي تلزم صاحبها بشراء أصل من البائع بالسعر المتفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل.

وكذلك التعامل في حقوق الشراء الاختيارية وهي الحقوق التي تعطي لصاحبها حق شرا ء أصل من البائع بسعر محدد في فترة لاحقة في المستقبل ويطلق عليها عقود الاختيار، وتحقق المشتقات المالية عدة مزايا أهمها: التحكم والسيطرة على المخاطرة وتحسين معدلات الاقتراض والإقراض واستكشاف الأسعار في السوق وسهلت للعمولات الوصول إلى الأسواق المالية المختلفة وتحسين السيولة، وفي كل الأحوال لا تخلواْ المشتقات من مخاطر التعامل فيها.

3/ ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأسمال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة "بازل":

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية، وأصبح لزاما على البنوك أن تحتاط لهذه المخاطر بعدة وسائل منها: تدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 39.

لجنة بازل 1988، وأصبح لزاما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي أو دولي يدل على متانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه.

ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992.

4/ احتدام المنافسة في السوق المصرفي بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

مع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية "الجات/ ***GATT***" في جولة الاورغواي 1994 وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها في الأول من يناير 1995 فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية، وقد أخذت المنافسة ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية[1]:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

5/ إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

ومما يدل بوضوح على ذلك ما حدث في أزمات الجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية التام على إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي والربح السريع.

ومن ناحية أخرى إذا وقع الاقتصاد القومي في يد المضاربين العالميين فإن البنوك المركزية في العالم لا تستطيع أن تفعل الكثير تجاه هؤلاء الفاعلين غير الرسميين، فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 41.

البنوك المركزية هو حوالي أربعة عشر (14) مليار دولار يوميا مقارنة بحوالي ثمانمائة (800) مليار دولار يستطيع أن يضخها المضاربون العالميون في السوق.

المطلب الثاني: التحديات الناتجة عنة تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية وأساليب مواجهتها.

إن عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية تخلق العديد من التحديات أمام حكومات كثير من الدول يمكن ايجا زها في:

1/ يشير البعض إلى أن السوق المصرفية المحلية تتميز بوفرة البنوك والمؤسسات المصرفية وبالتالي فإن ذلك يقف عائقا أمام تحرير تجارة الخدمات المصرفية بحجة أن السوق المحلية لتحتمل دخول المزيد من البنوك والمؤسسات المصرفية لأن ذلك يعني حدوث ما يسمى بالوفرة أو الإفراط المصرفي مما يعني أن هناك العديد من البنوك تعمل على جذب العمليات في سوق مصرفية محدودة[1]، وهذا ما أدى إلى إحداث ظاهرة الاندماج المصرفي، بشكل عام فإن الاندماج المصرفي هو اتحاد أكثر من بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد وينطوي اندماج أو الدمج المصرفي في الأمثلة الأكثر شيوعا على عملية مالية تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى ويتخلل البنك المندمج على ترخيصه ويتخذ الكيان الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصـــول وخصوم البنك الدامج وكل ذلك من خلال دراسة متأنية واتفاق محدد[2]، ودوافع الاندماج المصرفي كثيرة لعل أبرزها:

- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير من جراء خفض تكاليف الإنتاج.
- تخفيض درجة المخاطر عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 132.

[2] - المرجع نفسه: ص 42.

- تحقيق درجة أكبر من فرص السيطرة على السوق عن طريق تقليل درجة وفرص المنافسة.
- إتاحة الفرصة للشركة الدامجة لشراء أصول بتكلفة تقل عن قيمتها السوقية.
- تحسين الكفاءة الإدارية للشركات المندمجة عن طريق تغيير إدارتها[1].

2/ التخوف من عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة في السوق المصرفي العالمي وسيطرة المؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وذلك يتطلب من الحكومات أن تسعى بكل الوسائل الممكنة إلى إعداد البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية لبيئة أكثر تنافسية من خلال إجراء محاولات لخفض تكاليف التشغيل، تحسين الكفاءة أو الاستثمار في تكنولوجيا مصرفية حديثة وتشجيع التحول نحو الاندماج المصرفي وتعمق الاتجاه نحو خصخصة البنوك والمؤسسات المصرفية، ويمكن تحديث أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

3/ إن الأسباب الأساسية لمشكلات القطاع المالي تكمن في السياسات غير السليمة للاقتصاديات الكلية والتنظيم والإشراف الحكومي غير المناسب والتدخل غير السليم في الأسواق المالية، ومع ذلك فإن تحرير التجارة من الممكن أن يزيد من احتمال أو حجم الصعوبات التي تواجه القطاع المالي، وعلى سبيل المثال فإن السياسات النقدية المتساهلة يمكن أن ينتج عنها الإفراط في الإقراض غير المناسب أو تشجيع قيام البنوك باستبدال كميات كبيرة من العملات الأجنبية خاصة حينما لا يتم حماية المال الناتج عن تدفقات رأس المال من خلال الهيئات النقدية[2].

4/ هناك تخوف من أن تحرير الخدمات المصرفية والمالية يؤدي إلى تزايد التعامل مع المشتقات المصرفية والمالية والتي ينظر إليها دائما على أنها منطقة خطرة ولها مخاطرها السوقية المعروفة، مع أن

[1] - طارق عبد العال: اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 202.

[2] - طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 38.

التعامل في المشتقات المصرفية والمالية يسمح بتخفيض كبير من المخاطر وبالتالي يقل تعرض المشاركين في النظام المصرفي والمالي للمخاطرة، ومن ناحية أخرى فإنه يلاحظ أن البنوك لازالت تتعرض لمخاطر كبيرة من أنشطتها التقليدية مقارنة بالمشتقات ناهيك عن انخفاض معدلات ربحيتها في ظل الأنشطة التقليدية بالمقارنة بالتعامل في المشتقات[1].

5/ أهمية استقرار الاقتصاديات الكلية[2]:

إن تحرير قطاع الخدمات المالية يتطلب مناخا مستقرا للاقتصاديات الكلية حتى يتم الاستفادة كلية من مزاياه، فالتضخم والعجز الكبير في الموازنة وأسعار الصرف غير المدعومة باقتصاد كلي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الاندماج مع النظام المالي الدولي. لأن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا وذلك لكون سياسة التحرر أكثر ضررا وأذى عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسة الجديدة مازالت ضعيفة وتكون خبرة التعامل مع الاقتصاديات الكلية والقطاع المالي محدودة.

6/ أهمية الإصلاحات الهيكلية: تعد الإصلاحات الهيكلية هامة جدا في ثلاثة مجالات لبناء قطاع مالي كفء ومستقر.

- منع استخدام النظام المالي لتحقيق أهداف لا تتعلق بالسياسة الموضوعة.
- يمكن أن تلعب الحكومة دورا هاما لإعداد مؤسسات مالية تعمل في مناخ تنافسي متزايد وفي إيجاد مساحات من المناورة تتحرك فيها المؤسسات لخدمة الجمهور.
- يمكن أن تساهم الحكومة في توسيع وتعميق الأسواق المالية ويمكن أن يلعب تحرير التجارة في قطاع الخدمات المالية دورا مساندا لهذه الإصلاحات الهيكلية من خلال الالتزام المسبق بالسوق المفتوح.

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، ص 135.

2 - طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، ص ص 35، 41.

7/ إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يمكن أن يؤثر سلبا وبطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالي ويؤدي إلى زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب ما يحدث أزمات للبنوك وأزمات مالية لا يمكن السيطرة عليها ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما حدث في التسعينيات للمكسيك، أزمة 1994 ودول جنوب شرق آسيا، أزمة 1997، حيث تفسر أزمة أسواق المال في جنوب شرق آسيا بما حدث في انخفاض في أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وعجز ميزان المدفوعات لتلك الدول الأمر الذي دفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع بهدف رفع الأرباح في أسواق الأسهم ووقف التحويلات إلى العملة الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي وتشجيع المستثمرين الحائزين للدولار على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية إلاّ أن المشكلة تفاقمت عندما لجأت تايلند إلى تخفيض عملتها وتآكل الاحتياطي من العملات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى انتقال الأزمة بين دول المنطقة ثم التأثير على الأسواق العالمية[1].

ولعل أهم أسباب مثل هذه الأزمات هو التحرر المالي والانفتاح الكبير والتعامل في المشتقات المالية في اقتصاد هش يتطلب التحرك بحذر في الاقتصاد العالمي، ذلك أن إدارة الاقتصاد الكلي تكون صعبة خلال فترة التحول، فحينما يبدأ التحرير تقدم فرص الاستثمار الجديدة والتفاؤل عوامل جذب لتدفقات رأس المال للداخل، وإذا لم يتم توفير المناخ الملائم والتقييد اللازم، فإن ذلك سوف يدعم عملية توريد المال من خلال ودائع المؤسسات المالية، وكما ذكرنا من قبل فإن ذلك يؤدي إلى إقراض غير متعقل ويضع بذور أزمة في المستقبل، وكذلك فإن إدارة النقدية خلال عملية التحرير تكون معقدة نتيجة التغييرات الهيكلية في مجمل النقود. من هنا تتجلى أهمية وضع مناخ صحي لمقابلة تأثير التدفقات الداخلة لرأس المال وإقامة بنك مركزي مستقل ومؤسسات سليمة لإعداد ومتابعة الموازنة وذلك لتقوية السياسات المالية والنقدية المناسبة للتحرير[2].

---

[1] - سيد ولد أباه: اتجاهات العولمة (الأزمة)، إشكالات الألفية الجديدة، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2001، ص 27.

[2] - طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، ص 44.

المطلب الثالث: أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك

1/ **تعريف:** "غسيل الأموال هي عمليات متتابعة ومستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي، في دور النشاط الاقتصادي للاقتصاد الرسمي أو الظاهر لاكتسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفي وأجهزة الوساطة المالية الأخرى"[1].

2/ **كيف يتم غسل الأموال ؟**

تتعدد أدوات غسيل الأموال من خلال استخدام الأساليب المصرفية المتنوعة مثل استخدام المصرف كواجهة، فتح الحسابات السرية وحسابات مَجْهولِي الهوية، والغسل بالقرض المضمون والغسل بالديون الوهمية والغسل من خلال خصم الأوراق التجارية، شراء العملات لتمويل المستوردات، الغسل من خلال عمليات الأسواق المالية، صناديق الاستثمار شركات التأمين إنشاء شركات وهمية، إقامة مشروعات الواجهة، المقاولات، الاتجار بالمعادن الثمينة الموجودات النفيسة، المزادات، معارض البيع بالتقسيط، النظم غير الرسمية لتحويل القيمة شركات السفر والسياحة، نوادي القمار، الهدايا، ... وغير ذلك من الأدوات.

قال الدكتور "مصطفى هديب" رئيس الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية خلال المؤتمر المنعقد في الفترة من 13 إلى 15 يونيو 2004: إن إحصائيات الأمم المتحدة والانتربول (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) تشير إلى أن حجم الأموال المغسولة في العالم بلغ عام 2000 حوالي 500 مليار دولار، وأضاف في نفس المؤتمر المنعقد تحت عنوان " تزايد تهديدات غسيل الأموال وتنوع أساليبه، والعمل الدولي لمكافحته" أن آخر دراسة تشير إلى أن حجم غسيل الأموال حاليا يقارب 3 ترليونات من الدولار ما يقدر ب 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، ص 234.

من بين الشواهد على تنامي الظاهرة الخطيرة في العالم بروز أرقام كبيرة مثل غسيل 30 مليار دولار من المساعدات المالية المقدمة لإفريقيا(1).

3/ أسباب تزايد الظاهرة:

من أبرز أسباب تعاظم ظاهرة غسيل الأموال توسع آفاق العولمة وما تتطلبه من حرية التجارة الدولية والمعاملات وإزالة العقبات والحواجز بين الدول، إلى جانب انتشار استعمال التحويلات الالكترونية للأموال بدون رقابة وازدياد المناطق التي تعمل بها وحدات المصارف الخارجية التي تتمتع بالرقابة المحدودة أو المعدومة على أنشطتها وبالسرية الكبيرة لمعاملاتها وعملائها.

وساعد على انتشار الظاهرة أيضا اتساع العلاقات بين المصارف والمؤسسات المالية التي تتيح فتح الحسابات الخاصة للعملاء، وبروز أنواع وأشكال من المعاملات المشبوهة، ولكنها تبدوا مناظرة للعمليات المشروعة بما في ذلك إدارة النقدية والتجارة في العملات الأجنبية والتداول .بمشتقات أسعار الفائدة ومشتقات العملات والمشتقات الائتمانية وظهور أساليب دفع جديدة مثل النقود الرقمية وغيرها.

ومن بين الأسباب وراء تزايد عمليات غسيل الأموال ضعف التعاون الدولي، وعولمة الاتجار بالمخدرات، وتوافر الخبرات المتراكمة والمتزايدة لدى غاسلي الأموال، وكذلك قصور التشريعات الوطنية.

4/ الأضرار المترتبة من هذه العملية:

على الصعيد المالي يؤدي هروب الأموال المغسولة إلى إضعاف المناخ الاستثماري في الاقتصاد الوطني من خلال التلاعب بالأموال من قبل الغاسلين وحرمان القطاعات الاقتصادية منها ويعتبر القطاع المصرفي الضحية الكبرى لجرائم الغاسلين حيث يعملون على انحرافه عن أهدافه الأساسية وتوجيهه نحو خدمة غايات محرمة وتسليط الرقابة عليه تبعا لذلك.

---

[1] - موقع إسلام اون لاين. نت/2004/06/14، الأخبار يوم 2006/01/01.

كما يهدد غسيل الأموال سلامة العملة الوطنية وغطاءها من العملات الأجنبية وقدرة أي دولة وبخاصة النامية على تمويل مستلزمات التنمية، إلى جانب خلط الأموال القذرة والمغسولة من الأموال النظيفة أصلا والإخلال بموازين عرض الأموال والطلب عليها في إطار المنافسة في الأسواق النقدية والمالية.

كما تلحق أضرارا بالغة بالمجتمع والأمن القومي ونظم إدارة الدولة والقطاع العام من خلال تبذير أموال المجتمع واستخدام الأموال المغسولة لإسقاط الحكومات الوطنية عن طريق تمريرها إلى من يتولى مثل هذه المهمات بعد تحويلها من الدول الراعية لذلك[1].

5/ مواجهة غسيل الأموال من طرف الجهاز المصرفي:

تتم مواجهة غسيل الأموال من خلال عدة إجراءات كما يلي:

- التعرف على العميل وعدم الاحتفاظ بأية حسابات سرية لشخصيات مجهولة الهوية.
- حفظ القيود والسجلات الخاصة بالعملاء والعمليات التي تتم على المستوى المحلي أو الدولي.
- متابعة سلوكيات العمليات المصرفية المثيرة للشكوك.
- ضرورة تعميق أواصر التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال.
- العمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة غسيل الأموال.
- العمل على إصدار قانون لمكافحة الفساد في التجارة الدولية.
- التفرقة في الحسابات المصرفية والتحويلات من النقد الأجنبي بين النقد معلوم المصدر والنقد غير معلوم المصدر مع عدم السماح بتحويل النقد غير معلوم المصدر إلى أحد البنوك أو الفروع الخارجية مهما كانت الأسباب.

[1] - موقع اسلام اون لاين. نت/2004/06/14، الاخبار يوم 2006/01/01.

- ضرورة قيام البنك المركزي بإلغاء ترخيص وشطب البنك الذي يثبت تورطه في القيام بعمليات غسيل الأموال.
- ملاحظـــــة ومتابعة كافة مصادر الدخل غير المشروع مثل تجارة المخدرات والرشوة والفساد... وغيرها.
- إخضاع البنوك غير المقيمة لرقابة البنك المركزي[1].

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، ص ص 268-261.

المبحث الثالث: التحول إلى البنوك الشاملة

المطلب الأول: تعريف البنوك الشاملة

في ظل التطورات العالمية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى التحول نحو "البنوك الشاملة" وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك[1].

ويمكن تعريفه أيضا بأنه بنك متعدد الوظائف والمهام ول يحدد تخصصه لنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها يعتمد في تحقيق ذلك على تكنولوجيا متطورة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير.

ولكي يتحقق النجاح المطلوب لهذا النوع من البنوك يجب أن يتوفر ما يلي:

1/ امتلاك البنك لمنظومة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية والغير التقليدية معتمدا في ذلك على توافر خبرات وكوادر مصرفية عريقة.

2/ ضرورة امتلاك البنك لاسم عريق في السوق المالي والمصرفي.

3/ توافر أساليب تكنولوجية حديثة في المجال الاتصالات والإدارة.

4/ دخول البنك إلى الأنشطة المالية الحديثة والتحام أنشطة وخدمات جديد دائما في تجاوب مستمر مع السوق المالية والانفتاح على العالم بخدماته.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك،، ص 52.

5/ ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار المتعدد في الأنشطة قصيرة وطويلة الأجل والمشروعات الإنتاجية بالإضافة إلى أنشطة الأوراق المالية أي الجمع بين وظائف البنوك التجارية المتطورة وبين وظائف البنوك الاستثمار والأعمال البنوك المتخصصة مع تبني إستراتيجية للتطور المستمر(1).

المطلب الثاني: كيفية التحول نحو البنوك الشاملة

للتحول نحو فكرة البنوك الشاملة يعني أن هناك متطلبات أساسية لابد من أخذها بعين الاعتبار:

1/ تنوع صور المخاطرة التي تتعرض لها هذه البنوك لدخولها إلى أنشطة مستحدثة لم تتعامل فيها من قبل، وما يترتب عليه من تعريض أموال المودعين للمخاطر.

2/ ضرورة الاهتمام بالجانب الإداري والتنظيمي مع تطوير الكوادر البشرية لأنها الأساس في هذه الأنشطة.

3/ وجود مراكز مستقلة لكل العمليات التي ينبغي إضافتها إلى أنشطة البنك مع تحديد مراكز المخاطر والربحية بدقة.

4/ ضرورة تغيير مفاهيم الرقابة المطبقة من قبل البنك المركزي وكذلك فعالية دوره لدعم هذه البنوك في حالة تعرضها للمخاطر، أي يتعين أن يكون هناك:

- تعاون ورقابة مستمرة.
- دعم ومساندة في حالة التعرض للمخاطر.

وهناك منهجان للتحول إلى البنوك الشاملة هما:

أولا- المنهج الأول: تحويل بنك قائم إلى بنك شامل وهو المنهج الأسهل والأسرع والأفضل مع ضرورة توافر شروط منها:

1/ أن يكون البنك كبير الحجم قابل للنمو والاتساع.

---

1 - رشيد صالح عبد الفتاح: البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، 2000، ص 122.

2/ أن يكون له عديد من الفروع المرتبطة ببعضها البعض، مع استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة للاتصال والإدارة.

3/ أن يكون لديه كوادر بشرية على درجة عالية من الكفاءة والمهارة والمؤهلة تأهيلا جيدا والسعي لتنمية قدراته باستمرار.

4/ أن ى يكون له تاريخ يسعى للمحافظة عليه مع الإصرار على الاستمرار في الريادة والتفوق.

5/ أن يكون بنكا متطورا وتتوافر فيه معايير العالمية في الأداء.

6/ أن يكون ذلك بالتدرج بداية باستحداث الخدمات والأنشطة المتطورة ثم الدخول إلى المجالات الاستثمارية المتطورة كل ذلك وفق خطط وبرامج موضوعة.

ثانيا- المنهج الثاني: إنشاء بنك جديد تماما تتوافر فيه كل هذه الأمور وإن كان هذا المنهج صعب التطبيق عمليا.

المطلب الثالث: دور البنوك الشاملة وأهم وظائفها.

يتبلور دورها من خلال كونها بنوكا تقوم بأعمال كل البنوك والبنوك التجارية أو الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة في وقت واحد أو في آن واحد أي أنها بنوك غير متخصصة وتستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو موارد البناء التي تأتي من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم أو الاستخدامات والتوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك واللجوء إلى مصادر تمويل غير نقدية وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستحدثة بصفة خاصة وإصدار السندات التي تطرح للاكتتاب العام وبيع حقوق الملكية في البنوك إلى جميع المساهمين بغض النظر عن القطاع الذي ينتسبون إليه وذلك مع القيام بعمليات خارج الموازنة التي يرتفع ويزداد العائد منها على نحو يسمح بالتعويض عن أعباء الخدمات أو العمليات التقليدية التي ترتفع تكلفة أدائها إلى ثلاثة أمثال تكلفة الخدمات المستحدثة.

وتقوم إستراتيجية البنوك الشاملة على إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والتنويع يعني أن لا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي.

وتتعاظم الآثار الإيجابية مع إستراتيجية التنويع كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي فيما يسمى بخدمات التأجير أو القيام بوظيفة إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين وبالتالي تلافي مخاطر الإفلاس بدرجة عالية وكبيرة، ومن ثم نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات عالية تجمع بين وظائف متعددة ؛فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية الخاصة بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال

الوساطة الاستثمارية فضلا عن أعمال التأمين، وأضافت هذه البنوك إلى أعمالها المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستحدثة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية.

- وظائف البنوك الشاملة[1]:

نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية، أعمال التأمين، المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية حيث:

1/ اقتحام مجالات الاستثمار التالية:

- أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية التي تتضمن ثلاثة وظائف أساسية هي الإسناد(شراء الأسهم المصدرة حديثا)، التسويق، تقديم الاستشارات.
- تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية.
- رسملة القروض.

2/ دخول مجالات غير مصرفية:

حيث تتجه إستراتيجية التنويع في هذا المحور إلى الدخول في مجالات غير مصرفية من جانب البنوك الشاملة لأن ذلك يزيد من الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة وهذه المجالات تنقسم إلى:

- القيام بنشاط التأجير التمويلي.
- نشاط الاتجار بالعملة.
- إدارة الاستثمارات لصالح العملاء.
- نشاط إصدار الأوراق المالية.
- نشاط التأمين.
- إنشاء صناديق الاستثمار.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك،، ص ص 60، 56.

بالإضافة إلى ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية وإدخال التكنولوجيا المصرفية وسنتناول هذه الوظائف بشيء من التفصيل والإيضاح في الفصل الثاني.

3/ أعمال البنوك الشاملة:

أنها تقوم بدور فعال في ترويج المشروعات الجديدة، كما أنها تطلع بعمليات المصرفة الاستثمارية في مجال الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وتقديم خدمات الوساطة المالية.

- الاستثمار في الأوراق المالية حيث يقوم بشرائها كما يقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في المساهمة في الشركات التي يؤسسها، شراء الأسهم في الشركات قيد الخصخصة وإعداد الدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة للخصخصة والتقييم شراء سندات شركات المساهمة وذلك في حالة الخصخصة. إنشاء شركات الاستثمار والشركات القابضة، الصناديق، تأسيس المشروعات العربية المشتركة.
- تقديم القروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن وأثر ذلك على تطوير السوق المالية
- تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات.
- تنويع المحفظة الإقراضية والاستثمارية للمصرف وتسيير القروض المصرفية في السوق المالية.

الفصل الثاني: التنظيم وإدارة البنوك الشاملة

تمهيد.

المبحث الأول: الاتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم والإدارة للبنوك.

المطلب الأول: اختصاصات الإدارة العليا.

المطلب الثاني: نظام وأسلوب الإدارة والتنظيم.

المطلب الثالث: أسلوب الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك الشاملة.

المبحث الثاني: إستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة.

المطلب الأول: تنويع الموارد.

المطلب الثاني: تنويع النشاطات.

المطلب الثالث: التنويع بدخول مجالات غير مصرفية

المطلب الرابع: ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية.

المبحث الثالث: إدارة الموارد والاستخدامات بالبنوك الشاملة.

المطلب الأول: المخاطر التي يتعرض لها البنك.

المطلب الثاني: أسلوب إدارة الموارد للبنك.

المطلب الثالث: أسس إدارة الاستخدامات للبنك.

المطلب الرابع: الأنشطة خارج الميزانية.

المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية التسويقية في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك.

المطلب الأول: مفهوم التسويق المصرفي وعوامل انتشاره.

المطلب الثاني: خطوات التسويق الاستراتيجي.

المطلب الثالث: السياسات التسويقية في البنوك التجارية.

خلاصة.

المبحث الأول: الاتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم والإدارة للبنوك.

لاشك أن التوسع والتنوع والتقدم التكنولوجي في أداء الأنشطة وتقديم الخدمات المصرفية يتطلب بالضرورة درجة عالية من المواكبة والتلاؤم في البناء التنظيمي والإداري للبنوك بالإضافة إلى أساليب إدارة العمليات المصرفية وانجاز الوظائف الإدارية بصفة عامة.

وفي هذا الخصوص يمكن عرض الاتجاهات الحديثة في محالات التنظيم والإدارة في البنـــوك على النحو التالي:

المطلب الأول: اختصاصات الإدارة العليا[1].

تضم الإدارة العليا مجلس الإدارة، رئيس مجلس الإدارة، مديري العموم، الخبراء ولقد أصبح التركيز الآن على المهام والاختصاصات الآتية:

1/ بالنسبة لاختصاصات ومهام مجلس الإدارة: تتمثل في الجوانب الآتية:

أ/ تحديد مستويات الربح المرتقبة أو المطلوب تحقيقها

ب/ تحديد نسب توزيعات الأرباح.

ج/ زيادة رأس المال.

د/ زيادة النفقات.

ه/ وضع سياسات تنويع الخدمات المصرفية.

و/ وضع الخطط والسياسات الخاصة بالعمالة في المستويات العليا والدنيا.

ز/ إدارة السيولة وتحديد طرق مواجهة الأخطار.

ح/ وضع السياسات الخاصة بالعلاقات العامة.

ط/ وضع السياسات وخطط الاستثمار وغزو الأسواق الأجنبية

[1] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، السياسات المصرفية، تحليل القوائم الماليـــة. الجوانـــب التنظيميـــة والتطبيقية. البنوك العربية، الدار الجامعية، طبعة 2003، 2004، ص ص 359، 360.

2/ بالنسبة لمهام رئيس مجلس الإدارة: ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ/ المحافظة على وجود علاقة طيبة بين البنك وأصحاب رأس المال.

ب/ اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

ج/ التأكد من توافر المعلومات الكافية واللازمة لقيام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بمهامهم.

د/ الرقابة على المديرين بتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة.

ه/ الرقابة الدقيقة في الأنشطة والمهام الخاصة بميدان العمل المصرفي في البنك.

و/ الرقابة على البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل فيها البنك.

3/ مهام مديري العموم (المديرين التنفيذيين) : فقد أصبح التركيز على الآتي:

أ- القيام بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الإدارة.

ب-التوجيه والإشراف وحل مشكلات العمل داخل الإدارة.

ج- التنسيق

د- الإشراف على تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالإدارة والمشاركة في وضع الخطط والأهداف العامة للبنك.

4/ الاستشاريون / الخبراء في البنوك:

تقوم البنوك الآن إما بتعيين أو الاستعانة بالخبراء في جميع التخصصات ويتلخص دور الخبراء والاستشاريين في البنوك في تقديم النصائح والتوصيات الخاصة بالجوانب الآتية

أ/ التمويل والاستثمارات الجديدة وزيادة رأس المال

ب/ حالات الاندماج.

ج/ المشكلات الخاصة بالقوى العاملة.

د/ كل ما يتعلق ببورصة الأوراق المالية وأسواق المال.

ه/ تقييم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعمل فيها البنك داخليا وخارجيا.

المطلب الثاني: نظام وأسلوب الإدارة والتنظيم[1].

وتتلخص الاتجاهات الحديثة في هذا الخصوص في الآتي:

أ/ استخدام نظام الإدارة بالأهداف في كل الفروع وكذلك في كل الأقسام والإدارات الوظيفية في كل فرع.

ب/ التدريب المستمر لأعضاء الإدارة العليا على الأساليب العلمية في التخطيط والتخطيط الاستراتيجي.

ج/ إنشاء وحدات للخدمة المركزية تقوم بالتنسيق بين الإدارات/الأقسام والفروع والتخطيط للدخول في أنشطة جديدة أو تنمية واستغلال الفرص الجديدة في الداخل والخارج، وكذلك البحوث.

د/ إنشاء لوحدات إدارية مركزية مساعدة تكون مهمتها مساعدة الإدارات الرئيسية الخاصة بالتسويق، والخدمات الإدارية والأفراد.

ه/ التكوين التنظيمي (إنشاء الإدارات والأقسام) يعتمد أساسا على تجميع الأنشطة المرتبطة ببعضها البعض سواء في الداخل أو الخارج.

و/ تطبيق الأسلوب اللامركزي وتفويض السلطة بدرجة كبيرة للفروع في الداخل والخارج.

ز/ معاملة كل فرع من فروع البنك في الداخل والخارج كمركز ربحية مستقلة.

ح/ المرونة الكبيرة في بناء الهياكل التنظيمية وإدارة العمليات المصرفية لاستيعاب أي تغيير (بالإضافة أو النقص) في أنشطة وخدمات البنك وكذلك لمواجهة متغيرات السوق ولتحقيق الاستغلال الجيد لجوانب القوة الموجودة سواء من الناحية المالية أو الكفاءات.

ط/ فصل الإيرادات المحققة من بيع الخدمات غير المصرفية (مثل تقديم الاستشارات، خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر) وكذلك نفقاتها عن تلك التي ترتبط بالخدمات المصرفية بجميع أنواعها.

---

[1] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: المرجع السابق، ص 361.

ي/ تعدد أسس بناء الهيكل التنظيمي: تتجه معظم البنوك الآن إلى بناء هياكلها التنظيمية على أكثر من أساس، فدراسة وتحليل الهيكل التنظيمي لأي من البنوك الحديثة يلاحظ احتـــواءه علـــى الإدارات الوظيفية والمناطق الجغرافية، كذلـــك المنتج/الخدمة، والعملاء وغيرها من الأسس. وذلك على النحو الموضح بالهيكل التنظيمي الافتراضي في الشكل (أ) .

ك/ أسلوب اختيار أعضاء مجلس إدارة البنك: جرى العرف في بعض البلاد المتقدمة ومنـــها بريطانيا على استبعاد المديرين التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما أن مديري العموم الذين يتركز في أيديهم عملية اتخاذ القرارات الخاصة بكثير من الأنشطة والخدمات المصرفية عادة لا يمثلون في مجس الإدارة أيضا بصفة مستمرة. ومازال حتى الآن جاري العمل بهذا العرف، وقد دأبت الكثير مـــن البنوك في بريطانيا على تشكيل مجلس إدارة لكل فرع من الفروع يضم أعضاء من ذوي المناصب والمراكز الاجتماعية المرموقة في المدينة / المنطقة التي يقع فيها البنك.

ل/ الاهتمام بإنشاء وحدات لخدمة المعلومات والكمبيوتر والبحوث في جميع المجالات ويمكن للفرد أن يدرك هذا من خلال تحليل أي هيكل تنظيمي لأي بنك من البنـــوك المتقدمـــة. حيـــث يلاحظ وجود وحدة لخدمة المعلومات والحسابات الآلية في البنك.

الشكل (01): الهيكل التنظيمي للبنوك الحديثة

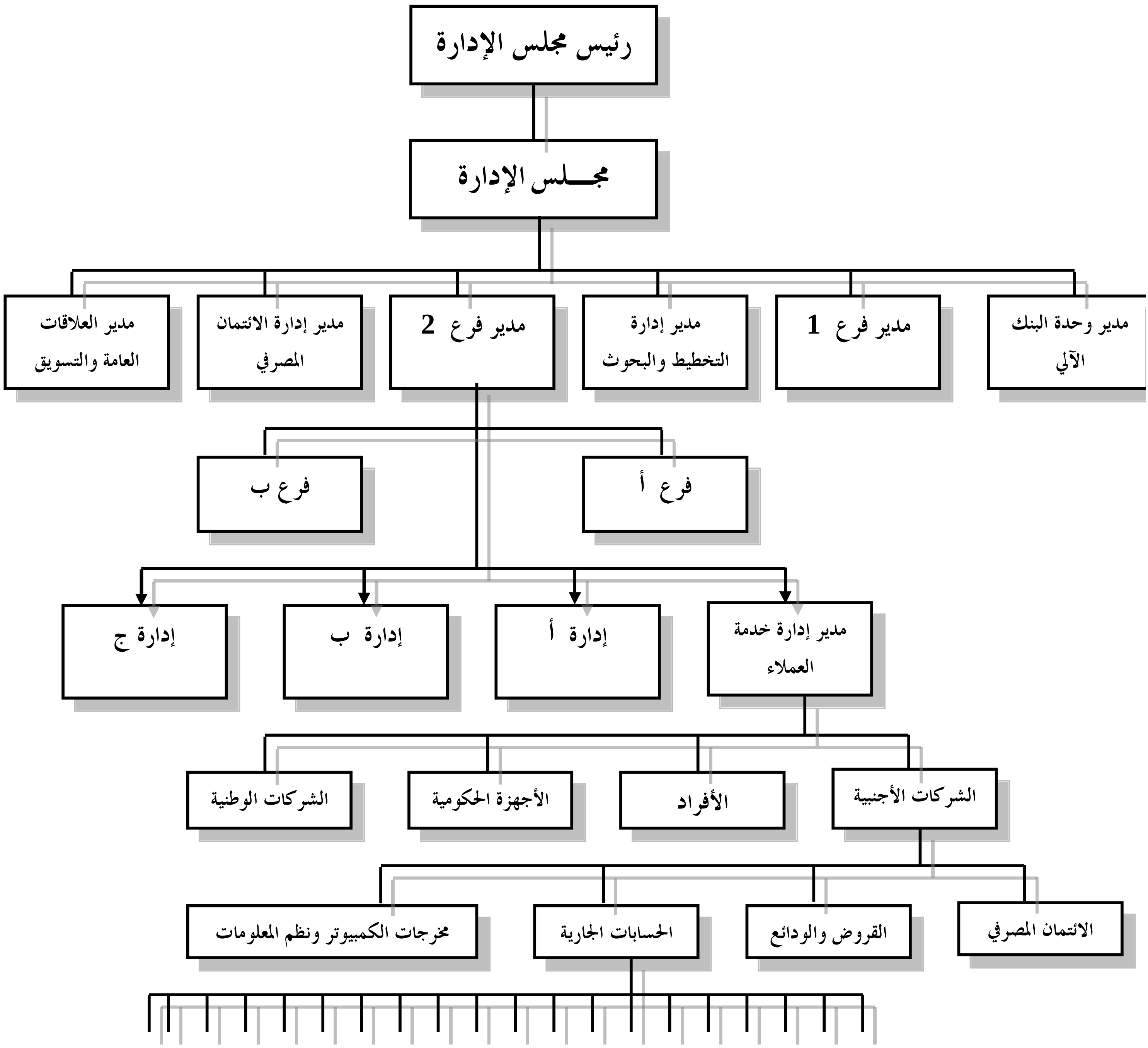

المصدر: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية. الجوانب التنظيمية والتطبيقية. البنوك العربية، الدار الجامعية، طبعة 2003، 2004، ص 362.

المطلب الثالث: أسلوب الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك الشاملة[1].

في ظل التطورات والاتجاه نحو الصيرفة الشاملة بما تتضمنه من تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية وتنوع مصادر الالتزامات وزيادة العمليات خارج الميزانية واستحداث خدمات جديدة مثل تبني المشروعات الجديدة والترويج لها وضمان تغطية الاكتتاب، وتقديم الاستثمارات المالية والاقتصادية وإدارة محافظ الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار والتفاعل مع البورصات المحلية والعالمية، والقيام بأعمال الوساطة العقارية، والتأجير التمويلي مع استخدام الهندسة الملكية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية، وإزاء هذه الحركة الديناميكية في الأنشطة المصرفية وتشبعها، فإن دور الرقابة والمراجعة وما يحكمها قد تعاظم وازدادت فاعليته، وسوف نتعرض لمفهوم ودور الرقابة في البنوك الشاملة فيما يلي:

1/ الرقابة الداخلية: تعد وظيفة الرقابة الداخلية وظيفة تقييميه مستقلة بطبعها تؤسس داخل البنك كخدمة للبنك ذاته، ويتسع نطاقها ليشمل الهيكل التنظيمي للبنك ونظمه وإجراءاته وعملياته وذلك بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج وضمان حسن أداء الخدمة المصرفية للعملاء بالدقة والسرعة الواجبة، وحماية الأصول والممتلكات الخاصة بالبنك وسلامة أموال العملاء، مع منع واكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، والتحقق من صحة ودقة البيانات وتوقيتها، مع التأكيد على الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة المعمول بها. ويتم ذلك من خلال وحدة مراجعة داخلية في كل بنك مستقلة في أداء عملها إداريا، وتخضع إدارة المراجعة الداخلية والرقابة لمجلس الإدارة مباشرة وترفع إليه تقاريرها.

2/ الرقابة الخارجية: تتم وظيفة الرقابة الخارجية على أساس العينة والاختبار وفقا لبرامج معينة بهدف التأكد من سلامة البيانات المالية، والتحقق من أنها تعكس نتائج وواقع الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة مالية ما.

---

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 118.

ويقوم بهذه الوظيفة مراقبو الحسابات الخارجيين والجهات الرقابية الأخـــرى وفي مقدمتـــها البنوك المركزية وغيرها من الأجهزة الرقابية. ويختلف عدد الجهات الرقابية وطبيعة عملها من دولة إلى أخرى وفقا لطبيعة النظام المصرفي السائد وكيفية إدارته، حيث كلما كان النظام الرقابي قادرا على تحقيق السرعة في كشف الانحرافات كلما زادت أهميته وفاعليته.

إذا كانت الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية تلعب دورا هاما بالنسبة للبنوك بصفة عامة.

إلا أن دورها في البنوك الشاملة يعد أكثر أهمية لتنوع الأنشطة والمنتجات التي تقدمها وفقا لاحتياجات العملاء المتغيرة، ولأنها تقدم ما لا يتوقعه العميل ولا يجدها في غيرها من البنوك، وهذا التنوع والتعدد أدى إلى زيادة أهمية وجود الضوابط والقواعد التي تحدد نطاق عملها وكيفية الرقابة عليها.

المبحث الثاني: إستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة.

المطلب الأول: تنويع الموارد[1].

حيث تقوم البنوك الشاملة بالعديد من الأنشطة في مجال تنويع مصادر التمويل لعل من أهمها:

5/ إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول:

وهي عبارة عن شهادات لحاملها يمكن شراؤها وبيعها في أسواق النقد في أي وقت دون الرجوع للبنك الذي أصدرها، وهذه الشهادات تعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها في زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك، ويمكن عن طريقها الحصول على أرصدة مالية بسرعة (وذلك بالنسبة للبنوك الكبرى) [2].

6/ الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي:

لجأت البنوك الشاملة للاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي لتدعيم الطاقة المالية وتقوية المركز المالي، وعمليات الاقتراض الخارجي تتم في شكل إصدار سندات تطرح في أسواق رأس المال أو بالاقتراض من شركات التأمين وصناديق التأمين الاجتماعي[3] وغيرها من المؤسسات المالية.

كما أن الاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل يحمل ميزتين تتمثلان في: زيادة القدرة على الإقراض وزيادة عمليات التوظيف ومن زيادة الأرباح وتأمين السيولة وفي نفس الوقت يؤدي ذلك إلى إعطاء قدر اكبر من الأمان للمودعين.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 22.
[2] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 101.
[3] - المرجع نفسه: ص 102.

7/ اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية:

فقد قامت بعض البنوك الشاملة في هذا المجال بإعادة تنظيم نفسها لكي تتخذ شكل الشركة القابضة، ومن اجل البحث عن اتجاه جديد لتنويع مصادر التمويل وتعبئة المدخرات، لأن البنك عندما يتخذ شكل الشركة القابضة يستطيع أن يضم إلى جانبه العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تمكنه من تدعيم وزيادة موارده المالية، خاصة في الأوقات التي تـوفى فيها الودائع، حيث يمكن في هذه الحالة أن تقوم إحدى الشركات الشقيقة بالاقتراض من السوق وتعيد إقراض المتحصلات إلى البنك وهكذا.

8/ التوريق: ويسمى أيضا التسنيد ؛ ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

حيث يمكن الإقبال على شراء هذا النوع من الأوراق المخلقة أو المشتقة وذلك بالاستناد إلى الأصول الدائمة، ومن الأمثلة التي توضح ذلك قروض الإسكان وهي من القروض التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية وغيرها[1].

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 102.

المطلب الثاني: تنويع النشاطات[1].

ويهتم بتنويع مجالات الاستخدامات المصرفية من خلال عدة جوانب لعل من أهمها:

4/ التنويع في محفظة الأوراق المالية:

بحيث تختلف تواريخ استحقاقها وطبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المصدرة لهاة مع تعددها وتباعدها جغرافيا، وانخفاض درجة ارتباطها ببعضها البعض، بحيث تحقق اكبر درجة من التنويع الذي يجعل المخاطرة عند أقل درجة ممكنة ومن ثم تزايد احتمالات تعظيم الربحية.

5/ تنويع القروض الممنوحة:

بحيث تقدم القروض لكل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية وحتى الخدمية الأخرى، إلى جانب الأنشطة العقارية والقروض الاستهلاكية للقطاع العائلي إلى جانب قروض لتمويل التجارة الدولية.

ومن جهة أخرى تقدم البنوك الشاملة قروضها على مدى آجال زمنية مختلفة، فهناك القروض القصيرة والمتوسطة وكذلك الطويلة، اعتمادا على قانون المتوسطات الذي يؤدي إلى استقرار الموارد المالية للبنك بشكل يتيح له فرصة توجيه جزء منها إلى القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، ويدعم ذلك أن معظم الدراسات في هذا المجال أثبتت أنه إذا قامت مجموعة من المودعين بسحب جزء من ودائعها فإن هناك احتمالا كبيرا أن تقوم مجموعة أخرى من المودعين بالقيام بإيداع ودائع تعادل تقريبا ما قام بسحبه الآخرون.

6/ الإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها:

حيث استطاعت البنوك الشاملة اقتحام مجالات الاستثمار التالية:

أ/ أداء لأعمال الصيرفة الاستثمارية: التي تتضمن ثلاث وظائف أساسية هي:

الإسناد: التي تعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحميل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 23.

الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة الأسهم للشركات المصدرة.

وهناك الوظيفة التأمينية في مجال أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية والتي تعني التسويق، وتتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة.

أما الوظيفة المتعلقة بتقديم الاستشارات حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة مع عقد مقارنات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

ب/ تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية: منة مبدأ تقديم القروض طويلة الأجل لاتحادات العاملين المساهمين، وتتم خدمة القرض من حصيلة توزيعات الأسهم المشتراة بالإضافة إلى ما تسدده اتحادات ونقابات العاملين، ويمكن أن تستفيد البنوك الشاملة في مقابل ذلك من إعفائها من 50 % من الفوائد المستحقة الأمر الذي يمكنها من تقديم مثل هذه القروض بأسعار فائدة منخفضة تساهم إلى حد بعيد في نجاح برنامج الخصخصة وعملية توسيع قاعدة الملكية.

ج/ رسملة القروض: أو استبدال القروض بحصص في رأس المال بعد الفشل في سداد التزامات الشركة أو المنشأة المعينة وتأكد البنك أن أسباب تعثر تلك الشركة أو المنشأة يرجع لسوء الإدارة، وأن ملكيته لجزء من رأس المال سيعطيه الحق في المشاركة في إدارة هذه المنشأة أو الشركة

المطلب الثالث: التنويع بدخول مجالات غير مصرفية

حيث تتجه استراتيجيه التنويع إلى الدخول في مجالات غير مصرفية مـــن جانـــب البنـــوك الشاملة حيث أثبتت التجارب أن ذلك يزيد الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة وهذه المجالات تنقسم إلى:

5/ القيام بنشاط التأجير التمويلي[1]:

وهو أسلوب مستحدث للتمويل يمكن بواسطته للمشروع أن يحصل على المعدات والآلات اللازمة له دون الاضطرار لدفع ثمنها كاملا، وإنما يدفع الإيجار المستحق عنها للشركات المتخصصة التي تؤجرها له، وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار إما شراء الآلة أو المعدة بثمن يراعى فيه إجمالي ما سدده من قيمة ايجارية أو إعادة استئجارها لمدة أخرى، ويتم الاتفاق بين الطـــرفين على مصاريف الصيانة الدورية بالإضافة إلى تحمل المستأجر للمصاريف التشغيلية ويتم طرح أسهم شركات التمويل التأجيري في الأسواق المالية أو تقوم البنوك بهذه المهمة عن طريق إنشاء الشركات وتأدية الخدمة عن طريقها.

ويعتبر التمويل التأجيري من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المـــؤجر بتمويـــل شـــراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها له على مدى فترة التعاقد ويحصل المؤجر على إيجار كاف خلال هذه الفترة يشمل هامش ربح مناسب من خلال سلسلة المدفوعات التي يدفعها المـــستأجر والتي تزيد في مجموعها عن ثمن الأصول المقتناة.

6/ نشاط الاتجار بالعملة:

وهي أنشطة تركز عليها البنوك الكبيرة من خلال الاتجار بالعملة التي في حوزتها في الأسواق الحاضرة بغرض إتمام صفقات تجارية دولية صالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينـــة مقابـــل العمولات التي تحصل عليها البنوك في هذه الحالة دون أن تتعرض لمخاطر على الإطلاق، وتتضمن أيضا إمكانية استفادة البنك من الاستخدامات المطلوبة لبعض الوقت قبل حلـــول موعـــد إتمـــام

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 102.

التحويل. وهنا سيكون التعامل في الأسواق الحاضرة بهذه الصورة أفضل من التعامل في الأسواق الآجلة والعقود المستقبلية وأسواق الاختيار.

7/ نشاط إصدار الأوراق المالية:

حيث تتولى البنوك الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال حيث يستطيع البنك أن يمارس أنشطة لاستطيع أن يمارسها دون تكوين هذه الشركة القابضة المصرفية نظرا لوجود قيود قانونية أو رغبة من البنك في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها أو اعتمادا على أن هناك من الأنشطة المتخصصة التي يفضل أن يؤدي عن طريق شركات ذات خبرة متخصصة ومن أهم هذه الأنشطة:

أ/ نشاط التأمين: وخاصة التأمين على الحياة للعملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني بحيث تلتزم شركة التأمين الشقيقة بسداد أقساط القرض في حالة موت المقترض كما يمتد هذا النشاط ليشمل التأمين على الممتلكات التي تم الاقتراض من أجل شرائها كالمنازل، ويستطيع البنك أن يحصل على عمولة مجزية من شركة التأمين الشقيقة نظير هذه الأنشطة.

ب/ إنشاء صناديق الاستثمار: التي استحوذت على جزء ليس بالقليل من المدخرات العائلية بالإضافة إلى مدخرات بعض المستثمرين الذين تتوافر لديهم موارد مالية ويحجمون عن شراء الأوراق المالية نظرا لعدم توافر الحجز والمعرفة أو الوقت لديهم. وقد أخذت تنتشر صناديق الاستثمار لتمتص جزءا من ودائع العملاء، وفي محاولة البنوك الشاملة لمواجهة ما يتسرب من ودائع إلى هذه الصناديق فقد عمدت تلك البنوك إلى إعادة تنظيم نفسها في كل شركة قابضة لنفس صندوق استثمار له كيان مستقل يقوم بتكوين محافظ الأوراق المالية وإدارتها لصالح العملاء الذين يرغبون في ذلك، وفي نفس الوقت يؤدي ذلك إلى تحقيق عائد مرتفع لصالح تنمية موارد البنوك الشاملة[1].

---

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 103.

8/ إدارة الاستثمارات لصالح العملاء:

تقوم بعض البنوك الشاملة بتكوين صناديق للاستثمار من أجل استثمار ودائع العملاء وتديرها لصالحهم مقابل أتعاب محددة يحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم. كما تقوم البنوك الشاملة بتولي إدارة محفظة الأوراق المالية. كما تقوم بشراء وبيع الأوراق المالية بناء على أوامر من العميل، بالإضافة إلى تحصيل الأرباح والفوائد عن تلك الاستثمارات، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية في إدارة محفظة الأوراق المالية.

المطلب الرابع: ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية.

وينطوي هذا على القيام بالأنشطة التالية من خلال الفروع

1/ تقديم الأنشطة المصرفية في المحلات الكبرى والسوبر ماركت، بل أبرزت تلك الأنشطة فكرة إنشاء فروع السوبر ماركت المصرفية التي تعتبر بمثابة الفرع الذي يقدم خدمات وأنشطة مصرفية متكاملة داخل دار المحلات الكبرى والسوبر ماركت والتي أثبتت الدراسات أنها أكثر ربحية حيث تحقق نقطة التعادل بعد فترة قصيرة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر من تاريخ الافتتاح[1].

2/ إنشاء الفروع المصرفية التي تتخذ شكل مخازن الأقسام والبوتيك فالأولى تقدم خدمتها على مدار أربع وعشرين ساعة وكل أيام العمل بلا انقطاع والثانية تقدم خدمة مصرفية متخصصة تستهدف فئات محددة عادة ما يكونون من رجال الأعمال والأثرياء.

3/ إنشاء الفروع كاملة الآلية أو شبه الآلية: بحيث تسعى هذه الفروع لتحديد مزيج الخدمات التي يحتاج العملاء لتحويلها من العمليات التقليدية إلى العمليات الآلية بالكامل أو شبه الكاملة.

ولاشك أن إدخال تلك التكنولوجيا المصرفية لفروع البنوك سيؤدي إلى ضرورة إعادة النظر في اختيار العاملين المناسبين في الألفية الثالثة بحيث يتم المزج بين الخبرات التسويقية العالية والتمتع بالخبرات التكنولوجية.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص29.

المبحث الثالث: إدارة الموارد والاستخدامات بالبنوك الشاملة.

المطلب الأول: المخاطر التي يتعرض لها البنك[1].

يسعى أي بنك إلى التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها، وتشتمل هذه المخاطر على:

- **مخاطر ائتمانية:** تنشأ عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع البنك.
- **مخاطر السيولة:** وتنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
- **مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ عن تحركات أو تقلبات أسعار الفائدة.
- **مخاطر الأسعار:** تنشأ عن التغير في قيمة محافظ الأدوات المالية
- **مخاطر النقد الأجنبي:** تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الصرف.
- **مخاطر العمليات:** تنشأ عن المشاكل المتعلقة بأداء خدمات البنك للعملاء
- **مخاطر الالتزامات:** تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.
- **مخاطر الإستراتيجية:** تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ استراتيجيات البنك.
- **مخاطر السمعة:** تنشأ عن تنشأ عن تكوين صورة سيئة عن البنك لدى الرأي العام.

ولقد زادت المخاطر الناشئة عن اتجاه البنوك نحو زيادة الأهمية النسبية للأنشطة غير التقليدية والتي تتسم بدرجة مخاطر أعلى، ولكن ذلك يتوقف على مدى قدرتها على مقابلتها والتحوط لها، ومن حيث المبدأ تعد البنوك الشاملة أكثر قدرة على مواجهة المخاطر لإمكانياتها المتعددة في الحصول على موارد تمويلية بأقل تكلفة (إدارة الخصوم) وارتفاع معدل كفاية رأس المال من خلال إدارة الأصول.

---

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 110.

المطلب الثاني: أسلوب إدارة الموارد للبنك

تمثل مفردات الخصوم (الموارد) مصادر الأموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته، ويتوقف نجاح البنك على قدرة إدارته على التعامل مع المصادر العديدة للأموال واختيار أنسبها، وتهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في موارد البنك المالية تمكنه من مقابلة احتياجاته التمويلية والحصول على ما قد تحتاجه منها بأفضل الشروط[1].

ومن أهم بنود هذه الموارد:

3/ رأس المال والاحتياطات[2]:

وتتمثل في الأسهم المدفوعة والفائض والأرباح غير الموزعة واحتياجات البنك، حيث أن المبدأ الرئيسي في تكوين رأس مال البنك هو الالتزام بنسبة معينة لرأس المال إلى الخصوم لا تقل عن 8% (لجنة بازل) لأن البنك باحتفاظه برأس مال كاف من شأنه حماية البنك من آثار الفشل المالي. ويدعوا المودعين إلى الطمأنينة وتجدر الإشارة إلى أن رأس مال البنك يضمن تمويل نفقات بدء النشاط، والنفقات غير المتوقعة وخسائر المعاملات، ويتأثر تقدير حجمه _ أي رأس مال البنك _ بمجموعة من العوامل من أهمها:

- التنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية بين الرواج والكساد.
- تجربة البنك وسوابقه (دراسات، خبرات. . .) وذلك من خلال ربط رأس ماله بنسبة معينة من حجم الودائع.
- توقع المساهمين لأرباحهم مقابل استثمارهم في أسهم البنك.

بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تتحكم في تقدير حجم رأس مال البنك.

1 - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 110.

2 - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص 30، 39.

4/ إدارة الودائع وتنميتها:

تعتبر الودائع العمود الفقري للأعمال المصرفية، وتنقسم إلى ودائع جارية وتنضوي تحتها الودائع شبه الدائمة والودائع المؤقتة والودائع العارضة والودائع الموسمية، والودائع الثابتة تنقسم بدورها إلى ودائع لأجل وودائع بإخطار سابق.

وشهادات العائد المتغير وسميت كذلك لأن سعر الفائدة فيها يتغير خلال مدة معينة إضافة إلى الودائع الجارية والودائع الثابتة بأنواعها، توجد ودائع صندوق التوفير.

ويتأثر حجم ونوعية الودائع إلى نوعين من العوامل أولها: عوامل مؤثرة في حجم الودائع على مستوى البنك وهي سمعة البنك ونوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها وتحفيزات المودعين وتسهيل الإجراءات وسياسته المتبعة ومركزه المالي وثانيها: عوامل مؤثرة في حجم الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني وتشتمل على مستوى النشاط الاقتصادي وتأثير الإنفاق الحكومي والسياسات المصرفية المتبعة ومدى الوعي المصرفي. . . . الخ.

وتحاول البنوك الشاملة دائما وضع استراتيجيات لزيادة حجم الودائع لأنها من الموارد الرئيسية لرأس ماله وفي ذلك يظهر التنافس بين البنوك لجلب اكبر عدد من المودعين واكبر حجم من الودائع، ويأخذ القائمون في البنك أهم الاستراتيجيات لجعله أكثر ملاءمة للنشاط الاقتصادي وذلك بتسهيل الإجراءات للعملاء وتنمية معدات البنك وتجهيزاته وتقسيم العمل بين موظفيه وتشجيعهم، وتوزيع العمل بين فروع البنك. . . الخ.

ويمكن تلخيص أهم هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

أ/ إستراتيجية استقطاب أعداد جديدة من العملاء: وذلك بتسهيل الإجراءات والتحكم في التقنية والوصول إلى آخر الخبرات والعمل التكنولوجي في المجال المصرفي، حيث يسعى البنك إلى نشر الوعي المصرفي ومحاولة جلب فئات معينة وذلك بتقديم خدمات خاصة بكل فئة (شباب، أطفال، طلاب، مستثمرين..)، حيث بدأت البنوك تعدد من مظاهر تعاملها بأوجه متعددة حسب سن العميل وصفته وحالته.

ب/إستراتيجية استقرار الودائع: حيث أن الطرق التقليدية في الادخار لم تعد تفي بالغرض الكامل من العمل المصرفي فبات من الضروري ابتكار آليات عمل مصرفية تمكن من استقرار وتثبيت المورد المالي أكبر مدة زمنية، وهناك عدة ميكانيزمات لتحقيق هذه الإستراتيجية من أهمها:

- الإيداع الثابت بالتقسيط: وذلك بأن يدفع المودع مبلغا ثابتا في شكل أقساط شهرية في مدة معينة، وهذا النوع من الإيداع منتشر في كل من اليابان ودول غرب أوروبا والهند.
- الإيداع بالتقسيط لأغراض التخفيف من الضرائب: وذلك بدفع العميل لمبلغ على شكل أقساط ثابتة بفائدة معينة مع استفادته من إعفاء الوديعة من الضرائب والرسوم
- شهادات الاستثمار: وقد ابتكر هذا النظام من أجل تجميع أكبر قدر ممكن من الأموال لتمويل التنمية.
- وحدات الاستثمار: وهي في شكل صكوك يشتريها الأفراد الذين لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية للاستثمار في الأسهم والسندات فيقوم البنك باستئجار حصيلة هذه الوحدات في شراء الأسهم والسندات ومتابعتها في السوق المالية.
- صناديق الاستثمار: حيث قامت العديد من البنوك بإعداد نظم استثمار خاصة بها لفئات العملاء المختلفة بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها في نظام يحمل درجة مخاطرة أقل لكل المشاركين.

ج/إستراتيجية الحفاظ على سيولة البنك: حيث يعمل البنك بهذه الآلية على ضمان الخدمة التي تمكن العميل من الاعتماد على البنك في الوفاء بالتزاماته المالية في كل الأوقات وبأسهل الإجراءات (ليل، نهار، أثناء أوقات عمل المودع. . .) (الصرف الآلي عن طريق الانترنيت بواسطة أرقام سرية تمكنه من الاتصال مباشرة بحسابه وإجراء كل المعاملات في أي زمان ومكان).

د/ إستراتيجية أسبقية راحة العملاء: حيث يمنح البنك راحة العملاء كأولوية من خلال توفير عدة خدمات مصرفية مجانية أو بتخفيض في الأسعار وذلك في:

- قبول الشيكات المصدرة من العميل إلى الغير.

- تحويل النقود بالبنوك.
- تحصيل الكمبيالات المحسوبة لحساب العميل بالبنك. . . الخ.

ه/ إستراتيجية دعم النشاط المالي للعملاء: وذلك من خلال تقديم النصائح والإرشادات والاستشارات المالية ومن أهمها:

- حساب ميزانية أسرة العميل خصوصا ذات الدخل الثابت على مدى مدة معينة (عادة ما تكون سنة)
- لأن معظم العملاء ليست لديهم الدراية الكاملة بالعمليات المصرفية أو الوقت الكافي يقوم البنك بتقديم خدمات في هذا المجال مثل حفظ الأوراق النقدية وبيعها وشرائها وخدمات التسجيل والإصدار.

المطلب الثالث: أسس إدارة الاستخدامات للبنك[1].

تعتبر الودائع المصرفية أهم مصادر الموارد المالية التي يعتمد عليها البنك التجاري في تمويل استثماراته أي في تمويل الأصول، تعتبر القروض التجارية أهم مجالات الاستثمار في البنوك التجارية، والأوراق المالية في بنوك الاستثمار، والقروض طويلة الأجل في البنوك المتخصصة، ويعد تنويع الاستثمار من أهم سمات البنوك الشاملة.

ومن أهم قواعد إدارة الأصول في البنوك بصفة عامة حرص البنوك على تحقيق عائد مرتفع ناتج عن الإقراض والاستثمار، مع السعي إلى تقليل المخاطر إلى أدنى درجة مع الحرص على توفير السيولة عند طلبها بتوفير أصول عالية السيولة يمكن استخدامها ولتحقيق هذه الأهداف الثلاثة السابقة بطرق مختلفة تسعى البنوك إلى:

1/ البحث عن مقترضين يدفعون سعر فائدة أعلى والبحث عن فرص استثمار بأعلى عائد ممكن بشرط أن تكون درجة المخاطرة محدودة.

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 113.

2/ شراء أوراق مالية ذات عائد مرتفع وبدرجة مخاطرة محدودة، ولذلك يسعى البنـــك إلى شراء أصول مختلفة قصيرة وطويلة الأجل، مثل أذون الخزانة، السندات الحكومية. كذلك تـــسعى البنوك إلى تقديم قروض مختلفة إلى عملاء متنوعين، والاستثمار في مشروعات متنوعة، والبنوك التي لا توجد لديها نظرة كافية لتنويع العوائد تعرضت لمشاكل متعددة مثل البنوك التي تخصـــصت في إقراض شركات الطاقة وغيرها.

3/ توفير السيولة عند طلبها دون تحقيق خسائر مثل السيولة التي يمكن توفيرها عن طريـــق الأوراق المالية الحكومية كأذون الخزانة وغيرها ويقرر البنك القدر من الاحتياطي الذي يمكن بـــه مواجهة تيار السحب، مع تخفيض التكاليف البنكية وتحقيق المواءمة بين السيولة والعائد الذي يمكن تحقيقه بأقل أصول سائلة ممكنة وللجوء إلى الاقتراض عند الضرورة وتنقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع رئيسية[1]:

أ/ **السيولة القانونية:** وهي النسبة القانونية للسيولة التي يفرضها البنك المركزي وتلتزم بهـــا البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا أخلت بها.

ب/ **السيولة الإضافية:** حيث تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واســـتغلال أي فـــرص جديـــدة للتوظيف تدر عليها عائدا عاليا.

ج/ **السيولة الاحتياطية:** وهي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصولها كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة وغيرهـــا. وطبيعـــة تلـــك السيولة موسمية لأن الحاجة إليها تكون عادة موسمية.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع سابق، ص ص 234، 235.

المطلب الرابع: الأنشطة خارج الميزانية[1].

إذا كان الاهتمام الأساسي للبنك هو إدارة الأصول والالتزامات في الميزانية، إلا أن البنوك في ظل البيئة التنافسية انغمست في أنشطة لا تؤثر على عناصر الميزانية ولكنها تحقق للبنك إيرادا.

وأصبحت هذه الأنشطة مهمة للبنوك، وخاصة إذا ما نظرنا إلى الدخل المتحقق منها منذ عام 1979 م ومن أهم ما تشمله هذه الأنشطة:

1/ عمليات المشتقات المالية: وتشمل عقود الخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية وعقود المبادلة وذلك لخفض مخاطر التعاملات سواء بالنسبة لأسعار الفائدة أو بالنسبة للصرف الأجنبي.

2/ التوسع في أنشطة العمولات والخدمات بكل صورها والقروض المتخصصة.

3/ تقديم خدمات متخصصة للعملاء مثل عمولات تحويلات الصرف الأجنبي، سداد المدفوعات الأساسية، المساعدة في تسويق القروض الائتمانية مقابل عمولة.

4/ المساهمة في نشاط مبيعات القروض عن طريق بيع كل أو جزء من قرض معين، مع تحريك القرض من ميزانية البنك وتحقيق عائد من عملية البيع في سوق الاقتراض واستخدام الفرق في سعر الفائدة على الإقراض في تحقيق عائد.

ولتتغلب البنوك على المخاطر التي تعرضت لها نتيجة التوسع في هذه العمليات لجأت إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة والحاسب الآلي والدراسات المستمرة لتجنبها، ولذلك أصبحت الصناعة المصرفية أكثر ديناميكية من ذي قبل.

ولقد تزايدت هذه الأنشطة في ظل البنوك الشاملة وأصبحت تشكل جزءا معتبرا من أعمالها.

---

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 115.

المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية التسويقية في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك.

المطلب الأول: مفهوم التسويق المصرفي وعوامل انتشاره[1].

3/ مفهوم التسويق المصرفي:

يعرف التسويق المصرفي بأنه مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تجري من أجل دراسة سوق الخدمة المصرفية وبخاصة عملاء البنك الحاليين والمرتقبين للتعرف على رغباتهم المتميزة والمتطورة والعمل على إشباع هذه الرغبات والحاجات بأقصى كفاية ممكنة وذلك من خلال تقديم أفضل مزيج من الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة، وذلك حتى يمكن أن يحقق البنك أهدافه وأولها نقطة الربحية وبالشكل الذي يحقق مصالح المجتمع ومصالح المتعاملين.

4/ عوامل انتشار المفهوم التسويقي في البنوك التجارية الشاملة:

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على انتشار المفهوم والفكر التسويقي في البنوك التجارية لعل من أهمها:

أ/ عرض الخدمات المصرفية: حرصا بمعنى أنه يمكن زيادة كفاءة أداء الخدمات الحالية أو استحداث خدمات جديدة من خلال الوحدات المصرفية القائمة، وأصبح على البنوك أن تبحث عن أكثر الخدمات فائدة لعملائها ومدى قبولهم لهذه الخدمات[2].

ب/التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة، وطبيعة المنافسة ومدى تأثير ذلك على شكل السوق المصرفية.

ج/التطور السريع في النشاط المصرفي: وتعدد وتشابك العمليات وتعقد العبء الحسابي وعمل البنوك كشركات قابضة لعدد أكبر من الشركات واستخدام الحاسبات الآلية الحديثة ذات

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص 197، 198.

2 - طلعت أسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة، 1998، ص ص 216، 217.

التكلفة المالية والتي تحتاج إلى حجم عمل اقتصادي لتشغيلها عن طريق جذب أكـــبر عـــدد مـــن العملاء الجدد.

د/ الرغبة في تحسين جودة الخدمة المصرفية، وبالتالي إلى جهود تسويقية خاصة.

ه/ تقديم البنوك للخدمات الفنية المتخصصة، والتي تحتاج بدورها الى علاقات مستمرة لمـــدة طويلة والى توافر قدر كبير من الثقة المتبادلة، ويمكن للجهود التسويقية أن تعمل علـــى اســـتمرار العميل في التعامل مع البنك أطول فترة ممكنة.

و/ زيادة الانتشار العالمي للبنوك التجارية. حيث توسعت كثير من البنوك التجارية في فـــتح وحدات مصرفية لها في الدول الأخرى أو في المراكز المالية الدولية، أو في المناطق الحرة المصرفية، مما أضاف على تلك البنوك أعباء تسويقية جديدة لجذب النشاط الملائم الذي يعطي أهداف إقامتها في تلك الأماكن.

المطلب الثاني: خطوات التسويق الاستراتيجي[1].

تحليل تحديد تصميم إستراتيجية إعداد الخطط تنفيذ الرقابة:

الفرص ← أهداف ← تحقق هذه ← التسويقية لترجمة ← الخطط ← وتقييم الأداء

التسويقية← البنك ← الأهداف ← الإستراتيجية عملــيا ← التسويقية لهذه الخطط

1 - أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في لإطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، طبع بمطابع المستقبل، الطبعة الأولى، 1997، ص 18.

شكل (02): خطوات التسويق الاستراتيجي.

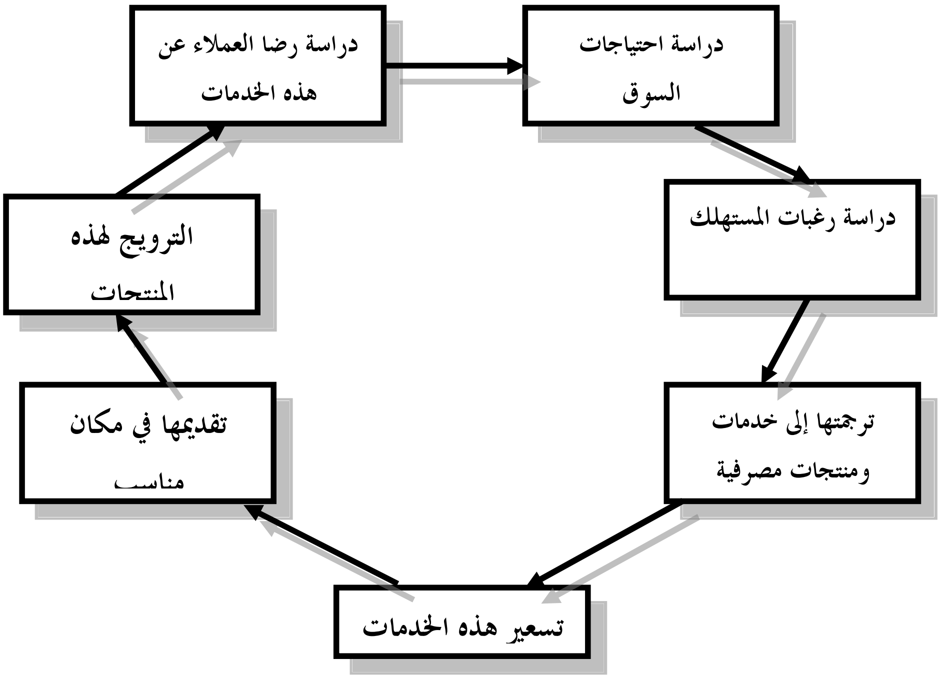

المصدر: أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في لإطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، طبع بمطابع المستقبل، الطبعة الأولى، 1997، ص 18.

الفرص التسويقية: تعني أن هناك حاجات قائمة لا تشبعها المنتجات المصرفية المعروضة داخل السوق، ومن ثم يمكن للبنك دراسة إمكانيات تقديم منتجات مصرفية جديد أو تطوير منتجات مصرفية قائمة لإشباع مثل هذه الحاجات بالسوق.

ويتعين هنا اختيار الإستراتيجية التسويقية المناسبة والتي تحقق أهداف البنك وتتباين هذه الاستراتيجيات ما بين هجومية، دفاعية، إستراتيجية الترشيد أو الرشاد ويندرج تحت كل منها استراتيجيات فرعية؛ حيث يمكن إدراج أهداف البنك في[1]:

[1] - أحمد غنيم: مرجع سابق، ص 29.

الشكل رقم (03): الإستراتيجية التسويقية للبنك.

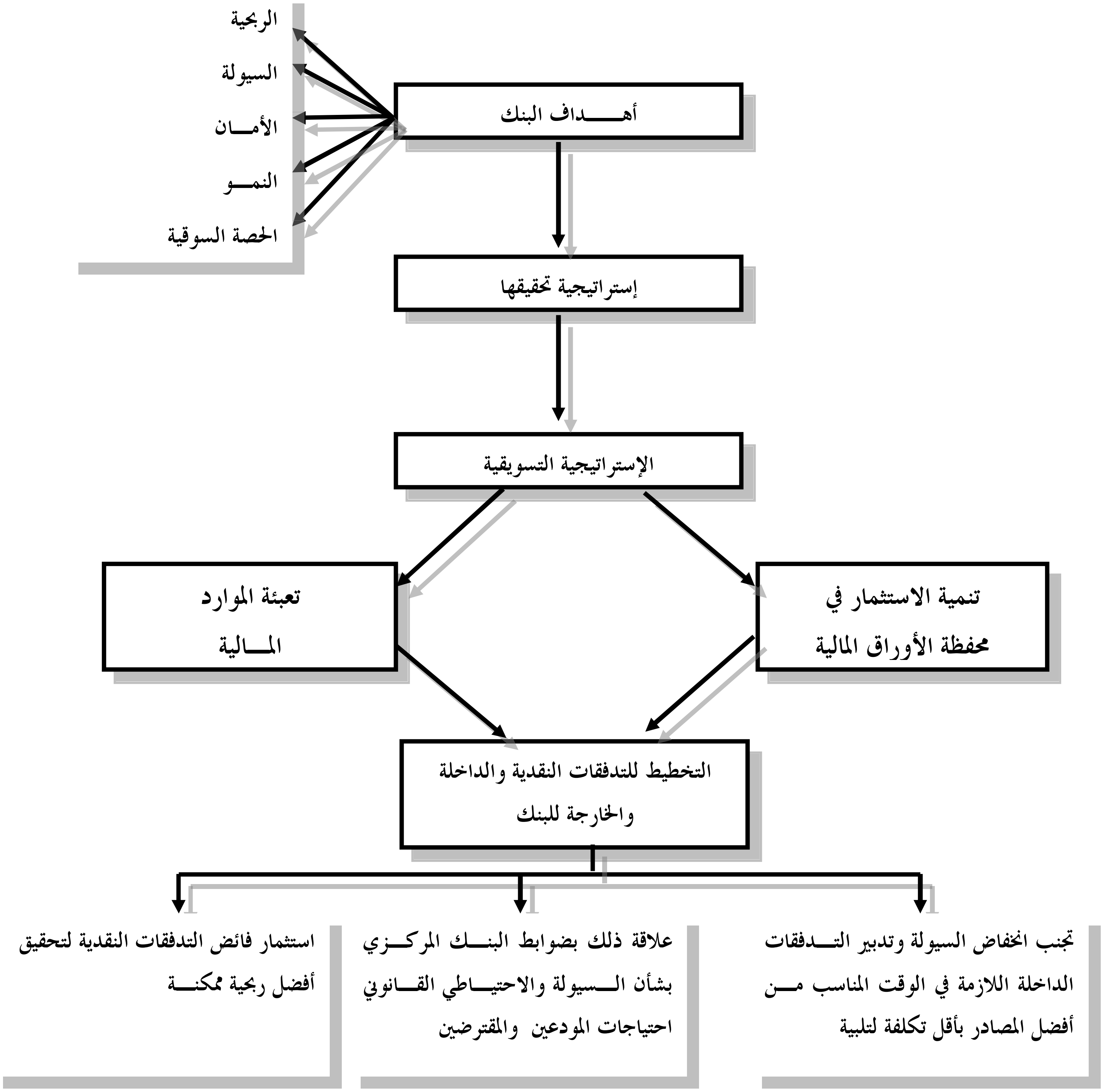

المصدر: أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في لإطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، طبع بمطابع المستقبل، الطبعة الأولى، **1997**، ص **19**.

المطلب الثالث: السياسات التسويقية في البنوك التجارية.

تعمل إدارة تسويق الخدمات المصرفية من خلال سياسات تسويق للخدمات المصرفية واستراتيجيات تحكم توجيهاتها، وأهم تلك السياسات الخاصة بالتسويق المصرفي في البنوك التجارية:

1/ **سياسة مزيج المنتجات (الخدمات المصرفية):** يمثل هذا المزيج الخدمات التي يقوم البنك بتقديمها وعرضها للبيع على العملاء داخل الأسواق التي ينافس فيها، ويلعب هذا المزيج دورا هاما في تحقيق أهداف البنك باعتباره:

أ/ يمثل مصادر الإيراد المختلفة للبنك وذلك بالنسبة للمنتجات الاستثمارية والاقراضية كما يمثل المصدر الرئيسي لاستقطاب وتدبير الموارد المالية للبنك من خلال مزيج الأوعية والودائع الادخارية.

ب/ من خلاله يمكن مواجهة الضغوط التنافسية وذلك بتقديم منتجات تماثل وتتفوق على المنتجات التي تقدمها البنوك المنافسة.

ج/تعكس هذه المنتجات بخصائصها ومزاياها المختلفة طبيعة العميل الذي يستهدف البنوك الوصول إليه، حيث قدمت هذه المنتجات لإشباع حاجاته ورغباته، ومن ثم تحديد واضح لمن هو هذا العميل؟ أين يتواجد، كيف يتخذ قراراته بشراء المنتجات المصرفية؟ متى يتخذ هذه القرارات؟ ما هي العوامل التي تؤثر في اتخاذه لهذا القرار؟ ما هي المراحل التي يمر بها قراره؟ تحديد القطاعات التي ينتمي إليها، تحديد المواقع الجغرافية التي يتواجد فيها، تحديد خصائصه العمرية والجنسية ومستويات الدخول؟ وفي إطار هذه التغيرات وغيرها يتم تحديد طبيعة المنتجات المصرفية التي يحتاجها مثل هذا العميل[1].

[1] - أحمد غنيم: مرجع سابق، ص 19.

وتتضمن دراسة الخدمات المصرفية الجوانب التالية[1]:

2/ **مراعاة الخصائص التسويقية للخدمات المصرفية:** حيث تتميز خدمات البنوك التجارية ببعض المميزات، ومن أهم هذه الخصائص:

- اعتماد البنوك الشاملة على الودائع في نشأتها وفي أداء كافة خدماتها المصرفية حتى أن البعض يطلق عليها بنوك الودائع. وقد نتج عن ذلك ارتباط العرض والطلب على الخدمة المصرفية.

- خدمات البنوك التجارية، غير ملموسة ***intangible*** ويؤثر ذلك تأثيرا مباشرا على برامج البنك الترويجية، وعلى منافذ التوزيع.

- التأثير المتبادل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية في المجتمع والنشاط المصرفي

- تنوع وتعدد خدمات البنك.

- تحتاج الخدمات المصرفية إلى نوعية خاصة من المهارات العاملة القادرة على التطوير وحسن الأداء.

- إ ن السوق المصرفية في الدول النامية عموما لا يمكن تحديدها بسهولة وذلك لعدم الاستقرار في الأنظمة الاقتصادية.

- هناك مجموعة من الخصائص الظاهرية التي تتميز بها الخدمات المصرفية يجب النظر إليها نظرة شمولية مثل مواصفات الخدمات المصرفية.

- مراعاة الخصائص الضمنية للخدمات المصرفية والتي ترتبط بالعميل الذي ينظر إلى الخدمة المصرفية من خلال اعتبارات معينة أهمها: الرمزية، الاتصال، الإدراك.

3/ **سياسة تطوير وتنمية مزيج الخدمات المصرفية:** إن وضع هذه السياسية يحتاج إلى تخيط الخدمات المصرفية لتحقيقها مجموعة من الأهداف أهمها:

- زيادة رقم الأعمال من خلال جذب مزيد من العملاء الجدد وزيادة تفاعل العملاء المحاسبيين

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع سابق، ص، 201.

- العمل على استقرار نشاط البنك.

- تحقيق الخدمات المصرفية لهامش ربح معين.

- تحقيق تكلفة تقديم الخدمات المماثلة التي تقدمها البنوك المنافسة.

4/ **تطوير مزيج الخدمات المصرفية:** يتم عن طريق أساليب متعددة لعل من أهمها:

- إدخال تحسينات أو تعديلات في مكونات الخدمة المصرفية وطريقة تقديمها للجمهور.

- إضافة خدمات مصرفية جديدة يتم استحداثها وتقديمها ضمن مزيج الخدمات المصرفية للبنك.

5/ **تقديم الخدمات المصرفية الجديدة:** له خطوات محددة يجب إتباعها وهي:

- جراء بحوث استكشافية منتظمة لدراسة مدى توافر أفكار في السوق المحلية والعالمية تصلح لتقديم خدمات جديدة.

- تجميع الأفكار وتقييم فعالية كل منها ودراسة صلاحيتها للتطبيق.

- صياغة الأفكار في شكل توصية بخدمات جديدة تتضمن تحليل السوق، وتحليل الخدمة، وتحديد مواصفاتها وإستراتيجية تسويقها وحساب التكلفة والعائد.

- تجزئة السوق المصرفية وهو مجال تقديم الخدمات المصرفية[1].

شكل (04): الخدمات المصرفية.

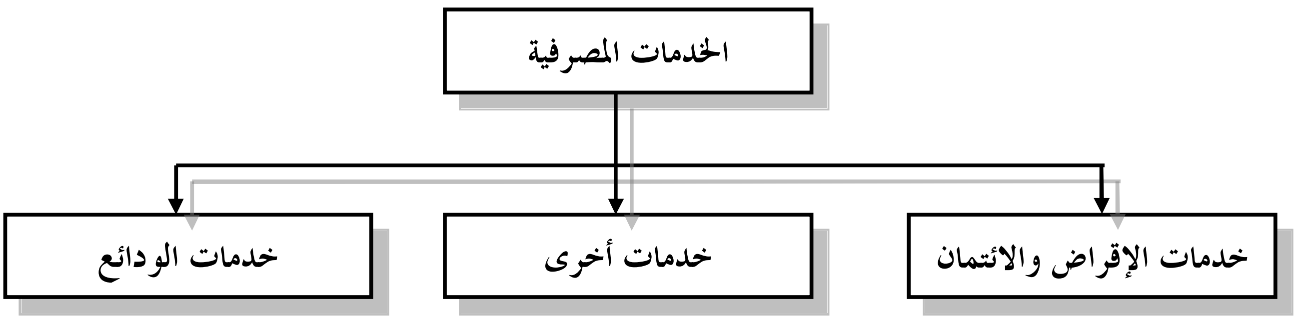

المصدر: أحمد غنيم: مرجع سابق، ص 19.

[1] - أحمد غنيم: مرجع سابق، ص 19

6/ سياسة ترويج الخدمات المصرفية[1]:

النشاط الترويجي للبنك يمثل عنصرا من عناصر المزيج التسويقي، ويلعب دورا هاما في إنجاز رسالة البنك التسويقية للسوق بحيث تقدم إلى:

- العميل المناسب.
- في الوقت المناسب.
- بأسلوب مناسب.

وعلى إدارة البنك أن تتوقف من وقت لآخر لتقييم نتائج جهدها الترويجي ومدى فاعلية وسائل المزج الترويجي المستخدم في تقديم خدمات البنك، ومدى فاعلية الاتصالات التسويقية القائمة، ويعتمد المزيج الترويجي على أدوات متنوعة مثل:

- أساليب النشر والإعلان المختلفة.
- وسائل تنشيط المبيعات.
- البيع الشخصي.

ويخضع المزيج الترويجي إلى عدد من الاعتبارات مثل:

- حجم الموارد المالية المتاحة للبنك.
- طبيعة الخدمات التي يقدمها البنك.
- دورة حياة هذه الخدمات.
- طبيعة السوق (التركيز، التشتت / محلية، دولية)
- طبيعة ونوع إستراتيجية تطوير الخدمات المصرفية التي يتبعها البنك.

وهناك استراتيجيات ثلاثة رئيسية في هذا الصدد وهي:

- إستراتيجية التوسع ونشر الخدمة.
- إستراتيجية التمييز.

1 - أحمد غنيم: مرجع سابق، ص، 24.

- إستراتيجية تكامل الخدمات.

ولابد لعناصر المزيج التسويقي أن تتكامل وتتفاعل معا حتى يمكن تحقيق أهداف البنك المرجوة ووصولا إلى ذلك لابد من إنجاز ما يلي:

- الوصول على المزيج الأمثل للخدمات المصرفية للبنك.
- الوصول إلى المزيج الأمثل لأساليب الترويج.
- سلامة سياسات التسعير للخدمات المصرفية المختلفة.
- كفاءة شبكة توزيع خدمات البنك.

7/ سياسة الانتشار الجغرافي[1]:

تعتبر سياسة الانتشار الجغرافي من السياسات الهامة في مجال سياسات تسويق الخدمات المصرفية، حيث تسعى البنوك دائما إلى وضع سياسات مخططة لنطاق انتشار خدماتها بما يحقق احتفاظها بالعملاء الحاليين وجذب مجموعة من العملاء الجدد، وذلك بما يضمن لها تقديم أفضل خدمة ممكنة، وذلك لأنه يعطي مجموعة من المميزات أهمها:

- أنه يسهل على العملاء إجراء معاملاتهم.
- أن البنك يتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع وتكثر فيه الرؤوس المفكرة ويقل عندها الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع، فضلا عن أن المخاطر التي يواجهها البنك تكون موزعة على جهات مختلفة.

وهناك مجموعة من العوامل التي كان لها تأثير في تشكيل سياسة الانتشار الجغرافي في مجال تسويق الخدمات المصرفية أهمها:

أ/ ضرورة الاتصال المباشر لتوزيع خدمات البنوك: البنك عادة عندما يبيع فكرة تحتاج إلى الثقة المتبادلة والاتصال المباشر بينه وبين العملاء، كما تعتمد أساسا على مدى إقناع العملين بالبنك للعملاء بهذه الأفكار، وهو ما يتطلب الاتصال المباشر للتعرف على الرغبات والاحتياجات

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع سابق، ص ص 208، 209.

واتجاهات الطلب على مختلف الخدمات والإلمام بمشاكل العملاء وهو ما يتيح التنبؤ بالطلب على الخدمات المستقبلية

ب/ **المنافسة:** وهي أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على انتشار الفروع، إذ وجدت البنوك أنه من الأفضل لها أن تتجنب المنافسة السعرية فيما بينها لما تحمله من مخاطر جسيمة بالنسبة للبنك. هذا فضلا عن أن الكثير من الموارد المتعلقة بالقائدة والعمولة تنظمها إجراءات السلطات النقدية بالدول.

وكانت أفضل وسيلة للبنوك التجارية الشاملة في هذا المجال هي الاقتراب من العملاء كوسيلة للتغلب من خلالها على المنافسة، حيث يمكن تقديم أكبر عدد من الخدمات بشكل اقتصادي يمكن البنك من الوقوف في وجه المنافسة، وهي وسيلة أقل تكلفة من الكثير من الوسائل الأخرى أو السياسات الأخرى "مثل الحملات الإعلانية وتحسين وكفاءة الأداء، وتحسين المظهر الخارجي للبنك"

ج/ **كفاءة أداء الخدمة المصرفية:** حيث يمكن انتشار العديد من الفروع من أداء الخدمات المصرفية على نطاق واسع بما يمكن من تقديم الكثير من الخدمات على أسس اقتصادية، كما يمكن البنك من تحقيق التخصص والكفاءة في أداء العمال وخاصة أن تكلفة استخدام العمالة المدربة في البنك عالية هذا فضلا عن أن الخدمات المصرفية سوف تصل إلى أكبر عدد من الأفراد والمنشآت في المجتمع.

الفصل الثالث: البنوك الشاملة والاستثمار

تمهيد.

المبحث الأول: مفاهيم.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار.

المطلب الثاني: ماهية المشروع الاستثماري.

المبحث الثاني: إدارة محفظة الأوراق المالية للبنك الشامل

المطلب الأول: مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

المطلب الثاني: أساليب مواجهتها من طرف البنك التجاري الشامل.

المطلب الثالث: خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية.

المبحث الثالث: البنوك الشاملة المزايا والانتقادات.

المطلب الأول: مزايا البنوك الشاملة

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة.

خلاصة.

المبحث الأول: مفاهيم.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار.

1/ تعريف الاستثمار: هو استخدام المدخرات للحصول على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على عقارات تستخدم في العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وعليه فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل[1].

2/ تصنيف الاستثمار:

2-1/ تصنيف الاستثمار حسب الهدف: هذا النوع من التصنيف يسمح لنا بالحصول على الاستثمارات التالية:

أ/ استثمارات الاستبدال والتحديد: وهي الاستثمارات التي تسعى إلى تخفيض التكاليف والمحافظة على طرقة المؤسسة ويعتبر التحديد بصفة عامة عملية تساعد المؤسسة على تقليل المخاطر، وخاصة وأن المتغيرات الاقتصادية تتغير بسرعة ويتعلق الأمر بإبدال تجهيزات قديمة بأخرى جديدة[2].

ب/ استثمارات التوسع: هي تلك الاستثمارات التي تكون الغرض منها زيادة الطاقة الإنتاجية، وتسويق منتجات جديدة أو التعمق في إنتاج وتسويق منتجات موجودة من قيل توسيع حصتها في السوق.

ج/ الاستثمارات الإستراتجية: وهي الاستثمارات تهدف إلى تحسيس إستراتجية المؤسسة وبعث شروط أكثر تلاؤما لضمان مستقبلها وذلك بخفضها على حصتها في السوق، ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات موجهة مثل بعث منتوج جديد في السوق، أو دفاعية مثل امتصاص ممون للتأكيد من أن التمويل في أمان من المنافسة

د/ الاستثمارات الاجتماعية: وهي الاستثمارات التي تمثل المرافق العملة وحماية المحيط...

[1] - حسن عمر: الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى 2000، ص 37.

[2] - *kamel Hamli: Analyse bancaire de l'entreprise 44ème , édition essalem 2000, page 11.*

2-2/ تصنيف الاستثمارات حسب الطبيعة[1]:يسمح لنا هذا التصنيف بالتمييز بين:

أ/ الاستثمارات المادية الصناعية أو التجارية: وهي الاستثمارية الموجهة لإنتاج السلع بمختلف أنواعها وتأخذ أصول مادية رؤوس أموال دائمة أو متداولة وتتمثل في ما يلي:

- الاستثمارات في المشاريع الضخمة
- الاستثمارات في مختلف المعدات والأجهزة
- الاستثمارات في المجوهرات والمعادن الثمينة

ب/ الاستثمارات غير المادية: تتمثل هذه الاستثمارات في براءة الاختراع شهرة المحل التجاري البحوث والتكوين.

ج/ الاستثمارات المالية: يمكن تعريف الاستثمار المالي بأنه:" شراء تكوين رأسمالي موجود"[2]، وهذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند) تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وتشمل بصفة عامة الاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة في الحصول على الأصول المالية.

3-2/ تصنيف الاستثمار حسب الغاية[3]: حسب هذا التصنيف لدينا:

أ/ الاستثمارات الإنتاجية: وهي الاستثمارات المخصصة لإنتاج سلع تكون تجارية في السوق ومن هذه الاستثمارات نجد:

- استثمارات تخص عملية التصدير والاستيراد.
- استثمارات تجديد وسائل الإنتاج.

ب/ الاستثمارات غير الإنتاجية: وتتمثل في الاستثمارات التالية:

- المشاريع الاجتماعية مثل التعليم، الصحة،.......
- مشاريع التهيئة مثل الطرق الجسور، السدود.....

[1] - *Stephane griffiths: gestion financière , édition chihab, 1996, Page 129.*

[2] - زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، 1988، ص 39.

[3] - *kamel hamdim op-cit, P 10*

4-2/ تصنيف الاستثمار حسب التسلسل الزمني للتدفقات المالية المحصلة[1]:

حسب التصنيف لدينا الأنواع التالية من الاستثمارات المبينة في الشكل التالي:

الشكل (05): تصنيف الاستثمار حسب التسلسل الزمني للتدفقات المالية المحصلة.

Source: Abdellah boughoba: analyse et évaluation de projets, édition barti, 1998, P 9.

[1] - *Abdellah boughoba: analyse et évaluation de projets, édition barti, 1998, P 9.*

المطلب الثاني: ماهية المشروع الاستثماري.

1/ تعريف المشروع الاستثماري: هو عملية توظيف الموارد في مشروع صناعي أو مالي على أمل الحصول على تدفقات سائلة على عدد من الفترات لإثراء المؤسسة[1].

كما يعرف:" المشروع الاستثماري هو تجمع متكامل للنشاطات والعمليات التي تستهلك الموارد المحدودة والتي ينتظر منه الحصول على مداخيل نقدية أو غير نقدية"[2].

2/ أنواع المشاريع الاستثمارية[3]:

أ/ المشاريع المستقلة: نعتبر أن المشروعين A وB مستقلين، إذا كانت التدفقات النقدية لإحداهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني، وكذلك إذا كان من الممكن أن نختار كلا المشروعين أو احدهما.

ب/ المشاريع المكملة: نعتبر أن المشروعين A وB مكملان، إذا نتج عن اختيار أحدهما زيادة في إيرادات المشروع الثاني أو إنخفاض في تكاليفه.

ج/ المشاريع المتناقضة: نعتبر أن المشروعين A وB متناقضان، إذا أدى قبول احدهما إلى رفض المشروع الثاني.

د/ المشاريع المترافقة: نعتبر أن المشروعين A وB مترافقان، إذا أدى قبول إحداهما إلى ضرورة قبول الثاني والعكس صحيح.

---

[1] - فركوس محمد: الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995، ص 169.

[2] - *Kamel hamdi: op-cit, P9*

[3] - فركوس محمد: المرجع السابق، ص 170.

3/ خصائص المشروع الاستثماري[1]: تتميز المشاريع الاستثمارية بالخصائص التالية:

أ/ نفقات الاستثمار: يقصد بالنفقة الاستثمارية مجمل التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يصبح هذا الأخير يحقق تدفقات نقدية.

ب/مدة حياة المشروع: تعتبر مدة حياة المشروع من البيانات الهامة والأساسية للوصول للقرار الاستثماري بحيث تقدر هذه الفترة قبل بداية المشروع بحساب المدة التي يقدم خلالها المشروع عطاء جيد بمعنى ذو تدفقات نقدية موجبة كما يمكننا الإسناد في تحديد هذه المدة على الفترة التي تهتلك فيها مختلف الوسائل الإنتاجية المعتمد عليها إنجاز المشروع الاستثماري.

ج/التدفقات النقدية: التدفق النقدي "هو النقد الجاهز إلى صندوق الشركة أو حسابها لدى البنك أو خروجه منها"، لذا التدفق النقدي نوعان:

- التدفق النقدي إلى الداخل:

وهو ينشأ عن أية عملية تؤدي إلى دخول نقد جاهز إلى صندوق الشركة أو حسابها لدى البنك مثل المبيعات النقدية، قبض الأرباح، تحصيل ألوراق التجارية.

- التدفق النقدي إلى الخارج: وهو ينشأ عن أية عملية تؤدي إلى خروج نقد جاهز إلى الخارج من صندوق المؤسسة أو حسابها الجاري في البنك مثل: دفع الرواتب والأجور أما الفرق بين تدفق النقدي الداخل والخارج خلال فترة معينة هو تدفق النقدي الصافي.

د/ القيمة الباقية: تمثل الجزء الذي لم يهتلك من التكلفة الأولية للمشروع عند التنازل عنه، وفي حالة التنازل عن هذا الاستثمار بمبلغ أكبر من المبلغ المتبقي يعتبر الفرق ربحا، أم في حالة التنازل عنه بمبلغ أقل من القيمة الباقية فيعتبر خسارة أو عجز تتحمله الدورة المالية.

[1] - زياد رمضان: المرجع السابق، ص 17.

المبحث الثاني: إدارة محفظة الأوراق المالية للبنك الشامل

المطلب الأول: مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

هناك العديد من مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية لعل من أهمها[1]:

1/ مخاطر سعر الفائدة: وهي تحتوي على نوعين من المخاطر هي: مخاطر قيمة رأس المال ومخاطر (إرادية) وهي المخاطر التي يتعرض لها أي مشتري لأي استثمار في شكل قرض (سند) لفترة طويلة نسبيا.

فإذا ارتفع سعر الفائدة في السوق فإنه يحمل مخاطر قيمة رأس المال ومخاطر إرادية وعلى سبيل المثال لنفترض أن هناك سند قيمته 1000 دينار بفائدة 8 % يستحق عام 2004 وأنه صادر عن هيئة عالمية سمعتها جيدة، وأن سعر الفائدة في السوق ارتفع إلى 12 % وأصدرت هيئات أخرى سمعتها جيدة سندات طويلة الأجل أيضا بـــ 12 % فإن سعر السند الأول في السوق ينخفض وإيراداته تصبح أقل مما هو متوقع وبالتالي فإن حامليه بسبب هذه الزيادة في سعر الفائدة سيرغبون في التخلص منه لشراء سندات الهيئة الثانية.

2/ مخاطر السوق: وتنشأ نتيجة أن أسعار السوق وقيم الرهونات للأوراق المالية أو الأصول الحقيقية تتغير تغيرا كبيرا حتى لو كانت القدرة الإرادية ثابتة، ويرجع هذا التغير إلى العديد من الأسباب، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الوحيد الذي ليس له مخاطر سوق تقريبا "الودائع الادخارية" حيث يمكن تحويلها إلى نقدية مباشرة أو إلى أوراق مالية حكومية.

3/ مخاطر التضخم: وهي المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في الأوراق المالية المنخفضة مثل الاستثمارات في السندات الحكومية، حيث أن استرداد الأموال مضمون لكن القوة الشرائية للنقود تقل بسبب تزايد معدلات التضخم.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، نفس المرجع، ص 155.

4/ مخاطر الرافعة المالية: تزداد الرافعة المالية لأي شركة بزيادة استخدام الأموال المقترضة في التمويل عن استخدام الأموال المملوكة لهذا الغرض، وتقاس الرافعة المالية عادة بقسمة الأموال المقترضة من الغير عن الأموال المملوكة، أو بقسمة الأموال المقترضة من الغير على إجمالي الأصول.

ومع ثبات العوامل الأخرى يزداد التذبذب في عائد الأسهم نتيجة استخدام الرافعة وهذا ما يسمى بمخاطر "الرفعة المالية".

5/ مخاطر الرافعة التشغيلية: حيث تقاس " الرافعة التشغيلية " بقسمة التكاليف (التكاليف الثابتة على التكاليف المتغيرة) مع الاشارة إلى أن الشركات الصناعية والزراعية تطلب استثمارات في الأصول ثابتة اكبر بكثير مما تتطلبه الشركات التجارية.

وينتج عن ارتفاع الرافعة التشغيلية زيادة الاختلافات في الفوائد الموزعة على أصحاب الأسهم، وهي ما يطلق عليه بمخاطر " الرافعة التشغيلية ".

6/ مخاطر الإدارة: في بعض الأحيان تتصرف إدارة الشركة بطريقة غير سليمة بسبب تصرفات رجال الإدارة العليا مثل الرشوة، الكذب، بإضافة لأسباب أخرى مثل قصر النظر في مسائل كثيرة كسوء التصرف مع الإتحادات والنقابات وفي كل ذلك فإن عائد الاستثمار حساس جدا لسلوك الإدارة.

7/ مخاطر نوع النشاط الاقتصادي: هناك عدة مخاطر مرتبطة بنشاط معين، بسبب وجود منافسة شديدة أو تغير في أذواق المستهلكين..... فالصناعات التكنولوجية مثلا تتعرض لتقادم سريع حيث تتوالى الاكتشافات من الداخل والخارج، وصناعة الاسمنت تتعرض لمخاطر قوانين حماية البيئة من التلوث، مع الإشارة إلى أن مخاطر الصناعة قد تكون مؤقتة أو دائمة، وقد تكون كبيرة أو صغيرة.

8/ مخاطر قانونية وسياسية: حيث تتعرض الاستثمارات المربحة أصلا لمخاطر نتيجة للتدخل الحكومي من خلال إصدار قوانين ولوائح غير مرغوبة في مجالات كثيرة مثل تسعير المواد الخام، إباحة استيراد سلع معينة ومنع وخطر استيراد سلع أخرى.

المطلب الثاني: أساليب مواجهتها من طرف البنك التجاري الشامل:

يرغب كل بنك تجاري مواجهة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك بأن يضع سياسات واستراتجيات ملائمة التي تكون بمثابة الموجه لاتخاذ القرارات في شأن محفظة الأوراق المالية، وتختلف البنوك التجارية الشاملة في وضع سياساتها واستراتجياتها الاستثمارية، ولكن تتشابه في رغبتها في الحرص على مواردها بتقليل المخاطر إلى ادني حد ممكن.

وعلى البنوك التجارية الشاملة أن تأخذ في الاعتبار عند بناء سياساتها واستراتجياتها الخاصة بإدارة الاستثمار مراعاة مجموعة من القواعد وهي بمثابة المعايير التي تبني عليها سياساتها واستراتجيات الاستثمار من أهمها[1]:

1/ ضرورة توافر الأموال اللازمة للاستثمار: يرغب البنك في إدارته للاستثمار إلى جمع الأموال اللازمة للاستثمار من خلال تدبير موارد مالية جديدة تتصف بالثبات وطول الأجل، بالإضافة إلى إصدار أوعية أو ادخارية جديدة تتضمن مزايا جديدة للمدخرين أو الافتراض يسعر فائدة منخفض الذي يكون بمثابة رافعة تشغيلية لمنح المزيد من الاستثمارات، وقد يسعى البنك لبيع بعض الاستثمارات ذات العائد المنخفض ليؤثر إيرادات شراء أوراق ذات عائد كبير.

2/ جودة الأوراق: ونعني بالجودة قابلية الورقة المالية للبيع دون أية عوائق، لذا نجد أن معيار الجودة يعني الضمان في كثير من الأحيان ومن خلال تمسك البنك بالجودة فإنه يقلل من تعرضه للمخاطر المالية، وبالتالي يمكن لهذه الاستثمارات أن تكون من احتياطيات السيولة التي يلجأ البنك إلى تصفيتها عند الحاجة وتتزايد الحاجة إلى هذا النوع من الأوراق في حالات الكساد.

3/ تنويع الأوراق: ويعني ضرورة تخصيص الموارد المتعلقة بالاستثمار بحيث تؤدي إلى الحصول على عائد ممكن مع توفير المزيد من التنويع الذي يقلل حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى اقل حد ممكن.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ص 160.

4/ المحافظة على الأصل واسترداده: ويقصد بها "الوصول إلى الضمان الحقيقي الذي يعني استرداد نفس القوة الشرائية للوحدات النقدية للمستثمر في الأصول".

5/ هيكلة آجال استحقاقات الاستثمار: حيث ترتبط درجة المخاطرة ارتباطا وثيقا بتاريخ الاستحقاق فكلما زادت المدة كلما زادت احتمالات التغيير في معدلات الفائدة السائدة، ومن المؤكد أن ذلك له تأثير على رفع أو زيادة القيمة السوقية للأوراق.

6/ الاستبدال والمبادأة: حيث يعطي التغيير في أسعار الفائدة فرصا استثمارية للبنك يمكن استغلالها إذا ما اتبع مبدأ المبادأة (أو السياسة المبادأة).

ويعتمد مبدأ المبادأة على التنبؤ الصحيح للمعدلات الفائدة المتوقعة، كما أن عوامل نجاح هذه الطريقة هو وجود نظام المعلومات جيد يحد علاقة الاستثمار بالمتغيرات المختلفة داخل البنك وخارجه.

وبناءا على تلك القواعد أو الخطط الإستراتجية، يمكن بناء السياسة والإستراتجية لأي بنك تجاري عند قيامه بإدارة محفظة الأوراق المالية لديه.

المطلب الثالث: خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية:

في كثير من الأحيان تقدم البنوك التجارية خدمات في مجال تنشيط الأوراق المالية وأيضا في تقديم خدمات للعملاء وتشجيعهم على التعامل في الأوراق المالية وإصدارها وتتلخص فيما يلي[1]:

1/ خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية: وأهم هذه الخدمات هي:

أ/ الاتجار في الأوراق المالية: حيث يستطيع أي بنك تجاري أن يخلق سوق أوراق مالية بشرائه لها بسعر (متزايد) محدد على أن يبيعها بسعر(مطلوب) والفرق بين السعرين هو هامش الربح الذي يحققه، ويلاحظ أن البنك هنا ليس سمسارا يشتري لحساب الآخرين ولكنه يشتري

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ص 173.

الأوراق المالية لبيعها بسعر أعلى وقد يبيع أوراقا مالية ليست لديه على أمل شرائها مما قد يشتري أوراقا مالية غير مطلوب منه شرائها.

ب/ شراء إصدارات الأوراق المالية بالكامل للجمهور:

يستطيع أي بنك تجاري أن يوافق على شراء إصدار أوراق قابلة للبيع بالكامل من منشأة مصدرة أو من جهة حكومية على أمل أن يبيعها للجمهور بسعر أعلى قليلا، إن البنك التجاري هنا يتحمل مسؤولية تسويق الأوراق المالية التي اشتراها كما يتحمل مخاطر أي انخفاض في أسعار قد يراها ضرورية لبيع كل الإصدار.

وقد تتجمع عدة بنوك مع بعضها لتحمل مسؤولية هذه العملية والمشاركة في أرباحها ومخاطرها.

2/ خدمات يقدمها للعملاء لتشجيع التعامل في الأوراق المالية:

و أهم تلك الخدمات:

أ- الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يسلمها البنك للعملاء وخدمتها من حيث تحصيل الأرباح والفوائد وأسهم المنح وتنفيذ حقوق الإكتتاب الممنوحة للأسهم القائمة بعد الرجوع للعميل. وتسلم قيمة السندات المستهلكة أو انقضاء أجلها.

ب- تنفيذ طلبات الاكتتاب في أسهم الشركات أو السندات لصالح عملائها.

ج- تنفيذ أوامر البيع للأوراق المالية طبقا لتعليمات العميل.

د- منح التسهيلات الائتمانية لضمان الأوراق المالية التي تسلم للبنك.

هـــ- إدارة الأوراق المالية المملوكة للعميل بعقد أمانة الاستثمار.

وتتقاضى البنوك نظير خدماتها للأوراق المالية الخاصة بالعملات، عمولات ومصاريف بجانب التكلفة الفعلية التي تتحملها عند شراء والبيع وبذلك لتحقيق إيرادات إضافية.

المبحث الثالث: البنوك الشاملة المزايا والانتقادات.

المطلب الأول: مزايا البنوك الشاملة

في ضوء ما سبق نرى أهم مزايا العمل المصرفي الشامل تتمثل فيما يلي[1]:

أولا- التنويع:

يعد التنويع من أهم المزايا التي يوفرها العمل المصرفي الشامل ويعني الحصول على موارد مالية من جهات متعددة والآجال مختلفة مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة والخروج من الإطار المحدود للوساطة التقليدية إلى إطار أرحب من المنتجات المالية المتعددة والمختلفة وفي ظل التنويع يمكن أن يتحقق الاستقرار في حركة الودائع مع انخفاض المخاطر في قطاع الاستثمار وقد شملت سياسة التنويع كل من:

1/ تنويع الموارد: عن طريق ابتكار أدوات مالية حديثة التي يمكن عن طريقها الحصول على أرصدة مالية بسرعة.

2/ تنويع الاستخدامات: وذلك بالدخول في أنشطة جديدة مثل التوسع في عمليات سوق الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار، والاستفادة من الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية مثل أعمال أمناء الاكتتاب وأعمال أمناء الاستثمار، وترويج المشروعات والقيام بالاستثمار لحساب العملاء مع إدارة الاستثمارات ومحافظ الأوراق المالية.

3/ التنويع بدخول مجالات غير مصرفية:

مثل خدمات التمويل التأجيري للأصول وهو أسلوب مستحدث للتمويل يمكن بواسطته للمشروع أن يحصل على معدات اللازمة له دون الاضطرار إلى دفع ثمنها، إنما يدفع الإيجار المستحق عنها للشركات المتخصصة التي تؤجرها له وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار إما شراء الآلة أو المعدة بثمن يراعى فيه إجمالي ما سدده من قيمة إيجارية أو إعادة استئجار لمدة أخرى. و يتم طرح أسهم شركات التمويل التأجيري في الأسواق المالية أو تقوم البنوك بهذه المهمة

---

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: المرجع السابق، ص101.

عن طريق إنشاء شركات وتأدية الخدمة عن طريقها كذلك تقدم البنوك الشاملة خدمات أخرى مثل خدمات أنشطة المعلومات وتقديم الخدمات الشخصية للعملاء وتقديم الاستشارات الخاصة بالمشروعات.

4/ التنويع بالتوسع في الأنشطة خارج الميزانية:

وتتمثل هذه الأنشطة في عمليات تبادل الأدوات المالية والحصول على عمولات مثل عمليات العقود المستقبلية، عقود الخيارات، وكذلك عقود المعاوضة في أسعار الفائدة والعملات أجنبية وكلها معاملات خارج الميزانية.

ثانيا - الاستفادة من وفورات الحجم الكبير:

تمتاز البنوك الشاملة بكبر حجمها وتقديمها لقائمة عريضة من الخدمات وبالتالي فإن التكاليف الثابتة يمكن الاستفادة منها بصورة أفضل، وكبر حجم المؤسسات التمويلية يؤدي إلى التحامها بالمشروعات الاقتصادية

ثالثا - البنوك الشاملة أكثر أمانا:

تستطيع البنوك الشاملة كبيرة الحجم أن تحقق أمانا أكبر للمودعين بسبب عظم قدرتها على تنويع أعمالها وعلى تحمل المخاطر المحتملة وغير المحتملة، وبسبب كبر حجم حقوق الملكية وحجم الأصول وقدرتها على امتصاص الصدمات وتوفير الأمان من خلال التأمين ضد المخاطر والتوسع في الأنشطة التأمينية.

رابعا - المزايا الأخرى:

توفر البنوك الشاملة العديد من المزايا الأخرى مثل:

- صناعة الأسواق المتكاملة كنتيجة لعظم إمكانياتها في اكتشاف وتحليل وتقييم الاستثمارات والترويج والاشتراك في التمويل وإدارة المشروعات وخلق الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين والعملاء.

- تعظيم القدرة على تطوير الوظائف التقليدية للبنوك بما يسمح بتقديم خدمات جديدة ومتطورة.

- توفير مجالات توظيف للبنوك الصغيرة من خلال إتاحة الفرص الاستثمارية لها عن طريق دخولها في المشروعات كبيرة الحجم مع البنوك الأخرى.

- تحقيق التوظيف الكامل والأمثل للموارد والقدرة على الدخول والقيام بالمشروعات العملاقة سواء في الداخل والخارج والنهوض بالشركات القائمة والمساعدة في عمليات الدمج والتوسع بين المشروعات القائمة.

- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية.

- ساعدت البنوك الشاملة على توسع البنوك في وظائفها وأعمالها بعدما انخفض العائد التقليدي بدرجة ملحوظة، وبعد اتساع المنافسة من غير البنوك.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة[1].

وتتمثل في:

1- **تعارض المصالح:** يمكن أن ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملائه وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية، كما ينشأ تعارض أيضا بين إدارة الإئتمان وإدارة الاستثمار حسب الطبيعة المختلفة لأداء كل من الإدارتين، لكن يمكن التغلب على هذه المشاكل بالتخطيط والتنسيق الجيد، والتعاون بين الإدارات المختلفة في ظل سياسة موحدة للبنك ككل.

2- **درجة التعرض للخطر:** من الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، وذلك بسبب دخولها في أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر، فتعدد أوجه النشاط يؤدي بالتالي إلى تعدد المخاطر. ولكن يمكن التغلب عليها بإتباع عدة إجراءات منها الدراسة الجيدة للمشروعات والتحوط للمخاطر عن

1 - رشيد صالح عبد الفتاح: المرجع السابق، ص 106.

طريق التأمين والأدوات التمويلية،المستحدثة والمتابعة المستمرة والرقابة والتصحيح وغيرها من الإجراءات.

3- تركيز السلطة الاقتصادية وبالتالي قد تكون البنوك الشاملة قدرة على التأثير على هيكل الاقتصاد، القومي على نحو يخالف المصلحة القومية رغم أن كثير من الدول أصدرت تشريعات لمواجهة الاحتكارات إلا أن مثل هذه القوانين عادة ما يصعب تطبيقها كما يجب في الواقع العملي.

4- تركيز القوى السياسية وذلك بممارسة ضغوط ذات طابع سياسي للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مثل التشريعات الضريبية أو السيطرة على مشروعات معينة ونظرا لأن البنوك الشاملة تعد بطبيعتها من الكيانات الكبرى إذن من الطبيعي أن تتوفر لها القدرة على ممارسة الضغوط السياسية بصور متعددة وخاصة في الدول النامية.

5 - صعوبة الرقابة والإشراف في ظل كبر حجم المؤسسات والمشروعات إذ لا بد من وجود قواعد خاصة ومتطورة للرقابة.

6- تحرص البنوك الكبيرة ومنها البنوك الشاملة على انتهاج كافة السبل للحيلولة دون فشل مشروعاتها وتمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوبة لها، ولا يخفى ما لهذا النهج من مخاطر اقتصادية، وما قد يؤدي إليه من تكاليف غير محسوبة قد يؤدي في النهاية إلى عدم استقرار وانتظام الأنشطة الاقتصادية.

و يمكن تلخيص أهم المزايا والتكاليف للبنوك الشاملة فيما يلي[1]:

أ/ المزايا والتكاليف بالنسبة للبنوك نفسها:

1/ المنافع:

- وفرات الحجم
- وفرات النطاق.
- زيادة حجم الإيرادات المتولدة.

[1] - طارق عبد العال حماد: المرجع السابق، ص 205.

- زيادة تنويع الإيرادات المتولدة.

- مصادر جديدة لأموال حقوق الملكية البنكية.

2/ **التكاليف**: وتتركز في:

- زيادة التركز في السوق واحتمال انخفاض المنافسة.

- احتمال تزايد التناقض في المصالح.

- زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية.

- انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي.

- انخفاض درجة انفتاح القطاع المالي والحقيقي على الاقتصاد الدولي.

ب/ بالنسبة للمنشآت غير المالية:

1/ المزايا:

- زيادة الرافعة المالية (في صورة مزايا ضريبية)

- الدعم والمساندة عند إعادة الهيكلة أو الفترات الهبوط الاقتصادي من خلال:

ü القدرة على اقتراض المزيد من الأموال لخدمة أغراض المشروعات طويلة الأجل وليس احتياجات رأس المال العامل قصير الأجل.

ü زيادة كفاءة الاستثمار (حيث تحد الرقابة المصرفية وحقوق الملكية من حوافز المنشآت على الاستثمار الزائد عن الحد).

2/ التكاليف:

- مدراء خاضعون لرقابة أقل من جانب الشركات مما يزيد من مشاكل الوكالة.

- وجود شركات صغيرة يحتمل أن تخضع لترشيد الإئتمان من جانب البنوك الشاملة الكبيرة.

- انعدام تنوع الآراء والمعلومات بشأن الإحتمالات المستقبلية للشركة.

ه/ المزايا والتكاليف بالنسبة لعملاء:

1/ المزايا:

- التسوق مرة واحدة بما يحققه ذلك من وفرات في تكاليف المعاملات والاستعلام.
- ازدياد فرصة اقتسام الأجيال المخاطرة.
- حجب المعلومات المزعجة.

2/ التكاليف:

- احتمال تركيز السوق والتسعير الاحتكاري.
- تضارب المصالح.
- انخفاض فرص اقتسام المخاطر عبر القطاعات بالمقارنة بالأنظمة المالية القائمة على السوق..

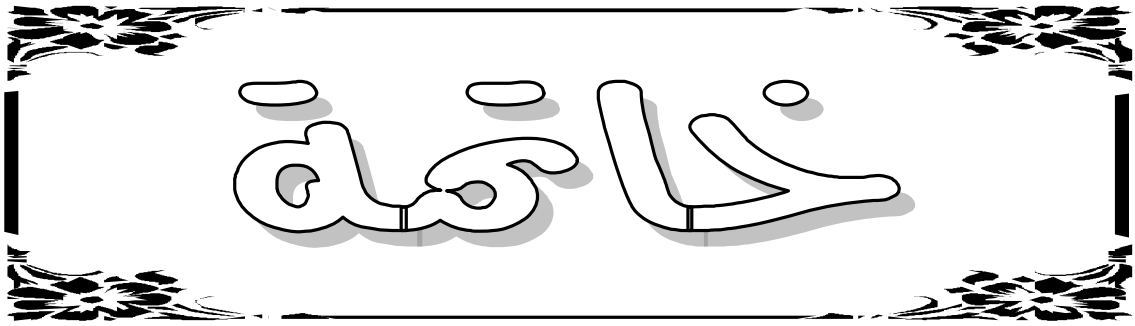
خاتمة

خاتمة:

من خلال البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1/ إن أهم ما يمكن أن تقدمه البنوك للاقتصاد الوطني، وكذلك العالمي هو التطور والتنمية التي ترقى بالبلد حيث أثبتت النشاطات البنكية ضرورة وجودها رغم أنها لا تزال في الكثير من الدول مجرد وعاء ادخاري تخرج منه القروض ولا أحد يعرف أين تتجه.

2/ مازال الجدال قائما حتى الآن حول التوسع في نظام البنوك الشاملة أو تقييده وكلا الرأيين له أنصاره ومؤيدوه، حيث يرى البعض أنه من الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة وذلك بسبب دخولها في أنشطة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر بالإضافة إلى صعوبة الرقابة والإشراف بسبب عظم حجم مشاريع تعدد الوظائف.

3/ إنعدام الثقافة المصرفية في البلدان النامية التي من بينها الجزائر جعل نشاط البنوك محدود (وخاصة البنوك الإسلامية كبنك البركة الجزائري الذي لم يلقى توسعا في تعاملاته).

الاقتراضات والتوصيات:

1/ يجب تتبع إجراءات ومعايير محاسبية سليمة تتماشى والمحيط الاقتصادي، حيث أن الإجراءات والمعايير المحاسبية المحددة جيدا مهمة للغاية للإفصاح عن المعلومات وبناء الثقة لدى المستثمرين، ودعم للرقابة والإشراف

2/ تنظيم دورات تدريبية للعاملين لاكتساب معلومات جديدة وخبرات، وبالتالي تكوين كوادر مصرفية متخصصة للعمل بها تكون قادرة على تطوير وتحديث الأدوات التي تستطيع أن تنافس من خلالها والقادرة أيضا على سرعة الانتشار.

3/ تعيين معايير موحدة لتحديد المنتجات الجديدة والأدوات التمويلية لأن البنوك التقليدية بحاجة إلى أن تنفق على قائمة المنتجات المصرفية التي تتناسب مع أذواق واحتياجات عملائها مثلا: الخدمات المصرفية الالكترونية، عقود الاختيار.

4/ زيادة القدرة التنافسية عبر الإدماج وتحسين الأداء، لأن عملية تحرير تجارة الخدمات المالية ستزيد من حدة المنافسة على المستويين المحلي والدولي.

قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر المراجع:

1/ الكتب:

1) أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك مطابع المستقبل،1997.

2) اسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972.

3) حسن عمر: الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى 2000.

4) خالد أمين عبد الله: العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر الأردن 1998.

5) رشاد العصار ورياض الحلبي: النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى.

6) رشيد صالح عبد الفتاح: البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، بيرون 2000.

7) زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن1998.

8) سيد ولد أباه: اتجاهات العولمة (الأزمة) إشكالات الألفية الجديدة، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2001.

9) شاكر القزويني: محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،1989.

10) صلاح الدين محسن السيسي: قضايا اقتصادية معاصرة، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

11)طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك الدار الجامعية- طبع،نشر،توزيع – الإسكندرية 1999.

12)طارق عبد العال حماد: اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية- طبع،نشر،توزيع – الإسكندرية 1999.

13)طلعت أسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة 1998.

14) عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية الدار الجامعية- طبع،نشر،توزيع – الإسكندرية 2003.

15) عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية- طبع،نشر،توزيع – الإسكندرية 2000.

16)عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الـــدار الجامعيـــة- طبع،نـــشر،توزيع – الإسكندرية 2001.

17)فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري: إدارة البنوك، دار وائل للنشر عمان 2000.

3/ الكتب باللغة الأجنبية

18) abdellah boughoba*: analyse et évaluation de projets édition borti , 1998.*

19) kamel hamdi:analyse *bancaire de l'entreprise 44eme , édition essalem , 2000.*

20) stiphane griffiths*: gestion financière, édition chihab , 1996.*

4/ المجلات:

21) محمد باوني: العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16ديسمبر 2001، جامعة منتوري، قسنطينة.

5/ مواقع وملتقيات

22)الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرهـــا في الاقتـــصاديات المغاربية، سطيف 2003.

مقدمة عامة

مقدمة.

1/ الإشكالية.

2/ الفرضيات.

3/ الهدف من البحث.

4/ المنهج المتبـع.

5/ منهجية البحث.

6/ صعوبات البحث.

مقدمة:

تلعب البنوك دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني وقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة التطور الاقتصادي وصدور قوانين مشجعة للاستثمار بشكل عام، حيث لم يعد دور البنوك كمؤسسات اقتصادية منحصرا في العمليات الادخارية للأفراد، وإنما أصبح لها دور في العمليات الائتمانية والاستشارية بمختلف أنواعها، كما كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكاس واضح على تطورات أداء و أعمال البنوك، مما أدى إلى ظهور ونمو كيانات مالية جديدة تعتبر تطورات نمو واضحة في عالم البنوك، ومن خلال تعميق مبدأ التخصص أصبحت الفروق الأساسية بين كل بنك وبنك آخر تتمثل واضحة في إدارة نوع معين من الأصول المالية تكون متلائمة مع أنواع محددة من الموارد، بالإضافة إلى وجود قوانين حكومية تعمق التخصص الوظيفي للبنوك وبالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.

إلا أن تزايد التوجه نحو العولمة المالية ساهم في إظهار الكيان الخاص بالبنوك الشاملة الذي جاء ترجمة لعملية توسع أعمال البنوك ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى كقيام بنك مثلا بفتح شركة للتأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار.

1/ الإشكالية:

ومن هنا يتجلى لنا واضحا أهمية البنوك الموضوع محل الدراسة وبناء على ما سبق ذكره فإن تحديد مفهوم البنوك الشاملة ودورها في تشجيع الاستثمار يمكن أن يصاغ على النحو التالي:

ما دور البنوك الشاملة في تحفيز الاستثمار؟

- الأسئلة الفرعية:

- وهذا ما يقودنا إلى التساؤلات التالية:
- ما مدى تأثر أعمال البنوك بالتطورات العالمية؟

- ما دور البنوك التجارية الشاملة في التقليل من المخاطر والأزمات المالية الناتجة عن تحرير التجارة والخدمات المصرفية؟

2/ الفرضيات:

- العلاقة بين البنوك والاقتصاد هي علاقة كاملة ولا يمكن الفصل بينهما.
- ظهرت البنوك الشاملة لتجمع بين وظائف البنوك التقليدية وغير التقليدية تقوم على تنويع الأعمال والوظائف.

3/ الهدف من البحث:

إلقاء نظرة شاملة وبناء فكرة معرفية جيدة عن التطورات العالمية في مجال الخدمة المعرفية وتوضيح أهم التغيرات التي يفرضها العمل المصرفي الشامل.

4/ المنهج المتبع:

لمعالجة الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة سوف نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي.

5/ منهجية البحث:

حيث قسمنا البحث إلى ثلاثة كما يلي:

سنتناول في الفصل الأول لمحة عن البنوك وأسباب ظهور البنوك الشاملة ووظائفها، أما الفصل الثاني فسنتعرف فيه على طبيعة وإدارة البنوك الشاملة. وفي الفصل الثالث سنبرز علاقة البنوك الشاملة بمستوى الاستثمار.

6/ صعوبات البحث:

واعتمدنا في إنجاز هذا البحث على المعلومات المأخوذة من الكتب والمجلات والملتقيات ومواقع الانترنيت، كما أن هناك عدة صعوبات اعترضتنا ونحن بصدد انجاز هذا البحث نذكر منها:

- نقص المراجع نظرا لحداثة الموضوع.
- ضيق الوقت.

الفصل الأول: نشأة البنوك

تمهيد.

المبحث الأول: نشأة البنوك وتطورها.

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول البنوك.

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها .

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المعاصرة.

المطلب الأول: إستراتيجية المعاصرة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: التحديات الناتجة عنة تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية وأساليب مواجهتها.

المطلب الثالث: أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك

المبحث الثالث: التحول إلى البنوك الشاملة

المطلب الأول: تعريف البنوك الشاملة

المطلب الثاني: كيفية التحول نحو البنوك الشاملة

المطلب الثالث: دور البنوك الشاملة وأهم وظائفها.

خلاصة.

المبحث الأول: نشأة البنوك وتطورها

المطلب الأول: نبذة تاريخية حول البنوك

ترجع نشأة البنوك إلى 4000 سنة قبل الميلاد، حيث أن البدايات الأولى للعمليات المصرفية ترجع إلى عهد بابل (العراق) حاليا بلاد مابين النهرين وعصر الإغريق، وأصل كلمة بنك مشتقة من ***BANC*** أي الطاولة، فقد كان في القد يم الشخص الذي يقوم بتجارة العملة يجلس على الطاولة في الشارع. وترجع نشأة البنوك التجارية أو الأولية إلى الفترة الأخيرة إلى القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والصياغ في أوربا وبالذات في مد ن البندقية وبرشلونة بقبول أموال المودعين والاحتفاظ بها في مأمن من السرقة والضياع، مقابل إصدار شهادات إيداع اسمية.

ومند القرن 14م سمح التجار والصياغ لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات والذي دفع عددا من المفكرين في الربع الأخير من القرن 16م إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم ***BANC DELJA PIZZA DI RIALTA*** سنة 1587م، أما أول بنك في التاريخ هو بنك برشلونة سنة 1401م، وفي عام 1609م أنشئ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب[(1)].

وباستقرار في هذه المؤسسات المالية اعتاد الأفراد قبول شهادات الإيداع ثم تحولت الشهادات تدريجيا من شهادات اسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازدياد تداول هده الشهادات انبثق منها ما يعرف حاليا بالشيك.

مند بداية القرن 18م أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت أغلبها مؤسسات مالية يملكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقتضي بحماية المودعين.

إن ظهور الثورة الصناعية وانتشارها في دول أوربا أدى إلى إنشاء بنوك بشكل شركات مساهمة التي اتسعت وأقامت فروعا لها في كل مكان فاتسعت وظائفها لتشمل عملية الاقتراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود.

---

[1] - إسماعيل محمد هاشم: مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972. ص 43.

في حين جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة كثيرا عن نشأة البنوك التجارية ففي عام 1668 أنشئ بنك السويد، وفي عام 1694 أنشئ بنك انجلترا وفي عام 1800 بنك فرنسا[1].

المطلب الثاني: أنواع البنوك ووظائفها

قبل أن نشير إلى أنواع البنوك يجب أن نتطرق إلى تعريف البنك.

1/ تعريف البنك: البنك منشأة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ثم إقراضها قصد توظيف المال وإمداد المشاريع الاقتصادية بمصادر التمويل[2].

ويعرف أيضا على أنه مكان لالتقاء عرض النقود بالطلب عليها، أي أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل استثمارات، أي أنها حلقة وصل بين المدخرين والمستثمرين[3].

2/ تقسيم البنوك: يمكن تقسيم البنوك إلى:

2-1/ البنوك حسب فاعليتها:

تنقسم البنوك حسب نوع فعاليتها إلى بنوك ودائع وبنوك أعمال:

أ- **بنوك الودائع:** لقد عرف القانون الفرنسي لعام 1945 بنوك الودائع بأنها تلك البنوك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز سنتين (وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس)

ب- **بنوك الأعمال:** هي البنوك التي تقوم فعاليتها الرئيسية بالاشتراك والمساهمة في المشاريع القائمة أو التي هي في طور التأسيس وفتح الاعتمادات لمدة غير محددة للمشاريع العامة التي يتعلق بها الاشتراك.

1 - إسماعيل محمد هاشم: المرجع السابق، ص 45.

2 - محمد باوني: العمل المص رفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16 ديسمبر 2001، جامعة منتوري قسنطينة، ص 130.

3 - فلاح حسن الحسيني ود مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 13.

2-2/ البنوك حسب شمولها[1]:

تنقسم إلى بنوك ذات فروع متعددة وبنوك إقليمية أو جهوية:

أ- **البنوك ذات الفروع المتعددة:** وهي البنوك التي تشمل فاعليتها عدة مناطق بالبلد ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة وتلعب هذه البنوك دورا اقتصاديا هاما إذ تتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسط الأكبر من الاعتمادات والتسهيلات.

ب- **البنوك الإقليمية أو الجهوية:** وهي البنوك التي تحصر فعاليتها في مدينة واحدة أو مركز واحد، وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى.

3-2/ البنوك حسب علاقتها بالدولة[2]:

تنقسم البنوك حسب هذا التصنيف إلى:

أ- **بنوك القطاع العام:** وتعود ملكية هذه البنوك إلى الدولة وتمثل البنوك المركزية.

ب- **بنوك القطاع الخاص:** وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص سواء على شكل مشروعات فردية، شركات أشخاص أو شركات أموال.

ج- **البنوك المختلطة:** وتعود ملكية هذه البنوك إلى كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

4-2/ البنوك حسب جنسيتها[3]:

وتنقسم البنوك حسب هذا النوع إلى:

أ/ البنوك الوطنية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للبلد الذي تقيم هذه البنوك على أرضه.

ب/ البنوك الأجنبية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعاية دولة أخرى غير مسجلة فيها هذه البنوك.

---

[1] - رشاد العصار ورياض الحلبي: النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص 63.

[2] - خالد أمين عبدالله: العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر، الأردن، 1998، ص 20.

[3] - المرجع نفسه: ص 20.

ج/ البنوك الإقليمية: وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة مثل صندوق النقد العربي.

د/ البنوك الدولية: وهي البنوك المنبثقة من هيئات دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

3/ وظائف البنوك: وتتلخص أهم وظائف البنوك فيما يلي:

1-3/ وظائف البنك المركزي:

يتميز البنك المركزي بأربعة وظائف رئيسية هي:

أ/ بنك الإصدار: ويسمى بنك الإصدار لأن مهمته إصدار الأوراق النقدية القانونية تحت قيود تتفق مع حاجة المعاملات ويقوم بوضع خطة الإصدار وحجم النقد المتداول وهو مسؤول عن غطاء العملة بالذهب والعملات الأجنبية، كذلك فهو يستبدل التالف من العملة بالجديد كما أنه هو المنظم للوساطة المالية أي التداول النقدي، ويستعمل البنك المركزي في هذه الحالة عدة وسائل للمراقبة منها:

- الوسائل المباشرة: سياسة إعادة الخصم، سياسة الاحتياطي القانوني.
- الوسائل غير المباشرة: سياسة السوق نفسها.

ب/ بنك البنوك: البنوك تحتفظ لديه بأرصدها النقدية الفائضة عن حاجتها، وهذا ما يساعد على التسويات القيدية من حقوق وديون للبنوك فيما بينها وذلك عن طريق المقايضة، كما أن البنوك تلجأ في حالة احتياجاها للسيولة النقدية بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك بمد يد العون في أوقات الأزمات(1). كما يجدر الذكر أن البنك في تعامله مع البنوك الأخرى يبتعد تماما عن المنافسة ويركز معاملاته مع البنوك الحكومية.

ج/ بنك الحكومة: ينفرد البنك المركزي بوظيفة أساسية في خدمة الدولة ممثلة في الحكومة باعتباره مستودعا لأموالها المتحصل عليها عن طريق الضرائب والرسوم وتسحب عليه الشيكات التي تستخدمها الحكومة في الوفاء بديونها، كما يقوم بأداء فوائد القروض المترتبة عنها وبالتالي

[1] - شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، ص 24.

قيامه بكل العمليات المالية التي تحتاج إليها الحكومة كما يحتفظ لديه بحسابات كل الإدارات الحكومية والهيئات الرسمية والمؤسسات ويتولى تقديم القروض قصيرة الأجل للحكومة في الفترة الفاصلة بين عملية الإنفاق وتحصيل الإيرادات إلى جانب القروض الاستثنائية في حالة الانكماش يعمل البنك المركزي على تمثيل الحكومة في العمليات المالية للدولة فهو المسؤول على توفير الاحتياطات من العملات الأجنبية للدولة ويحقق الاستقرار في سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.

د/ الرقيب على الائتمان [1]: تعتبر أهم الوظائف ويتحدد وفقا لها مستولى الائتمان الممنوح على مستوى الاقتصاد منة خلال البنوك التجارية، هذه الأخيرة تملك قدرة كبيرة على خلق نقود الودائع وخلق الائتمان الممنوح للأفراد والمشروعات، مؤثرة بذلك على عرض النقود ممارسة تأثيرا على أداء النشاط الاقتصادي عموما، لذا فإنه من الضروري فرض رقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية، بحيث يكون حجمه وتوقيته بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة من حالات كساد أو تضخم، ومن هذه الميزات نجد أن البنوك في عملياتها تفوضه بتنفيذ السياسة التي يحددها، كما أنها تلجأ إليه في حالة احتياجاتها النقدية كمواجهة طلبات الائتمان الكبرى أو طلبات السحب وعمليات المقاصة لذلك فالعلاقة بين البنك المركزي والبنوك الأخرى تحددها السياسة المنتهجة.

3-2/ وظائف البنوك التجارية:

يعرف البنك التجاري على أنه المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان حيث تحصل على الأموال من العملاء وتتعهد بتسديدها في آجال محددة، كما تقدم القروض وقد استمدت تسميتها من وظيفتها بمنح قروض التجار لتنفيذ أعمالهم التجارية، والبنوك التجارية هي أيضا مؤسسات مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها ؛ وسيط المبادلة، أداة الدفع، وهي أثر المصارف ارتباطا بالجمهور وأكثر خدماتها له وأقدمها تاريخيا.

[1] د/شاكر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، ص 24.

وتختص هذه البنوك بتمويل القروض قصيرة الأجل الملائمة لطبيعة معاملاته التجارية معتمدة في ذلك على الودائع التي تجمعها وتعتبر البنوك التجارية النوع الثاني من الأشخاص النقدية بعد البنك المركزي وتتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص:

- ü مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحرير أكبر قدر من الربح بأقل تكلفة.
- ü خلق بعض أدوات الاستثمار المالي.
- ü مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها.
- ü تقديم خدمات استشارية للمتعاملين.
- ü تشجيع الادخارات للمناسبات.
- ü إدارة الممتلكات نيابة عن الغير.
- ü استخدام التعامل بالبطاقات الائتمانية حديثا.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المعاصرة.

المطلب الأول: إستراتيجية المعاصرة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي.

يمكن الإشارة إلى الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل التالي:

1/ إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

حيث حدث تغيير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي والعالمي، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وانعكس ذلك بوضوح على ميزانيات البنوك وتكفي الإشارة إلى أن تلك الميزانيات في اكبر خمسين بنك[1]، مصدر أرباحها لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي أي الإقراض، بل من الأصول الأخرى المدرة للدخل والعائد الكبير ومن عمليات إدارة الأصول التي سحبت الأعمال خارج الميزانية، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم للبنوك.

ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفي في مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 37.

2/ تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية:

لقد شمل تنويع النشاط المصرفي على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية، والتو ريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة وعلى مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية.

ومن ناحية أخرى وصل اتجاه تنويع النشاط المصرفي أقصى مداه في ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية(1)، حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية وهي العقود التي تلزم صاحبها بشراء أصل من البائع بالسعر المتفق عليه في تاريخ لاحق محدد في المستقبل.

وكذلك التعامل في حقوق الشراء الاختيارية وهي الحقوق التي تعطي لصاحبها حق شرا ء أصل من البائع بسعر محدد في فترة لاحقة في المستقبل ويطلق عليها عقود الاختيار، وتحقق المشتقات المالية عدة مزايا أهمها: التحكم والسيطرة على المخاطرة وتحسين معدلات الاقتراض والإقراض واستكشاف الأسعار في السوق وسهلت للعمولات الوصول إلى الأسواق المالية المختلفة وتحسين السيولة، وفي كل الأحوال لا تخلوْ المشتقات من مخاطر التعامل فيها.

3/ ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأسمال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة "بازل":

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية، وأصبح لزاما على البنوك أن تحتاط لهذه المخاطر بعدة وسائل منها: تدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 39.

لجنة بازل 1988، وأصبح لزاما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي أو دولي يدل على متانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه.

ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية 8% كحد أدنى مع نهاية عام 1992.

4/ احتدام المنافسة في السوق المصرفي بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

مع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية "الجات/ ***GATT***" في جولة الاورغواي 1994 وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها في الأول من يناير 1995 فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفية، وقد أخذت المنافسة ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية[1]:

الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية.

الاتجاه الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الاتجاه الثالث: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية.

5/ إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:

ومما يدل بوضوح على ذلك ما حدث في أزمات الجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية التام على إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي والربح السريع.

ومن ناحية أخرى إذا وقع الاقتصاد القومي في يد المضاربين العالميين فإن البنوك المركزية في العالم لا تستطيع أن تفعل الكثير تجاه هؤلاء الفاعلين غير الرسميين، فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 41.

البنوك المركزية هو حوالي أربعة عشر (14) مليار دولار يوميا مقارنة بحوالي ثمانمائة (800) مليار دولار يستطيع أن يضخها المضاربون العالميون في السوق.

المطلب الثاني: التحديات الناتجة عنة تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية وأساليب مواجهتها.

إن عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية تخلق العديد من التحديات أمام حكومات كثير من الدول يمكن ايجا زها في:

1/ يشير البعض إلى أن السوق المصرفية المحلية تتميز بوفرة البنوك والمؤسسات المصرفية وبالتالي فإن ذلك يقف عائقا أمام تحرير تجارة الخدمات المصرفية بحجة أن السوق المحلية لتحتمل دخول المزيد من البنوك والمؤسسات المصرفية لأن ذلك يعني حدوث ما يسمى بالوفرة أو الإفراط المصرفي مما يعني أن هناك العديد من البنوك تعمل على جذب العمليات في سوق مصرفية محدودة[1]، وهذا ما أدى إلى إحداث ظاهرة الاندماج المصرفي، بشكل عام فإن الاندماج المصرفي هو اتحاد أكثر من بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد وينطوي اندماج أو الدمج المصرفي في الأمثلة الأكثر شيوعا على عملية مالية تؤدي إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى ويتخلل البنك المندمج على ترخيصه ويتخذ الكيان الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصـــــول وخصوم البنك الدامج وكل ذلك من خلال دراسة متأنية واتفاق محدد[2]، ودوافع الاندماج المصرفي كثيرة لعل أبرزها:

- تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير من جراء خفض تكاليف الإنتاج.
- تخفيض درجة المخاطر عن طريق تنويع الأوعية الاستثمارية.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 132.

[2] - المرجع نفسه: ص 42.

- تحقيق درجة أكبر من فرص السيطرة على السوق عن طريق تقليل درجة وفرص المنافسة.
- إتاحة الفرصة للشركة الدامجة لشراء أصول بتكلفة تقل عن قيمتها السوقية.
- تحسين الكفاءة الإدارية للشركات المندمجة عن طريق تغيير إدارتها[1].

2/ التخوف من عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة في السوق المصرفي العالمي وسيطرة المؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وذلك يتطلب من الحكومات أن تسعى بكل الوسائل الممكنة إلى إعداد البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية لبيئة أكثر تنافسية من خلال إجراء محاولات لخفض تكاليف التشغيل، تحسين الكفاءة أو الاستثمار في تكنولوجيا مصرفية حديثة وتشجيع التحول نحو الاندماج المصرفي وتعمق الاتجاه نحو خصخصة البنوك والمؤسسات المصرفية، ويمكن تحديث أهداف الخصخصة في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

3/ إن الأسباب الأساسية لمشكلات القطاع المالي تكمن في السياسات غير السليمة للاقتصاديات الكلية والتنظيم والإشراف الحكومي غير المناسب والتدخل غير السليم في الأسواق المالية، ومع ذلك فإن تحرير التجارة من الممكن أن يزيد من احتمال أو حجم الصعوبات التي تواجه القطاع المالي، وعلى سبيل المثال فإن السياسات النقدية المتساهلة يمكن أن ينتج عنها الإفراط في الإقراض غير المناسب أو تشجيع قيام البنوك باستبدال كميات كبيرة من العملات الأجنبية خاصة حينما لا يتم حماية المال الناتج عن تدفقات رأس المال من خلال الهيئات النقدية[2].

4/ هناك تخوف من أن تحرير الخدمات المصرفية والمالية يؤدي إلى تزايد التعامل مع المشتقات المصرفية والمالية والتي ينظر إليها دائما على أنها منطقة خطرة ولها مخاطرها السوقية المعروفة، مع أن

---

[1] - طارق عبد العال: اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 202.

[2] - طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 38.

التعامل في المشتقات المصرفية والمالية يسمح بتخفيض كبير من المخاطر وبالتالي يقل تعرض المشاركين في النظام المصرفي والمالي للمخاطرة، ومن ناحية أخرى فإنه يلاحظ أن البنوك لازالت تتعرض لمخاطر كبيرة من أنشطتها التقليدية مقارنة بالمشتقات ناهيك عن انخفاض معدلات ربحيتها في ظل الأنشطة التقليدية بالمقارنة بالتعامل في المشتقات[1].

5/ أهمية استقرار الاقتصاديات الكلية[2]:

إن تحرير قطاع الخدمات المالية يتطلب مناخا مستقرا للاقتصاديات الكلية حتى يتم الاستفادة كلية من مزاياه، فالتضخم والعجز الكبير في الموازنة وأسعار الصرف غير المدعومة باقتصاد كلي يمكن أن يكون لها تأثير عكسي على الاندماج مع النظام المالي الدولي. لأن فترة التحول إلى نظام مالي مفتوح هامة جدا وذلك لكون سياسة التحرر أكثر ضررا وأذى عندما تكون الأسواق المالية غير متطورة أو تكون الثقة في السياسة الجديدة مازالت ضعيفة وتكون خبرة التعامل مع الاقتصاديات الكلية والقطاع المالي محدودة.

6/ أهمية الإصلاحات الهيكلية: تعد الإصلاحات الهيكلية هامة جدا في ثلاثة مجالات لبناء قطاع مالي كفء ومستقر.

- منع استخدام النظام المالي لتحقيق أهداف لا تتعلق بالسياسة الموضوعة.
- يمكن أن تلعب الحكومة دورا هاما لإعداد مؤسسات مالية تعمل في مناخ تنافسي متزايد وفي إيجاد مساحات من المناورة تتحرك فيها المؤسسات لخدمة الجمهور.
- يمكن أن تساهم الحكومة في توسيع وتعميق الأسواق المالية ويمكن أن يلعب تحرير التجارة في قطاع الخدمات المالية دورا مساندا لهذه الإصلاحات الهيكلية من خلال الالتزام المسبق بالسوق المفتوح.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، ص 135.

[2] - طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، ص ص 35، 41.

7/ إن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يمكن أن يؤثر سلبا وبطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالي ويؤدي إلى زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب ما يحدث أزمات للبنوك وأزمات مالية لا يمكن السيطرة عليها ولعل أبرز مثال على ذلك هو ما حدث في التسعينيات للمكسيك، أزمة 1994 ودول جنوب شرق آسيا، أزمة 1997، حيث تفسر أزمة أسواق المال في جنوب شرق آسيا بما حدث في انخفاض في أسعار الصرف بفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وعجز ميزان المدفوعات لتلك الدول الأمر الذي دفع أسعار الفائدة إلى الارتفاع بهدف رفع الأرباح في أسواق الأسهم ووقف التحويلات إلى العملة الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي وتشجيع المستثمرين الحائزين للدولار على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية إلاّ أن المشكلة تفاقمت عندما لجأت تايلند إلى تخفيض عملتها وتآكل الاحتياطي من العملات الأجنبية الأمر الذي أدى إلى انتقال الأزمة بين دول المنطقة ثم التأثير على الأسواق العالمية(1).

ولعل أهم أسباب مثل هذه الأزمات هو التحرر المالي والانفتاح الكبير والتعامل في المشتقات المالية في اقتصاد هش يتطلب التحرك بحذر في الاقتصاد العالمي، ذلك أن إدارة الاقتصاد الكلي تكون صعبة خلال فترة التحول، فحينما يبدأ التحرير تقدم فرص الاستثمار الجديدة والتفاؤل عوامل جذب لتدفقات رأس المال للداخل، وإذا لم يتم توفير المناخ الملائم والتقييد اللازم، فإن ذلك سوف يدعم عملية توريد المال من خلال ودائع المؤسسات المالية، وكما ذكرنا من قبل فإن ذلك يؤدي إلى إقراض غير متعقل ويضع بذور أزمة في المستقبل، وكذلك فإن إدارة النقدية خلال عملية التحرير تكون معقدة نتيجة التغييرات الهيكلية في مجمل النقود. من هنا تتجلى أهمية وضع مناخ صحي لمقابلة تأثير التدفقات الداخلة لرأس المال وإقامة بنك مركزي مستقل ومؤسسات سليمة لإعداد ومتابعة الموازنة وذلك لتقوية السياسات المالية والنقدية المناسبة للتحرير(2).

[1] - سيد ولد أباه: اتجاهات العولمة (الأزمة)، إشكالات الألفية الجديدة، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2001، ص 27.

[2] - طارق عبد العال حماد: التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، ص 44.

المطلب الثالث: أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك

1/ **تعريف:** "غسيل الأموال هي عمليات متتابعة ومستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي، في دور النشاط الاقتصادي للاقتصاد الرسمي أو الظاهر لاكتسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفي وأجهزة الوساطة المالية الأخرى"[1].

2/ **كيف يتم غسل الأموال ؟**

تتعدد أدوات غسيل الأموال من خلال استخدام الأساليب المصرفية المتنوعة مثل استخدام المصرف كواجهة، فتح الحسابات السرية وحسابات مَجْهولِي الهوية، والغسل بالقرض المضمون والغسل بالديون الوهمية والغسل من خلال خصم الأوراق التجارية، شراء العملات لتمويل المستوردات، الغسل من خلال عمليات الأسواق المالية، صناديق الاستثمار شركات التأمين إنشاء شركات وهمية، إقامة مشروعات الواجهة، المقاولات، الاتجار بالمعادن الثمينة الموجودات النفيسة، المزادات، معارض البيع بالتقسيط، النظم غير الرسمية لتحويل القيمة شركات السفر والسياحة، نوادي القمار، الهدايا، ... وغير ذلك من الأدوات.

قال الدكتور "مصطفى هديب" رئيس الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية خلال المؤتمر المنعقد في الفترة من 13 إلى 15 يونيو 2004: إن إحصائيات الأمم المتحدة والانتربول (المنظمة الدولية للشرطة الجنائية) تشير إلى أن حجم الأموال المغسولة في العالم بلغ عام 2000 حوالي 500 مليار دولار، وأضاف في نفس المؤتمر المنعقد تحت عنوان " تزايد تهديدات غسيل الأموال وتنوع أساليبه، والعمل الدولي لمكافحته" أن آخر دراسة تشير إلى أن حجم غسيل الأموال حاليا يقارب 3 تريليونات من الدولار ما يقدر ب 10% من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، ص 234.

من بين الشواهد على تنامي الظاهرة الخطيرة في العالم بروز أرقام كبيرة مثل غسيل 30 مليار دولار من المساعدات المالية المقدمة لإفريقيا[1].

3/ أسباب تزايد الظاهرة:

من أبرز أسباب تعاظم ظاهرة غسيل الأموال توسع آفاق العولمة وما تتطلبه من حرية التجارة الدولية والمعاملات وإزالة العقبات والحواجز بين الدول، إلى جانب انتشار استعمال التحويلات الالكترونية للأموال بدون رقابة وازدياد المناطق التي تعمل بها وحدات المصارف الخارجية التي تتمتع بالرقابة المحدودة أو المعدومة على أنشطتها وبالسرية الكبيرة لمعاملاتها وعملائها.

وساعد على انتشار الظاهرة أيضا اتساع العلاقات بين المصارف والمؤسسات المالية التي تتيح فتح الحسابات الخاصة للعملاء، وبروز أنواع وأشكال من المعاملات المشبوهة، ولكنها تبدوا مناظرة للعمليات المشروعة بما في ذلك إدارة النقدية والتجارة في العملات الأجنبية والتداول بمشتقات أسعار الفائدة ومشتقات العملات والمشتقات الائتمانية وظهور أساليب دفع جديدة مثل النقود الرقمية وغيرها.

ومن بين الأسباب وراء تزايد عمليات غسيل الأموال ضعف التعاون الدولي، وعولمة الاتجار بالمخدرات، وتوافر الخبرات المتراكمة والمتزايدة لدى غاسلي الأموال، وكذلك قصور التشريعات الوطنية.

4/ الأضرار المترتبة من هذه العملية:

على الصعيد المالي يؤدي هروب الأموال المغسولة إلى إضعاف المناخ الاستثماري في الاقتصاد الوطني من خلال التلاعب بالأموال من قبل الغاسلين وحرمان القطاعات الاقتصادية منها ويعتبر القطاع المصرفي الضحية الكبرى لجرائم الغاسلين حيث يعملون على انحرافه عن أهدافه الأساسية وتوجيهه نحو خدمة غايات محرمة وتسليط الرقابة عليه تبعا لذلك.

---

[1] - موقع إسلام اون لاين. نت/2004/06/14، الأخبار يوم 2006/01/01.

كما يهدد غسيل الأموال سلامة العملة الوطنية وغطاءها من العملات الأجنبية وقدرة أي دولة وبخاصة النامية على تمويل مستلزمات التنمية، إلى جانب خلط الأموال القذرة والمغسولة من الأموال النظيفة أصلا والإخلال بموازين عرض الأموال والطلب عليها في إطار المنافسة في الأسواق النقدية والمالية.

كما تلحق أضرارا بالغة بالمجتمع والأمن القومي ونظم إدارة الدولة والقطاع العام من خلال تبذير أموال المجتمع واستخدام الأموال المغسولة لإسقاط الحكومات الوطنية عن طريق تمريرها إلى من يتولى مثل هذه المهمات بعد تحويلها من الدول الراعية لذلك[1].

5/ مواجهة غسيل الأموال من طرف الجهاز المصرفي:

تتم مواجهة غسيل الأموال من خلال عدة إجراءات كما يلي:

- التعرف على العميل وعدم الاحتفاظ بأية حسابات سرية لشخصيات مجهولة الهوية.
- حفظ القيود والسجلات الخاصة بالعملاء والعمليات التي تتم على المستوى المحلي أو الدولي.
- متابعة سلوكيات العمليات المصرفية المثيرة للشكوك.
- ضرورة تعميق أواصر التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال.
- العمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة غسيل الأموال.
- العمل على إصدار قانون لمكافحة الفساد في التجارة الدولية.
- التفرقة في الحسابات المصرفية والتحويلات من النقد الأجنبي بين النقد معلوم المصدر والنقد غير معلوم المصدر مع عدم السماح بتحويل النقد غير معلوم المصدر إلى أحد البنوك أو الفروع الخارجية مهما كانت الأسباب.

[1] - موقع اسلام اون لاين. نت/2004/06/14، الاخبار يوم 2006/01/01.

ü ضرورة قيام البنك المركزي بإلغاء ترخيص وشطب البنك الذي يثبت تورطه في القيام بعمليات غسيل الأموال.

ü ملاحظـــــة ومتابعة كافة مصادر الدخل غير المشروع مثل تجارة المخدرات والرشوة والفساد... وغيرها.

ü إخضاع البنوك غير المقيمة لرقابة البنك المركزي[1].

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، ص ص 268-261.

المبحث الثالث: التحول إلى البنوك الشاملة

المطلب الأول: تعريف البنوك الشاملة

في ظل التطورات العالمية وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى التحول نحو "البنوك الشاملة" وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك(1).

ويمكن تعريفه أيضا بأنه بنك متعدد الوظائف والمهام ول يحدد تخصصه لنشاط معين بل يقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها يعتمد في تحقيق ذلك على تكنولوجيا متطورة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير.

ولكي يتحقق النجاح المطلوب لهذا النوع من البنوك يجب أن يتوفر ما يلي:

1/ امتلاك البنك لمنظومة متكاملة من الخدمات المصرفية التقليدية والغير التقليدية معتمدا في ذلك على توافر خبرات وكوادر مصرفية عريقة.

2/ ضرورة امتلاك البنك لاسم عريق في السوق المالي والمصرفي.

3/ توافر أساليب تكنولوجية حديثة في المجال الاتصالات والإدارة.

4/ دخول البنك إلى الأنشطة المالية الحديثة والتحام أنشطة وخدمات جديد دائما في تجاوب مستمر مع السوق المالية والانفتاح على العالم بخدماته.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك،، ص 52.

5/ ضرورة الاتجاه نحو الاستثمار المتعدد في الأنشطة قصيرة وطويلة الأجل والمشروعات الإنتاجية بالإضافة إلى أنشطة الأوراق المالية أي الجمع بين وظائف البنوك التجارية المتطورة وبين وظائف البنوك الاستثمار والأعمال البنوك المتخصصة مع تبني إستراتيجية للتطور المستمر(1).

المطلب الثاني: كيفية التحول نحو البنوك الشاملة

للتحول نحو فكرة البنوك الشاملة يعني أن هناك متطلبات أساسية لابد من أخذها بعين الاعتبار:

1/ تنوع صور المخاطرة التي تتعرض لها هذه البنوك لدخولها إلى أنشطة مستحدثة لم تتعامل فيها من قبل، وما يترتب عليه من تعريض أموال المودعين للمخاطر.

2/ ضرورة الاهتمام بالجانب الإداري والتنظيمي مع تطوير الكوادر البشرية لأنها الأساس في هذه الأنشطة.

3/ وجود مراكز مستقلة لكل العمليات التي ينبغي إضافتها إلى أنشطة البنك مع تحديد مراكز المخاطر والربحية بدقة.

4/ ضرورة تغيير مفاهيم الرقابة المطبقة من قبل البنك المركزي وكذلك فعالية دوره لدعم هذه البنوك في حالة تعرضها للمخاطر، أي يتعين أن يكون هناك:

- تعاون ورقابة مستمرة.
- دعم ومساندة في حالة التعرض للمخاطر.

وهناك منهجان للتحول إلى البنوك الشاملة هما:

أولا- المنهج الأول: تحويل بنك قائم إلى بنك شامل وهو المنهج الأسهل والأسرع والأفضل مع ضرورة توافر شروط منها:

1/ أن يكون البنك كبير الحجم قابل للنمو والاتساع.

---

1 - رشيد صالح عبد الفتاح: البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، 2000، ص 122.

2/ أن يكون له عديد من الفروع المرتبطة ببعضها البعض، مع استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة للاتصال والإدارة.

3/ أن يكون لديه كوادر بشرية على درجة عالية من الكفاءة والمهارة والمؤهلة تأهيلا جيدا والسعي لتنمية قدراته باستمرار.

4/ أن ى يكون له تاريخ يسعى للمحافظة عليه مع الإصرار على الاستمرار في الريادة والتفوق.

5/ أن يكون بنكا متطورا وتتوافر فيه معايير العالمية في الأداء.

6/ أن يكون ذلك بالتدرج بداية باستحداث الخدمات والأنشطة المتطورة ثم الدخول إلى المجالات الاستثمارية المتطورة كل ذلك وفق خطط وبرامج موضوعة.

ثانيا- المنهج الثاني: إنشاء بنك جديد تماما تتوافر فيه كل هذه الأمور وإن كان هذا المنهج صعب التطبيق عمليا.

المطلب الثالث: دور البنوك الشاملة وأهم وظائفها.

يتبلور دورها من خلال كونها بنوكا تقوم بأعمال كل البنوك والبنوك التجارية أو الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة في وقت واحد أو في آن واحد أي أنها بنوك غير متخصصة وتستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت بالإضافة إلى اتجاهها وحرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو موارد البناء التي تأتي من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم أو الاستخدامات والتوظيفات القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك واللجوء إلى مصادر تمويل غير نقدية وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستحدثة بصفة خاصة وإصدار السندات التي تطرح للاكتتاب العام وبيع حقوق الملكية في البنوك إلى جميع المساهمين بغض النظر عن القطاع الذي ينتسبون إليه وذلك مع القيام بعمليات خارج الموازنة التي يرتفع ويزداد العائد منها على نحو يسمح بالتعويض عن أعباء الخدمات أو العمليات التقليدية التي ترتفع تكلفة أدائها إلى ثلاثة أمثال تكلفة الخدمات المستحدثة.

وتقوم إستراتيجية البنوك الشاملة على إستراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والتنويع يعني أن لا يحصر البنك نشاطه في قطاع معين أو في مجموعة القطاعات التي تباشر أنشطة بينها ارتباط قوي.

وتتعاظم الآثار الإيجابية مع إستراتيجية التنويع كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي فيما يسمى بخدمات التأجير أو القيام بوظيفة إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين وبالتالي تلافي مخاطر الإفلاس بدرجة عالية وكبيرة، ومن ثم نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات عالية تجمع بين وظائف متعددة ؛فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية الخاصة بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال

الوساطة الاستثمارية فضلا عن أعمال التأمين، وأضافت هذه البنوك إلى أعمالها المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستحدثة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية.

- وظائف البنوك الشاملة[1]:

نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة فهي تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية، أعمال التأمين، المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة في الاستثمار وإدارة المخاطر المالية حيث:

1/ اقتحام مجالات الاستثمار التالية:

- أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية التي تتضمن ثلاثة وظائف أساسية هي الإسناد(شراء الأسهم المصدرة حديثا)، التسويق، تقديم الاستشارات.
- تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية.
- رسملة القروض.

2/ دخول مجالات غير مصرفية:

حيث تتجه إستراتيجية التنويع في هذا المحور إلى الدخول في مجالات غير مصرفية من جانب البنوك الشاملة لأن ذلك يزيد من الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة وهذه المجالات تنقسم إلى:

- القيام بنشاط التأجير التمويلي.
- نشاط الاتجار بالعملة.
- إدارة الاستثمارات لصالح العملاء.
- نشاط إصدار الأوراق المالية.
- نشاط التأمين.
- إنشاء صناديق الاستثمار.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك،، ص ص 60، 56.

بالإضافة إلى ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية وإدخال التكنولوجيا المصرفية وسنتناول هذه الوظائف بشيء من التفصيل والإيضاح في الفصل الثاني.

3/ أعمال البنوك الشاملة:

أنها تقوم بدور فعال في ترويج المشروعات الجديدة، كما أنها تطلع بعمليات المصرفة الاستثمارية في مجال الإصدارات الجديدة للأوراق المالية وتقديم خدمات الوساطة المالية.

- الاستثمار في الأوراق المالية حيث يقوم بشرائها كما يقوم بمجموعة من الوظائف تتمثل في المساهمة في الشركات التي يؤسسها، شراء الأسهم في الشركات قيد الخصخصة وإعداد الدراسات وتقديم الاستشارات اللازمة للخصخصة والتقييم شراء سندات شركات المساهمة وذلك في حالة الخصخصة. إنشاء شركات الاستثمار والشركات القابضة، الصناديق، تأسيس المشروعات العربية المشتركة.
- تقديم القروض لكل القطاعات لتحقيق التوازن وأثر ذلك على تطوير السوق المالية
- تدعيم القدرات الإنتاجية للشركات.
- تنويع المحفظة الإقراضية والاستثمارية للمصرف وتسيير القروض المصرفية في السوق المالية.

الفصل الثاني: التنظيم وإدارة البنوك الشاملة

تمهيد.

المبحث الأول: الاتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم والإدارة للبنوك.

المطلب الأول: اختصاصات الإدارة العليا.

المطلب الثاني: نظام وأسلوب الإدارة والتنظيم.

المطلب الثالث: أسلوب الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك الشاملة.

المبحث الثاني: إستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة.

المطلب الأول: تنويع الموارد.

المطلب الثاني: تنويع النشاطات.

المطلب الثالث: التنويع بدخول مجالات غير مصرفية

المطلب الرابع: ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية.

المبحث الثالث: إدارة الموارد والاستخدامات بالبنوك الشاملة.

المطلب الأول: المخاطر التي يتعرض لها البنك.

المطلب الثاني: أسلوب إدارة الموارد للبنك.

المطلب الثالث: أسس إدارة الاستخدامات للبنك.

المطلب الرابع: الأنشطة خارج الميزانية.

المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية التسويقية في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك.

المطلب الأول: مفهوم التسويق المصرفي وعوامل انتشاره.

المطلب الثاني: خطوات التسويق الاستراتيجي.

المطلب الثالث: السياسات التسويقية في البنوك التجارية.

خلاصة.

المبحث الأول: الاتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم والإدارة للبنوك.

لاشك أن التوسع والتنوع والتقدم التكنولوجي في أداء الأنشطة وتقديم الخدمات المصرفية يتطلب بالضرورة درجة عالية من المواكبة والتلاؤم في البناء التنظيمي والإداري للبنوك بالإضافة إلى أساليب إدارة العمليات المصرفية وانجاز الوظائف الإدارية بصفة عامة.

وفي هذا الخصوص يمكن عرض الاتجاهات الحديثة في مجالات التنظيم والإدارة في البنـــوك على النحو التالي:

المطلب الأول: اختصاصات الإدارة العليا[1].

تضم الإدارة العليا مجلس الإدارة، رئيس مجلس الإدارة، مديري العموم، الخبراء ولقد أصبح التركيز الآن على المهام والاختصاصات الآتية:

1/ بالنسبة لاختصاصات ومهام مجلس الإدارة: تتمثل في الجوانب الآتية:

أ/ تحديد مستويات الربح المرتقبة أو المطلوب تحقيقها

ب/ تحديد نسب توزيعات الأرباح.

ج/ زيادة رأس المال.

د/ زيادة النفقات.

ه/ وضع سياسات تنويع الخدمات المصرفية.

و/ وضع الخطط والسياسات الخاصة بالعمالة في المستويات العليا والدنيا.

ز/ إدارة السيولة وتحديد طرق مواجهة الأخطار.

ح/ وضع السياسات الخاصة بالعلاقات العامة.

ط/ وضع السياسات وخطط الاستثمار وغزو الأسواق الأجنبية

[1] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية. الجوانب التنظيمية والتطبيقية. البنوك العربية، الدار الجامعية، طبعة 2003، 2004، ص ص 359، 360.

2/ بالنسبة لمهام رئيس مجلس الإدارة: ويمكن تلخيصها في الآتي:

أ/ المحافظة على وجود علاقة طيبة بين البنك وأصحاب رأس المال.

ب/ اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

ج/ التأكد من توافر المعلومات الكافية واللازمة لقيام أعضاء مجلس الإدارة والمديرين بمهامهم.

د/ الرقابة على المديرين بتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة.

ه/ الرقابة الدقيقة في الأنشطة والمهام الخاصة بميدان العمل المصرفي في البنك.

و/ الرقابة على البيئة الداخلية والخارجية التي يعمل فيها البنك.

3/ مهام مديري العموم (المديرين التنفيذيين) : فقد أصبح التركيز على الآتي:

أ- القيام بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الإدارة.

ب-التوجيه والإشراف وحل مشكلات العمل داخل الإدارة.

ج- التنسيق

د- الإشراف على تنفيذ الخطط والبرامج الخاصة بالإدارة والمشاركة في وضع الخطط والأهداف العامة للبنك.

4/ الاستشاريون / الخبراء في البنوك:

تقوم البنوك الآن إما بتعيين أو الاستعانة بالخبراء في جميع التخصصات ويتلخص دور الخبراء والاستشاريين في البنوك في تقديم النصائح والتوصيات الخاصة بالجوانب الآتية

أ/ التمويل والاستثمارات الجديدة وزيادة رأس المال

ب/ حالات الاندماج.

ج/ المشكلات الخاصة بالقوى العاملة.

د/ كل ما يتعلق ببورصة الأوراق المالية وأسواق المال.

ه/ تقييم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعمل فيها البنك داخليا وخارجيا.

المطلب الثاني: نظام وأسلوب الإدارة والتنظيم[1].

وتتلخص الاتجاهات الحديثة في هذا الخصوص في الآتي:

أ/ استخدام نظام الإدارة بالأهداف في كل الفروع وكذلك في كـــل الأقـــسام والإدارات الوظيفية في كل فرع.

ب/ التدريب المستمر لأعضاء الإدارة العليا على الأساليب العلمية في التخطـــيط والتخطـــيط الاستراتيجي.

ج/ إنشاء وحدات للخدمة المركزية تقوم بالتنسيق بين الإدارات/الأقسام والفروع والتخطيط للدخول في أنشطة جديدة أو تنمية واستغلال الفرص الجديدة في الـــداخل والخـــارج، وكـــذلك البحوث.

د/ إنشاء لوحدات إدارية مركزية مساعدة تكون مهمتها مساعدة الإدارات الرئيسية الخاصة بالتسويق، والخدمات الإدارية والأفراد.

ه/ التكوين التنظيمي (إنشاء الإدارات والأقسام) يعتمد أساسا على تجميع الأنشطة المرتبطـــة ببعضها البعض سواء في الداخل أو الخارج.

و/ تطبيق الأسلوب اللامركزي وتفويض السلطة بدرجة كبيرة للفروع في الداخل والخارج.

ز/ معاملة كل فرع من فروع البنك في الداخل والخارج كمركز ربحية مستقلة.

ح/ المرونة الكبيرة في بناء الهياكل التنظيمية وإدارة العمليات المصرفية لاســـتيعاب أي تغـــيير (بالإضافة أو النقص) في أنشطة وخدمات البنك وكذلك لمواجهة مـــتغيرات الـــسوق ولتحقيـــق الاستغلال الجيد لجوانب القوة الموجودة سواء من الناحية المالية أو الكفاءات.

ط/ فصل الإيرادات المحققة من بيع الخدمات غير المصرفية (مثل تقديم الاستشارات، خدمات نظم المعلومات والكمبيوتر) وكذلك نفقاتها عن تلك التي ترتبط بالخدمات المصرفية بجميع أنواعها.

---

[1] - عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: المرجع السابق، ص 361.

ي/ تعدد أسس بناء الهيكل التنظيمي: تتجه معظم البنوك الآن إلى بناء هياكلها التنظيمية على أكثر من أساس، فدراسة وتحليل الهيكل التنظيمي لأي من البنوك الحديثة يلاحظ احتـــواءه علـــى الإدارات الوظيفية والمناطق الجغرافية، كذلـــك المنتج/الخدمة، والعملاء وغيرها من الأسس. وذلك على النحو الموضح بالهيكل التنظيمي الافتراضي في الشكل (أ) .

ك/ أسلوب اختيار أعضاء مجلس إدارة البنك: جرى العرف في بعض البلاد المتقدمة ومنـــها بريطانيا على استبعاد المديرين التنفيذيين من مجلس الإدارة، كما أن مديري العموم الذين يتركز في أيديهم عملية اتخاذ القرارات الخاصة بكثير من الأنشطة والخدمات المصرفية عادة لا يمثلون في مجس الإدارة أيضا بصفة مستمرة. ومازال حتى الآن جاري العمل بهذا العرف، وقد دأبت الكثير مـــن البنوك في بريطانيا على تشكيل مجلس إدارة لكل فرع من الفروع يضم أعضاء من ذوي المناصب والمراكز الاجتماعية المرموقة في المدينة / المنطقة التي يقع فيها البنك.

ل/ الاهتمام بإنشاء وحدات لخدمة المعلومات والكمبيوتر والبحوث في جميع المجالات ويمكن للفرد أن يدرك هذا من خلال تحليل أي هيكل تنظيمي لأي بنك من البنـــوك المتقدمـــة. حيـــث يلاحظ وجود وحدة لخدمة المعلومات والحسابات الآلية في البنك.

الشكل (01): الهيكل التنظيمي للبنوك الحديثة

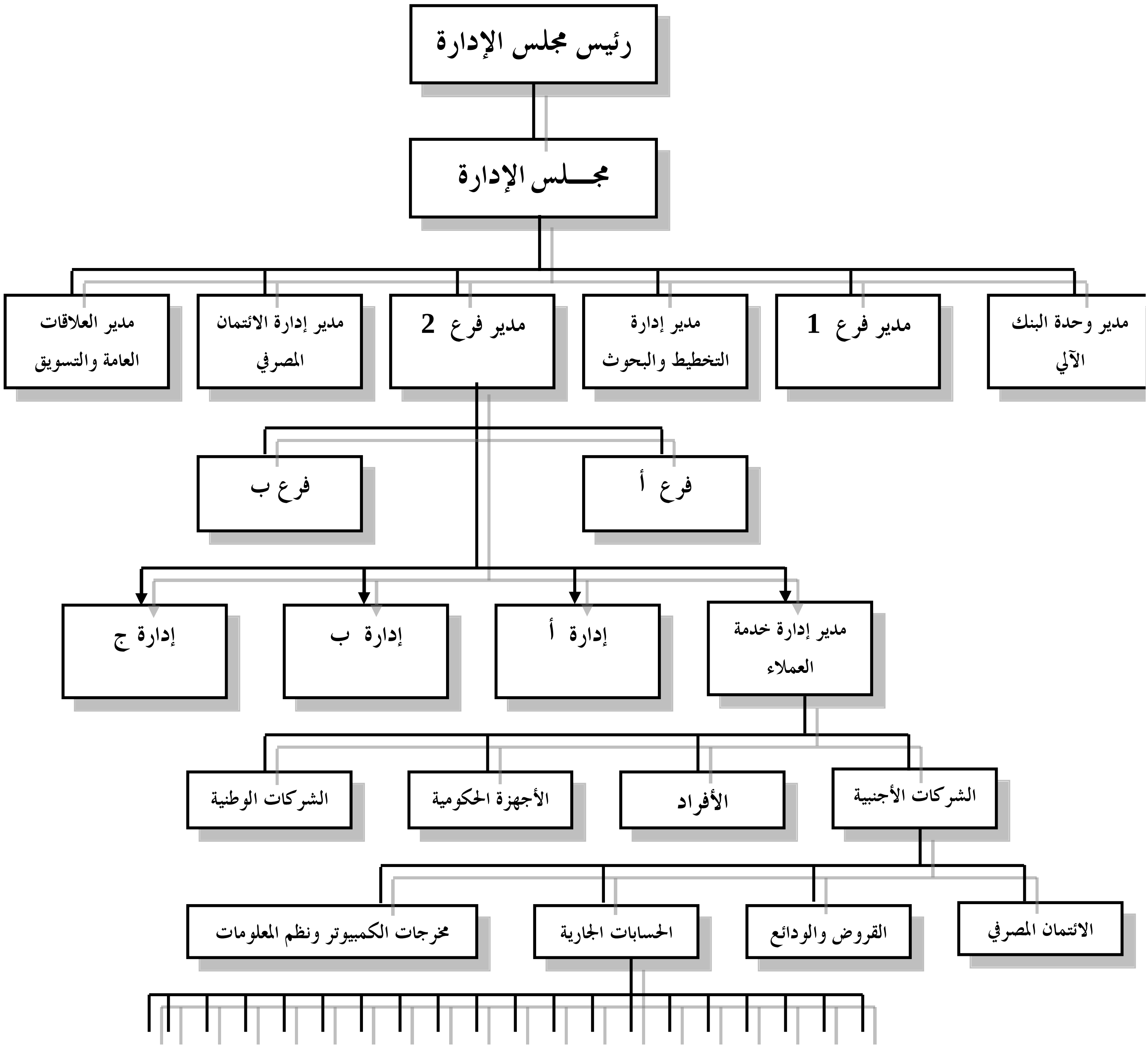

المصدر: عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية. الجوانب التنظيمية والتطبيقية. البنوك العربية، الدار الجامعية، طبعة 2003، 2004، ص 362.

المطلب الثالث: أسلوب الرقابة الداخلية والخارجية في البنوك الشاملة[1].

في ظل التطورات والاتجاه نحو الصيرفة الشاملة بما تتضمنه من تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية وتنوع مصادر الالتزامات وزيادة العمليات خارج الميزانية واستحداث خدمات جديدة مثل تبني المشروعات الجديدة والترويج لها وضمان تغطية الاكتتاب، وتقديم الاستثمارات المالية والاقتصادية وإدارة محافظ الأوراق المالية، وصناديق الاستثمار والتفاعل مع البورصات المحلية والعالمية، والقيام بأعمال الوساطة العقارية، والتأجير التمويلي مع استخدام الهندسة الملكية في إدارة مخاطر العمليات المصرفية، وإزاء هذه الحركة الديناميكية في الأنشطة المصرفية وتشبعها، فإن دور الرقابة والمراجعة وما يحكمها قد تعاظم وازدادت فاعليته، وسوف نتعرض لمفهوم ودور الرقابة في البنوك الشاملة فيما يلي:

1/ الرقابة الداخلية: تعد وظيفة الرقابة الداخلية وظيفة تقييميه مستقلة بطبعها تؤسس داخل البنك كخدمة للبنك ذاته، ويتسع نطاقها ليشمل الهيكل التنظيمي للبنك ونظمه وإجراءاته وعملياته وذلك بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج وضمان حسن أداء الخدمة المصرفية للعملاء بالدقة والسرعة الواجبة، وحماية الأصول والممتلكات الخاصة بالبنك وسلامة أموال العملاء، مع منع واكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب، والتحقق من صحة ودقة البيانات وتوقيتها، مع التأكيد على الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة المعمول بها. ويتم ذلك من خلال وحدة مراجعة داخلية في كل بنك مستقلة في أداء عملها إداريا، وتخضع إدارة المراجعة الداخلية والرقابة لمجلس الإدارة مباشرة وترفع إليه تقاريرها.

2/ الرقابة الخارجية: تتم وظيفة الرقابة الخارجية على أساس العينة والاختبار وفقا لبرامج معينة بهدف التأكد من سلامة البيانات المالية، والتحقق من أنها تعكس نتائج وواقع الوضع المالي للمؤسسة في نهاية فترة مالية ما.

---

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 118.

ويقوم بهذه الوظيفة مراقبو الحسابات الخارجيين والجهات الرقابية الأخـــرى وفي مقدمتـــها البنوك المركزية وغيرها من الأجهزة الرقابية. ويختلف عدد الجهات الرقابية وطبيعة عملها من دولة إلى أخرى وفقا لطبيعة النظام المصرفي السائد وكيفية إدارته، حيث كلما كان النظام الرقابي قادرا على تحقيق السرعة في كشف الانحرافات كلما زادت أهميته وفاعليته.

إذا كانت الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية تلعب دورا هاما بالنسبة للبنوك بصفة عامة.

إلا أن دورها في البنوك الشاملة يعد أكثر أهمية لتنوع الأنشطة والمنتجات التي تقدمها وفقا لاحتياجات العملاء المتغيرة، ولأنها تقدم ما لا يتوقعه العميل ولا يجدها في غيرها من البنوك، وهذا التنوع والتعدد أدى إلى زيادة أهمية وجود الضوابط والقواعد التي تحدد نطاق عملها وكيفية الرقابة عليها.

المبحث الثاني: إستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة.

المطلب الأول: تنويع الموارد[1].

حيث تقوم البنوك الشاملة بالعديد من الأنشطة في مجال تنويع مصادر التمويل لعل من أهمها:

1/ إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول:

وهي عبارة عن شهادات لحاملها يمكن شراؤها وبيعها في أسواق النقد في أي وقت دون الرجوع للبنك الذي أصدرها، وهذه الشهادات تعتبر بمثابة ودائع آجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها في زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك، ويمكن عن طريقها الحصول على أرصدة مالية بسرعة (وذلك بالنسبة للبنوك الكبرى) [2].

2/ الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي:

لجأت البنوك الشاملة للاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي لتدعيم الطاقة المالية وتقوية المركز المالي، وعمليات الاقتراض الخارجي تتم في شكل إصدار سندات تطرح في أسواق رأس المال أو بالاقتراض من شركات التأمين وصناديق التأمين الاجتماعي[3] وغيرها من المؤسسات المالية.

كما أن الاتجاه إلى الاقتراض طويل الأجل يحمل ميزتين تتمثلان في: زيادة القدرة على الإقراض وزيادة عمليات التوظيف ومن زيادة الأرباح وتأمين السيولة وفي نفس الوقت يؤدي ذلك إلى إعطاء قدر اكبر من الأمان للمودعين.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 22.

[2] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 101.

[3] - المرجع نفسه: ص 102.

3/ اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية:

فقد قامت بعض البنوك الشاملة في هذا المجال بإعادة تنظيم نفسها لكي تتخذ شكل الشركة القابضة، ومن اجل البحث عن اتجاه جديد لتنويع مصادر التمويل وتعبئة المدخرات، لأن البنك عندما يتخذ شكل الشركة القابضة يستطيع أن يضم إلى جانبه العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية التي تمكنه من تدعيم وزيادة موارده المالية، خاصة في الأوقات التي توفى فيها الودائع، حيث يمكن في هذه الحالة أن تقوم إحدى الشركات الشقيقة بالاقتراض من السوق وتعيد إقراض المتحصلات إلى البنك وهكذا.

4/ التوريق: ويسمى أيضا التسنيد ؛ ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة في القروض التي تستحق في تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

حيث يمكن الإقبال على شراء هذا النوع من الأوراق المخلقة أو المشتقة وذلك بالاستناد إلى الأصول الدائمة، ومن الأمثلة التي توضح ذلك قروض الإسكان وهي من القروض التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية وغيرها[1].

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 102.

المطلب الثاني: تنويع النشاطات[1].

ويهتم بتنويع مجالات الاستخدامات المصرفية من خلال عدة جوانب لعل من أهمها:

1/ التنويع في محفظة الأوراق المالية:

بحيث تختلف تواريخ استحقاقها وطبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المصدرة لها مع تعددها وتباعدها جغرافيا، وانخفاض درجة ارتباطها ببعضها البعض، بحيث تحقق اكبر درجة من التنويع الذي يجعل المخاطرة عند أقل درجة ممكنة ومن ثم تزايد احتمالات تعظيم الربحية.

2/ تنويع القروض الممنوحة:

بحيث تقدم القروض لكل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية وحتى الخدمية الأخرى، إلى جانب الأنشطة العقارية والقروض الاستهلاكية للقطاع العائلي إلى جانب قروض لتمويل التجارة الدولية.

ومن جهة أخرى تقدم البنوك الشاملة قروضها على مدى آجال زمنية مختلفة، فهناك القروض القصيرة والمتوسطة وكذلك الطويلة، اعتمادا على قانون المتوسطات الذي يؤدي إلى استقرار الموارد المالية للبنك بشكل يتيح له فرصة توجيه جزء منها إلى القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، ويدعم ذلك أن معظم الدراسات في هذا المجال أثبتت أنه إذا قامت مجموعة من المودعين بسحب جزء من ودائعها فإن هناك احتمالا كبيرا أن تقوم مجموعة أخرى من المودعين بالقيام بإيداع ودائع تعادل تقريبا ما قام بسحبه الآخرون.

3/ الإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها:

حيث استطاعت البنوك الشاملة اقتحام مجالات الاستثمار التالية:

أ/ أداء لأعمال الصيرفة الاستثمارية: التي تتضمن ثلاث وظائف أساسية هي:

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص 23.

الإسناد: التي تعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحميل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة الأسهم للشركات المصدرة.

وهناك الوظيفة التأمينية في مجال أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية والتي تعني التسويق، وتتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة المصدرة.

أما الوظيفة المتعلقة بتقديم الاستشارات حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة مع عقد مقارنات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها في ضوء الواقع والظروف التي تعيشها الشركات التي قامت بإصدار تلك الأوراق.

ب/ تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية: منة مبدأ تقديم القروض طويلة الأجل لاتحادات العاملين المساهمين، وتتم خدمة القرض من حصيلة توزيعات الأسهم المشتراة بالإضافة إلى ما تسدده اتحادات ونقابات العاملين، ويمكن أن تستفيد البنوك الشاملة في مقابل ذلك من إعفائها من 50 % من الفوائد المستحقة الأمر الذي يمكنها من تقديم مثل هذه القروض بأسعار فائدة منخفضة تساهم إلى حد بعيد في نجاح برنامج الخصخصة وعملية توسيع قاعدة الملكية.

ج/ رسملة القروض: أو استبدال القروض بحصص في رأس المال بعد الفشل في سداد التزامات الشركة أو المنشأة المعينة وتأكد البنك أن أسباب تعثر تلك الشركة أو المنشأة يرجع لسوء الإدارة، وأن ملكيته لجزء من رأس المال سيعطيه الحق في المشاركة في إدارة هذه المنشأة أو الشركة

المطلب الثالث: التنويع بدخول مجالات غير مصرفية

حيث تتجه استراتيجيه التنويع إلى الدخول في مجالات غير مصرفية من جانب البنوك الشاملة حيث أثبتت التجارب أن ذلك يزيد الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة وهذه المجالات تنقسم إلى:

1/ القيام بنشاط التأجير التمويلي[1]:

وهو أسلوب مستحدث للتمويل يمكن بواسطته للمشروع أن يحصل على المعدات والآلات اللازمة له دون الاضطرار لدفع ثمنها كاملا، وإنما يدفع الإيجار المستحق عنها للشركات المتخصصة التي تؤجرها له، وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار إما شراء الآلة أو المعدة بثمن يراعى فيه إجمالي ما سدده من قيمة ايجارية أو إعادة استئجارها لمدة أخرى، ويتم الاتفاق بين الطرفين على مصاريف الصيانة الدورية بالإضافة إلى تحمل المستأجر للمصاريف التشغيلية ويتم طرح أسهم شركات التمويل التأجيري في الأسواق المالية أو تقوم البنوك بهذه المهمة عن طريق إنشاء الشركات وتأدية الخدمة عن طريقها.

ويعتبر التمويل التأجيري من أعمال الوساطة المالية، حيث يقوم المؤجر بتمويل شراء الأصول التي يحتاجها المستأجر ويؤجرها له على مدى فترة التعاقد ويحصل المؤجر على إيجار كاف خلال هذه الفترة يشمل هامش ربح مناسب من خلال سلسلة المدفوعات التي يدفعها المستأجر والتي تزيد في مجموعها عن ثمن الأصول المقتناة.

2/ نشاط الاتجار بالعملة:

وهي أنشطة تركز عليها البنوك الكبيرة من خلال الاتجار بالعملة التي في حوزتها في الأسواق الحاضرة بغرض إتمام صفقات تجارية دولية صالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة مقابل العمولات التي تحصل عليها البنوك في هذه الحالة دون أن تتعرض لمخاطر على الإطلاق، وتتضمن أيضا إمكانية استفادة البنك من الاستخدامات المطلوبة لبعض الوقت قبل حلول موعد إتمام

---

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 102.

التحويل. وهنا سيكون التعامل في الأسواق الحاضرة بهذه الصورة أفضل من التعامل في الأسـواق الآجلة والعقود المستقبلية وأسواق الاختيار.

3/ نشاط إصدار الأوراق المالية:

حيث تتولى البنوك الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال حيث يستطيع البنك أن يمارس أنشطة لاستطيع أن يمارسها دون تكوين هذه الشركة القابضة المصرفية نظرا لوجود قيود قانونية أو رغبة من البنك في الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها أو اعتمادا على أن هناك من الأنشطة المتخصصة التي يفضل أن يؤدي عن طريق شركات ذات خبرة متخصصة ومن أهم هذه الأنشطة:

أ/ نشاط التأمين: وخاصة التأمين على الحياة للعملاء الذين يحصلون على قرض ائتماني بحيث تلتزم شركة التأمين الشقيقة بسداد أقساط القرض في حالة موت المقترض كما يمتد هذا النشاط ليشمل التأمين على الممتلكات التي تم الاقتراض من أجل شرائها كالمنازل، ويستطيع البنك أن يحصل على عمولة مجزية من شركة التأمين الشقيقة نظير هذه الأنشطة.

ب/ إنشاء صناديق الاستثمار: التي استحوذت على جزء ليس بالقليل من المدخرات العائلية بالإضافة إلى مدخرات بعض المستثمرين الذين تتوافر لديهم موارد مالية ويحجمون عن شراء الأوراق المالية نظرا لعدم توافر الحجز والمعرفة أو الوقت لديهم. وقد أخذت تنتشر صناديق الاستثمار لتمتص جزءا من ودائع العملاء، وفي محاولة البنوك الشاملة لمواجهة ما يتسرب من ودائع إلى هذه الصناديق فقد عمدت تلك البنوك إلى إعادة تنظيم نفسها في كل شركة قابضة لنفس صندوق استثمار له كيان مستقل يقوم بتكوين محافظ الأوراق المالية وإدارتها لصالح العملاء الذين يرغبون في ذلك، وفي نفس الوقت يؤدي ذلك إلى تحقيق عائد مرتفع لصالح تنمية موارد البنوك الشاملة[1].

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 103.

4/ إدارة الاستثمارات لصالح العملاء:

تقوم بعض البنوك الشاملة بتكوين صناديق للاستثمار من أجل استثمار ودائع العملاء وتديرها لصالحهم مقابل أتعاب محددة يحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهي من نصيب العملاء وحدهم. كما تقوم البنوك الشاملة بتولي إدارة محفظة الأوراق المالية. كما تقوم بشراء وبيع الأوراق المالية بناء على أوامر من العميل، بالإضافة إلى تحصيل الأرباح والفوائد عن تلك الاستثمارات، ولا يتحمل البنك أي مسؤولية في إدارة محفظة الأوراق المالية.

المطلب الرابع: ممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية.

وينطوي هذا على القيام بالأنشطة التالية من خلال الفروع

1/ تقديم الأنشطة المصرفية في المحلات الكبرى والسوبر ماركت، بل أبرزت تلك الأنشطة فكرة إنشاء فروع السوبر ماركت المصرفية التي تعتبر بمثابة الفرع الذي يقدم خدمات وأنشطة مصرفية متكاملة داخل دار المحلات الكبرى والسوبر ماركت والتي أثبتت الدراسات أنها أكثر ربحية حيث تحقق نقطة التعادل بعد فترة قصيرة تتراوح بين ستة وتسعة أشهر من تاريخ الافتتاح[1].

2/ إنشاء الفروع المصرفية التي تتخذ شكل مخازن الأقسام والبوتيك فالأولى تقدم خدمتها على مدار أربع وعشرين ساعة وكل أيام العمل بلا انقطاع والثانية تقدم خدمة مصرفية متخصصة تستهدف فئات محددة عادة ما يكونون من رجال الأعمال والأثرياء.

3/ إنشاء الفروع كاملة الآلية أو شبه الآلية: بحيث تسعى هذه الفروع لتحديد مزيج الخدمات التي يحتاج العملاء لتحويلها من العمليات التقليدية إلى العمليات الآلية بالكامل أو شبه الكاملة.

ولاشك أن إدخال تلك التكنولوجيا المصرفية لفروع البنوك سيؤدي إلى ضرورة إعادة النظر في اختيار العاملين المناسبين في الألفية الثالثة بحيث يتم المزج بين الخبرات التسويقية العالية والتمتع بالخبرات التكنولوجية.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص29.

المبحث الثالث: إدارة الموارد والاستخدامات بالبنوك الشاملة.

المطلب الأول: المخاطر التي يتعرض لها البنك[1].

يسعى أي بنك إلى التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها، وتشتمل هذه المخاطر على:

- **مخاطر ائتمانية:** تنشأ عن عدم التزام العميل بشروط التعاقد مع البنك.
- **مخاطر السيولة:** وتنشأ عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
- **مخاطر أسعار الفائدة:** تنشأ عن تحركات أو تقلبات أسعار الفائدة.
- **مخاطر الأسعار:** تنشأ عن التغير في قيمة محافظ الأدوات المالية
- **مخاطر النقد الأجنبي:** تنشأ عن تحركات وتقلبات أسعار الصرف.
- **مخاطر العمليات:** تنشأ عن المشاكل المتعلقة بأداء خدمات البنك للعملاء
- **مخاطر الالتزامات:** تنشأ عن الإخلال أو عدم الالتزام بالقوانين والتشريعات السائدة.
- **مخاطر الإستراتيجية:** تنشأ عن اتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ استراتيجيات البنك.
- **مخاطر السمعة:** تنشأ عن تنشأ عن تكوين صورة سيئة عن البنك لدى الرأي العام.

ولقد زادت المخاطر الناشئة عن اتجاه البنوك نحو زيادة الأهمية النسبية للأنشطة غير التقليدية والتي تتسم بدرجة مخاطر أعلى، ولكن ذلك يتوقف على مدى قدرها على مقابلتها والتحوط لها، ومن حيث المبدأ تعد البنوك الشاملة أكثر قدرة على مواجهة المخاطر لإمكانياها المتعددة في الحصول على موارد تمويلية بأقل تكلفة (إدارة الخصوم) وارتفاع معدل كفاية رأس المال من خلال إدارة الأصول.

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 110.

المطلب الثاني: أسلوب إدارة الموارد للبنك

تمثل مفردات الخصوم (الموارد) مصادر الأموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته، ويتوقف نجاح البنك على قدرة إدارته على التعامل مع المصادر العديدة للأموال واختيار أنسبها، وتهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في موارد البنك المالية تمكنه من مقابلة احتياجاته التمويلية والحصول على ما قد تحتاجه منها بأفضل الشروط[1].

ومن أهم بنود هذه الموارد:

1/ رأس المال والاحتياطات[2]:

وتتمثل في الأسهم المدفوعة والفائض والأرباح غير الموزعة واحتياجات البنك، حيث أن المبدأ الرئيسي في تكوين رأس مال البنك هو الالتزام بنسبة معينة لرأس المال إلى الخصوم لا تقل عن 8% (لجنة بازل) لأن البنك باحتفاظه برأس مال كاف من شأنه حماية البنك من آثار الفشل المالي. ويدعوا المودعين إلى الطمأنينة وتجدر الإشارة إلى أن رأس مال البنك يضمن تمويل نفقات بدء النشاط، والنفقات غير المتوقعة وخسائر المعاملات، ويتأثر تقدير حجمه _ أي رأس مال البنك _ بمجموعة من العوامل من أهمها:

- التنبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية بين الرواج والكساد.
- تجربة البنك وسوابقه (دراسات، خبرات. . .) وذلك من خلال ربط رأس ماله بنسبة معينة من حجم الودائع.
- توقع المساهمين لأرباحهم مقابل استثمارهم في أسهم البنك.

بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تتحكم في تقدير حجم رأس مال البنك.

---
1 - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 110.
2 - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص 30، 39.

2/ إدارة الودائع وتنميتها:

تعتبر الودائع العمود الفقري للأعمال المصرفية، وتنقسم إلى ودائع جارية وتنضوي تحتها الودائع شبه الدائمة والودائع المؤقتة والودائع العارضة والودائع الموسمية، والودائع الثابتة تنقسم بدورها إلى ودائع لأجل وودائع بإخطار سابق.

وشهادات العائد المتغير وسميت كذلك لأن سعر الفائدة فيها يتغير خلال مدة معينة إضافة إلى الودائع الجارية والودائع الثابتة بأنواعها، توجد ودائع صندوق التوفير.

ويتأثر حجم ونوعية الودائع إلى نوعين من العوامل أولها: عوامل مؤثرة في حجم الودائع على مستوى البنك وهي سمعة البنك ونوعية الخدمات المصرفية التي يقدمها وتحفيزات المودعين وتسهيل الإجراءات وسياسته المتبعة ومركزه المالي وثانيها: عوامل مؤثرة في حجم الودائع على مستوى الاقتصاد الوطني وتشتمل على مستوى النشاط الاقتصادي وتأثير الإنفاق الحكومي والسياسات المصرفية المتبعة ومدى الوعي المصرفي. . . . الخ.

وتحاول البنوك الشاملة دائما وضع استراتيجيات لزيادة حجم الودائع لأنها من الموارد الرئيسية لرأس ماله وفي ذلك يظهر التنافس بين البنوك لجلب اكبر عدد من المودعين واكبر حجم من الودائع، ويأخذ القائمون في البنك أهم الاستراتيجيات لجعله أكثر ملاءمة للنشاط الاقتصادي وذلك بتسهيل الإجراءات للعملاء وتنمية معدات البنك وتجهيزاته وتقسيم العمل بين موظفيه وتشجيعهم، وتوزيع العمل بين فروع البنك. . . الخ.

ويمكن تلخيص أهم هذه الاستراتيجيات فيما يلي:

أ/ إستراتيجية استقطاب أعداد جديدة من العملاء: وذلك بتسهيل الإجراءات والتحكم في التقنية والوصول إلى آخر الخبرات والعمل التكنولوجي في المجال المصرفي، حيث يسعى البنك إلى نشر الوعي المصرفي ومحاولة جلب فئات معينة وذلك بتقديم خدمات خاصة بكل فئة (شباب، أطفال، طلاب، مستثمرين..)، حيث بدأت البنوك تعدد من مظاهر تعاملها بأوجه متعددة حسب سن العميل وصفته وحالته.

ب/إستراتيجية استقرار الودائع: حيث أن الطرق التقليدية في الادخار لم تعد تفي بالغرض الكامل من العمل المصرفي فبات من الضروري ابتكار آليات عمل مصرفية تمكن من استقرار وتثبيت المورد المالي أكبر مدة زمنية، وهناك عدة ميكانيزمات لتحقيق هذه الإستراتيجية من أهمها:

- الإيداع الثابت بالتقسيط: وذلك بأن يدفع المودع مبلغا ثابتا في شكل أقساط شهرية في مدة معينة، وهذا النوع من الإيداع منتشر في كل من اليابان ودول غرب أوروبا والهند.
- الإيداع بالتقسيط لأغراض التخفيف من الضرائب: وذلك بدفع العميل لمبلغ على شكل أقساط ثابتة بفائدة معينة مع استفادته من إعفاء الوديعة من الضرائب والرسوم
- شهادات الاستثمار: وقد ابتكر هذا النظام من أجل تجميع أكبر قدر ممكن من الأموال لتمويل التنمية.
- وحدات الاستثمار: وهي في شكل صكوك يشتريها الأفراد الذين لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية للاستثمار في الأسهم والسندات فيقوم البنك باستئجار حصيلة هذه الوحدات في شراء الأسهم والسندات ومتابعتها في السوق المالية.
- صناديق الاستثمار: حيث قامت العديد من البنوك بإعداد نظم استثمار خاصة بها لفئات العملاء المختلفة بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها في نظام يحمل درجة مخاطرة أقل لكل المشاركين.

ج/إستراتيجية الحفاظ على سيولة البنك: حيث يعمل البنك بهذه الآلية على ضمان الخدمة التي تمكن العميل من الاعتماد على البنك في الوفاء بالتزاماته المالية في كل الأوقات وبأسهل الإجراءات (ليل، نهار، أثناء أوقات عمل المودع. . .) (الصرف الآلي عن طريق الانترنيت بواسطة أرقام سرية تمكنه من الاتصال مباشرة بحسابه وإجراء كل المعاملات في أي زمان ومكان).

د/ إستراتيجية أسبقية راحة العملاء: حيث يمنح البنك راحة العملاء كأولوية من خلال توفير عدة خدمات مصرفية مجانية أو بتخفيض في الأسعار وذلك في:

- قبول الشيكات المصدرة من العميل إلى الغير.
- تحويل النقود بالبنوك.
- تحصيل الكمبيالات المحسوبة لحساب العميل بالبنك. . . الخ.

ه/ إستراتيجية دعم النشاط المالي للعملاء: وذلك من خلال تقديم النصائح والإرشادات والاستشارات المالية ومن أهمها:

- حساب ميزانية أسرة العميل خصوصا ذات الدخل الثابت على مدى مدة معينة (عادة ما تكون سنة)
- لأن معظم العملاء ليست لديهم الدراية الكاملة بالعمليات المصرفية أو الوقت الكافي يقوم البنك بتقديم خدمات في هذا المجال مثل حفظ الأوراق النقدية وبيعها وشرائها وخدمات التسجيل والإصدار.

المطلب الثالث: أسس إدارة الاستخدامات للبنك[1].

تعتبر الودائع المصرفية أهم مصادر الموارد المالية التي يعتمد عليها البنك التجاري في تمويل استثماراته أي في تمويل الأصول، تعتبر القروض التجارية أهم مجالات الاستثمار في البنوك التجارية، والأوراق المالية في بنوك الاستثمار، والقروض طويلة الأجل في البنوك المتخصصة، ويعد تنويع الاستثمار من أهم سمات البنوك الشاملة.

ومن أهم قواعد إدارة الأصول في البنوك بصفة عامة حرص البنوك على تحقيق عائد مرتفع ناتج عن الإقراض والاستثمار، مع السعي إلى تقليل المخاطر إلى أدنى درجة مع الحرص على توفير السيولة عند طلبها بتوفير أصول عالية السيولة يمكن استخدامها ولتحقيق هذه الأهداف الثلاثة السابقة بطرق مختلفة تسعى البنوك إلى:

1/ البحث عن مقترضين يدفعون سعر فائدة أعلى والبحث عن فرص استثمار بأعلى عائد ممكن بشرط أن تكون درجة المخاطرة محدودة.

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 113.

2/ شراء أوراق مالية ذات عائد مرتفع وبدرجة مخاطرة محدودة، ولذلك يسعى البنك إلى شراء أصول مختلفة قصيرة وطويلة الأجل، مثل أذون الخزانة، السندات الحكومية. كذلك تسعى البنوك إلى تقديم قروض مختلفة إلى عملاء متنوعين، والاستثمار في مشروعات متنوعة، والبنوك التي لا توجد لديها نظرة كافية لتنويع العوائد تعرضت لمشاكل متعددة مثل البنوك التي تخصصت في إقراض شركات الطاقة وغيرها.

3/ توفير السيولة عند طلبها دون تحقيق خسائر مثل السيولة التي يمكن توفيرها عن طريق الأوراق المالية الحكومية كأذون الخزانة وغيرها ويقرر البنك القدر من الاحتياطي الذي يمكن به مواجهة تيار السحب، مع تخفيض التكاليف البنكية وتحقيق المواءمة بين السيولة والعائد الذي يمكن تحقيقه بأقل أصول سائلة ممكنة وللجوء إلى الاقتراض عند الضرورة وتنقسم السيولة إلى ثلاثة أنواع رئيسية[1]:

أ/ **السيولة القانونية:** وهي النسبة القانونية للسيولة التي يفرضها البنك المركزي وتلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا أخلت بها.

ب/ **السيولة الإضافية:** حيث تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى من النسبة القانونية المفروضة عليها، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها واستغلال أي فرص جديدة للتوظيف تدر عليها عائدا عاليا.

ج/ **السيولة الاحتياطية:** وهي تمثل الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي، حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك نظير رهن أصولها كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الأوراق المالية الممتازة وغيرها. وطبيعة تلك السيولة موسمية لأن الحاجة إليها تكون عادة موسمية.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع سابق، ص ص 234، 235.

المطلب الرابع: الأنشطة خارج الميزانية[1].

إذا كان الاهتمام الأساسي للبنك هو إدارة الأصول والالتزامات في الميزانية، إلا أن البنوك في ظل البيئة التنافسية انغمست في أنشطة لا تؤثر على عناصر الميزانية ولكنها تحقق للبنك إيرادا.

وأصبحت هذه الأنشطة مهمة للبنوك، وخاصة إذا ما نظرنا إلى الدخل المتحقق منها منذ عام 1979 م ومن أهم ما تشمله هذه الأنشطة:

1/ عمليات المشتقات المالية: وتشمل عقود الخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية وعقود المبادلة وذلك لخفض مخاطر التعاملات سواء بالنسبة لأسعار الفائدة أو بالنسبة للصرف الأجنبي.

2/ التوسع في أنشطة العمولات والخدمات بكل صورها والقروض المتخصصة.

3/ تقديم خدمات متخصصة للعملاء مثل عمولات تحويلات الصرف الأجنبي، سداد المدفوعات الأساسية، المساعدة في تسويق القروض الائتمانية مقابل عمولة.

4/ المساهمة في نشاط مبيعات القروض عن طريق بيع كل أو جزء من قرض معين، مع تحريك القرض من ميزانية البنك وتحقيق عائد من عملية البيع في سوق الاقتراض واستخدام الفرق في سعر الفائدة على الإقراض في تحقيق عائد.

ولتتغلب البنوك على المخاطر التي تعرضت لها نتيجة التوسع في هذه العمليات لجأت إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة والحاسب الآلي والدراسات المستمرة لتجنبها، ولذلك أصبحت الصناعة المصرفية أكثر ديناميكية من ذي قبل.

ولقد تزايدت هذه الأنشطة في ظل البنوك الشاملة وأصبحت تشكل جزءا معتبرا من أعمالها.

---

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: مرجع سابق، ص 115.

المبحث الرابع: الأهمية الإستراتيجية التسويقية في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك.

المطلب الأول: مفهوم التسويق المصرفي وعوامل انتشاره[1].

1/ مفهوم التسويق المصرفي:

يعرف التسويق المصرفي بأنه مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تجري من أجل دراسة سوق الخدمة المصرفية وبخاصة عملاء البنك الحاليين والمرتقبين للتعرف على رغباتهم المتميزة والمتطورة والعمل على إشباع هذه الرغبات والحاجات بأقصى كفاية ممكنة وذلك من خلال تقديم أفضل مزيج من الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة، وذلك حتى يمكن أن يحقق البنك أهدافه وأولها نقطة الربحية وبالشكل الذي يحقق مصالح المجتمع ومصالح المتعاملين.

2/ عوامل انتشار المفهوم التسويقي في البنوك التجارية الشاملة:

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على انتشار المفهوم والفكر التسويقي في البنوك التجارية لعل من أهمها:

أ/ عرض الخدمات المصرفية: حرصا بمعنى أنه يمكن زيادة كفاءة أداء الخدمات الحالية أو استحداث خدمات جديدة من خلال الوحدات المصرفية القائمة، وأصبح على البنوك أن تبحث عن أكثر الخدمات فائدة لعملائها ومدى قبولهم لهذه الخدمات[2].

ب/التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة، وطبيعة المنافسة ومدى تأثير ذلك على شكل السوق المصرفية.

ج/التطور السريع في النشاط المصرفي: وتعدد وتشابك العمليات وتعقد العبء الحسابي وعمل البنوك كشركات قابضة لعدد أكبر من الشركات واستخدام الحاسبات الآلية الحديثة ذات

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع السابق، ص ص 197، 198.

2 - طلعت أسعد عبد الحميد: الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة، 1998، ص ص 216، 217.

التكلفة المالية والتي تحتاج إلى حجم عمل اقتصادي لتشغيلها عن طريق جذب أكـــبر عـــدد مـــن العملاء الجدد.

د/ الرغبة في تحسين جودة الخدمة المصرفية، وبالتالي إلى جهود تسويقية خاصة.

ه/ تقديم البنوك للخدمات الفنية المتخصصة، والتي تحتاج بدورها الى علاقات مستمرة لمـــدة طويلة والى توافر قدر كبير من الثقة المتبادلة، ويمكن للجهود التسويقية أن تعمل علـــى اســـتمرار العميل في التعامل مع البنك أطول فترة ممكنة.

و/ زيادة الانتشار العالمي للبنوك التجارية. حيث توسعت كثير من البنوك التجارية في فـــتح وحدات مصرفية لها في الدول الأخرى أو في المراكز المالية الدولية، أو في المناطق الحرة المصرفية، مما أضاف على تلك البنوك أعباء تسويقية جديدة لجذب النشاط الملائم الذي يعطي أهداف إقامتها في تلك الأماكن.

المطلب الثاني: خطوات التسويق الاستراتيجي[1].

تحليل تحديد تصميم إستراتيجية إعداد الخطط تنفيذ الرقابة:

الفرص ← أهداف ← تحقق هذه ← التسويقية لترجمة ← الخطط ← وتقييم الأداء

التسويقية← البنك ← الأهداف ← الإستراتيجية عملـــيا ← التسويقية لهذه الخطط

[1] - أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في لإطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، طبع بمطابع المستقبل، الطبعة الأولى، 1997، ص 18.

شكل (02): خطوات التسويق الاستراتيجي.

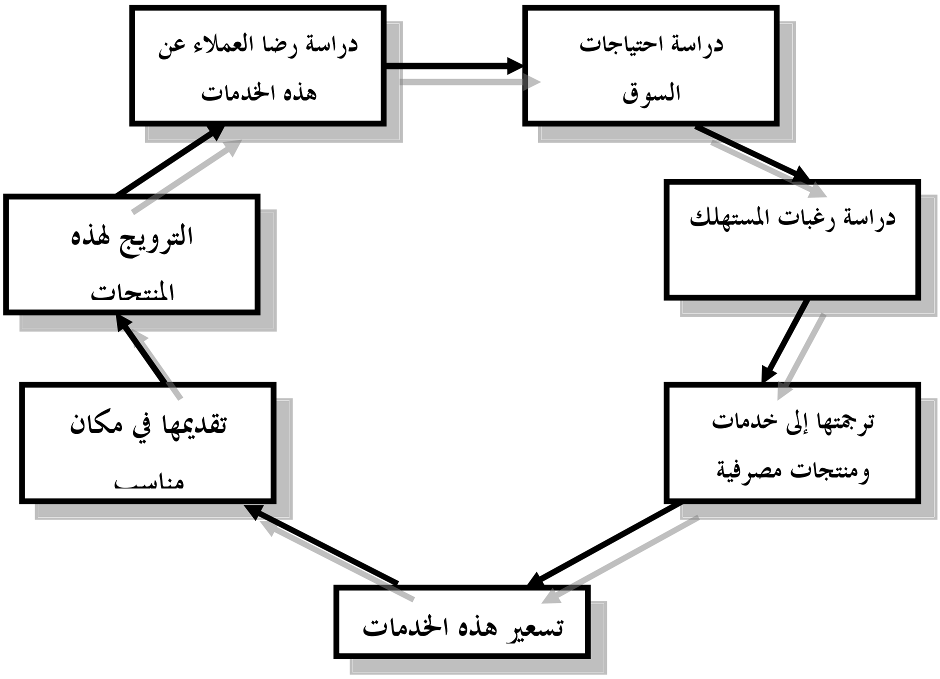

المصدر: أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في لإطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، طبع بمطابع المستقبل، الطبعة الأولى، 1997، ص 18.

الفرص التسويقية: تعني أن هناك حاجات قائمة لا تشبعها المنتجات المصرفية المعروضة داخل السوق، ومن ثم يمكن للبنك دراسة إمكانيات تقديم منتجات مصرفية جديد أو تطوير منتجات مصرفية قائمة لإشباع مثل هذه الحاجات بالسوق.

ويتعين هنا اختيار الإستراتيجية التسويقية المناسبة والتي تحقق أهداف البنك وتتباين هذه الاستراتيجيات ما بين هجومية، دفاعية، إستراتيجية الترشيد أو الرشاد ويندرج تحت كل منها استراتيجيات فرعية؛ حيث يمكن إدراج أهداف البنك في[1]:

---

[1] - أحمد غنيم: مرجع سابق، ص 29.

الشكل رقم (03): الإستراتيجية التسويقية للبنك.

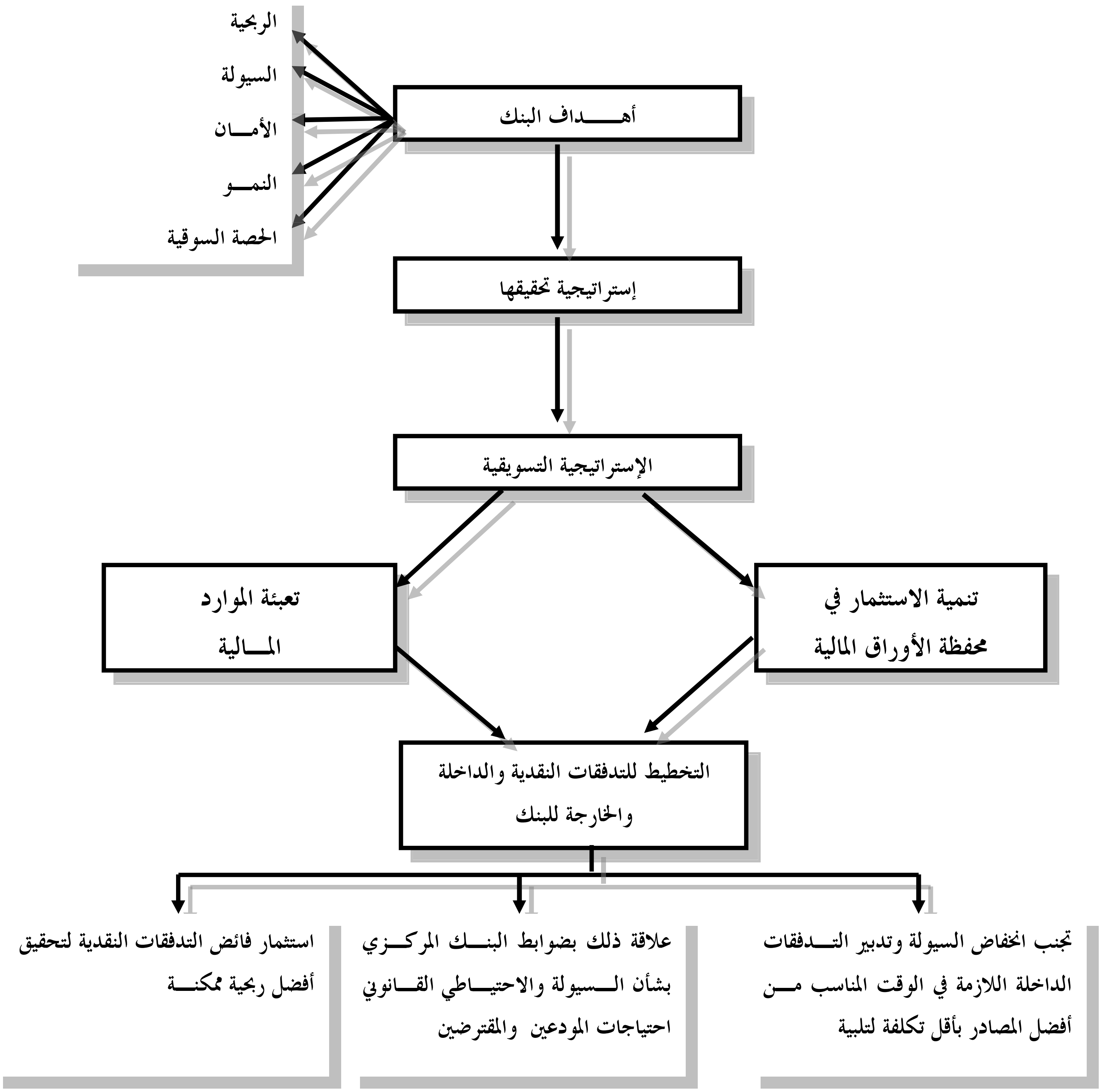

المصدر: أحمد غنيم: صناعة قرارات الائتمان والتمويل في لإطار الإستراتيجية الشاملة للبنك،

طبع بمطابع المستقبل، الطبعة الأولى، **1997**، ص **19**.

المطلب الثالث: السياسات التسويقية في البنوك التجارية.

تعمل إدارة تسويق الخدمات المصرفية من خلال سياسات تسويق للخدمات المصرفية واستراتيجيات تحكم توجيهاتها، وأهم تلك السياسات الخاصة بالتسويق المصرفي في البنوك التجارية:

1/ **سياسة مزيج المنتجات (الخدمات المصرفية):** يمثل هذا المزيج الخدمات التي يقوم البنك بتقديمها وعرضها للبيع على العملاء داخل الأسواق التي ينافس فيها، ويلعب هذا المزيج دورا هاما في تحقيق أهداف البنك باعتباره:

أ/ يمثل مصادر الإيراد المختلفة للبنك وذلك بالنسبة للمنتجات الاستثمارية والاقراضية كما يمثل المصدر الرئيسي لاستقطاب وتدبير الموارد المالية للبنك من خلال مزيج الأوعية والودائع الادخارية.

ب/ من خلاله يمكن مواجهة الضغوط التنافسية وذلك بتقديم منتجات تماثل وتتفوق على المنتجات التي تقدمها البنوك المنافسة.

ج/ تعكس هذه المنتجات بخصائصها ومزاياها المختلفة طبيعة العميل الذي يستهدف البنوك الوصول إليه، حيث قدمت هذه المنتجات لإشباع حاجاته ورغباته، ومن ثم تحديد واضح لمن هو هذا العميل؟ أين يتواجد، كيف يتخذ قراراته بشراء المنتجات المصرفية؟ متى يتخذ هذه القرارات؟ ما هي العوامل التي تؤثر في اتخاذه لهذا القرار؟ ما هي المراحل التي يمر بها قراره؟ تحديد القطاعات التي ينتمي إليها، تحديد المواقع الجغرافية التي يتواجد فيها، تحديد خصائصه العمرية والجنسية ومستويات الدخول؟ وفي إطار هذه التغيرات وغيرها يتم تحديد طبيعة المنتجات المصرفية التي يحتاجها مثل هذا العميل[1].

[1] - أحمد غنيم: مرجع سابق، ص 19.

وتتضمن دراسة الخدمات المصرفية الجوانب التالية[1]:

2/ **مراعاة الخصائص التسويقية للخدمات المصرفية:** حيث تتميز خدمات البنوك التجارية ببعض المميزات، ومن أهم هذه الخصائص:

- اعتماد البنوك الشاملة على الودائع في نشأتها وفي أداء كافة خدماتها المصرفية حتى أن البعض يطلق عليها بنوك الودائع. وقد نتج عن ذلك ارتباط العرض والطلب على الخدمة المصرفية.

- خدمات البنوك التجارية، غير ملموسة ***intangible*** ويؤثر ذلك تأثيرا مباشرا على برامج البنك الترويجية، وعلى منافذ التوزيع.

- التأثير المتبادل بين الأنشطة الاقتصادية والسياسية في المجتمع والنشاط المصرفي

- تنوع وتعدد خدمات البنك.

- تحتاج الخدمات المصرفية إلى نوعية خاصة من المهارات العاملة القادرة على التطوير وحسن الأداء.

- إ ن السوق المصرفية في الدول النامية عموما لا يمكن تحديدها بسهولة وذلك لعدم الاستقرار في الأنظمة الاقتصادية.

- هناك مجموعة من الخصائص الظاهرية التي تتميز بها الخدمات المصرفية يجب النظر إليها نظرة شمولية مثل مواصفات الخدمات المصرفية.

- مراعاة الخصائص الضمنية للخدمات المصرفية والتي ترتبط بالعميل الذي ينظر إلى الخدمة المصرفية من خلال اعتبارات معينة أهمها: الرمزية، الاتصال، الإدراك.

3/ **سياسة تطوير وتنمية مزيج الخدمات المصرفية:** إن وضع هذه السياسية يحتاج إلى تخيط الخدمات المصرفية لتحقيقها مجموعة من الأهداف أهمها:

- زيادة رقم الأعمال من خلال جذب مزيد من العملاء الجدد وزيادة تفاعل العملاء المحاسبيين

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع سابق، ص، 201.

- العمل على استقرار نشاط البنك.

- تحقيق الخدمات المصرفية لهامش ربح معين.

- تحقيق تكلفة تقديم الخدمات المماثلة التي تقدمها البنوك المنافسة.

4/ **تطوير مزيج الخدمات المصرفية:** يتم عن طريق أساليب متعددة لعل من أهمها:

- إدخال تحسينات أو تعديلات في مكونات الخدمة المصرفية وطريقة تقديمها للجمهور.

- إضافة خدمات مصرفية جديدة يتم استحداثها وتقديمها ضمن مزيج الخدمات المصرفية للبنك.

5/ **تقديم الخدمات المصرفية الجديدة:** له خطوات محددة يجب إتباعها وهي:

- جراء بحوث استكشافية منتظمة لدراسة مدى توافر أفكار في السوق المحلية والعالمية تصلح لتقديم خدمات جديدة.

- تجميع الأفكار وتقييم فعالية كل منها ودراسة صلاحيتها للتطبيق.

- صياغة الأفكار في شكل توصية بخدمات جديدة تتضمن تحليل السوق، وتحليل الخدمة، وتحديد مواصفاتها وإستراتيجية تسويقها وحساب التكلفة والعائد.

- تجزئة السوق المصرفية وهو مجال تقديم الخدمات المصرفية[1].

شكل (04): الخدمات المصرفية.

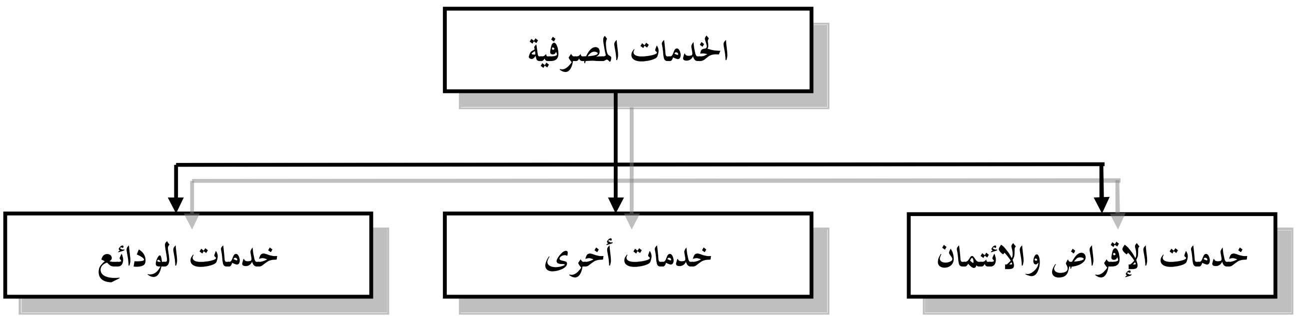

المصدر: أحمد غنيم: مرجع سابق، ص 19.

[1] - أحمد غنيم: مرجع سابق، ص 19

6/ سياسة ترويج الخدمات المصرفية[1]:

النشاط الترويجي للبنك يمثل عنصرا من عناصر المزيج التسويقي، ويلعب دورا هاما في إنجاز رسالة البنك التسويقية للسوق بحيث تقدم إلى:

- العميل المناسب.
- في الوقت المناسب.
- بأسلوب مناسب.

وعلى إدارة البنك أن تتوقف من وقت لآخر لتقييم نتائج جهدها الترويجي ومدى فاعلية وسائل المزج الترويجي المستخدم في تقديم خدمات البنك، ومدى فاعلية الاتصالات التسويقية القائمة، ويعتمد المزيج الترويجي على أدوات متنوعة مثل:

- أساليب النشر والإعلان المختلفة.
- وسائل تنشيط المبيعات.
- البيع الشخصي.

ويخضع المزيج الترويجي إلى عدد من الاعتبارات مثل:

- حجم الموارد المالية المتاحة للبنك.
- طبيعة الخدمات التي يقدمها البنك.
- دورة حياة هذه الخدمات.
- طبيعة السوق (التركيز، التشتت / محلية، دولية)
- طبيعة ونوع إستراتيجية تطوير الخدمات المصرفية التي يتبعها البنك.

وهناك استراتيجيات ثلاثة رئيسية في هذا الصدد وهي:

- إستراتيجية التوسع ونشر الخدمة.
- إستراتيجية التمييز.

---

[1] - أحمد غنيم: مرجع سابق، ص، 24.

- إستراتيجية تكامل الخدمات.

ولابد لعناصر المزيج التسويقي أن تتكامل وتتفاعل معا حتى يمكن تحقيق أهداف البنك المرجوة ووصولا إلى ذلك لابد من إنجاز ما يلي:

- الوصول على المزيج الأمثل للخدمات المصرفية للبنك.
- الوصول إلى المزيج الأمثل لأساليب الترويج.
- سلامة سياسات التسعير للخدمات المصرفية المختلفة.
- كفاءة شبكة توزيع خدمات البنك.

7/ سياسة الانتشار الجغرافي[1]:

تعتبر سياسة الانتشار الجغرافي من السياسات الهامة في مجال سياسات تسويق الخدمات المصرفية، حيث تسعى البنوك دائما إلى وضع سياسات مخططة لنطاق انتشار خدماتها بما يحقق احتفاظها بالعملاء الحاليين وجذب مجموعة من العملاء الجدد، وذلك بما يضمن لها تقديم أفضل خدمة ممكنة، وذلك لأنه يعطي مجموعة من المميزات أهمها:

- أنه يسهل على العملاء إجراء معاملاتهم.
- أن البنك يتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع وتكثر فيه الرؤوس المفكرة ويقل عندها الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع، فضلا عن أن المخاطر التي يواجهها البنك تكون موزعة على جهات مختلفة.

وهناك مجموعة من العوامل التي كان لها تأثير في تشكيل سياسة الانتشار الجغرافي في مجال تسويق الخدمات المصرفية أهمها:

أ/ ضرورة الاتصال المباشر لتوزيع خدمات البنوك: البنك عادة عندما يبيع فكرة تحتاج إلى الثقة المتبادلة والاتصال المباشر بينه وبين العملاء، كما تعتمد أساسا على مدى إقناع العملين بالبنك للعملاء بهذه الأفكار، وهو ما يتطلب الاتصال المباشر للتعرف على الرغبات والاحتياجات

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: المرجع سابق، ص ص 208، 209.

واتجاهات الطلب على مختلف الخدمات والإلمام بمشاكل العملاء وهو ما يتيح التنبؤ بالطلب على الخدمات المستقبلية

ب/ **المنافسة:** وهي أحد العوامل الأساسية التي ساعدت على انتشار الفروع، إذ وجدت البنوك أنه من الأفضل لها أن تتجنب المنافسة السعرية فيما بينها لما تحمله من مخاطر جسيمة بالنسبة للبنك. هذا فضلا عن أن الكثير من الموارد المتعلقة بالقائدة والعمولة تنظمها إجراءات السلطات النقدية بالدول.

وكانت أفضل وسيلة للبنوك التجارية الشاملة في هذا المجال هي الاقتراب من العملاء كوسيلة للتغلب من خلالها على المنافسة، حيث يمكن تقديم أكبر عدد من الخدمات بشكل اقتصادي يمكن البنك من الوقوف في وجه المنافسة، وهي وسيلة أقل تكلفة من الكثير من الوسائل الأخرى أو السياسات الأخرى "مثل الحملات الإعلانية وتحسين وكفاءة الأداء، وتحسين المظهر الخارجي للبنك"

ج/ **كفاءة أداء الخدمة المصرفية:** حيث يمكن انتشار العديد من الفروع من أداء الخدمات المصرفية على نطاق واسع بما يمكن من تقديم الكثير من الخدمات على أسس اقتصادية، كما يمكن البنك من تحقيق التخصص والكفاءة في أداء العمال وخاصة أن تكلفة استخدام العمالة المدربة في البنك عالية هذا فضلا عن أن الخدمات المصرفية سوف تصل إلى أكبر عدد من الأفراد والمنشآت في المجتمع.

الفصل الثالث: البنوك الشاملة والاستثمار

تمهيد.

المبحث الأول: مفاهيم.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار.

المطلب الثاني: ماهية المشروع الاستثماري.

المبحث الثاني: إدارة محفظة الأوراق المالية للبنك الشامل

المطلب الأول: مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

المطلب الثاني: أساليب مواجهتها من طرف البنك التجاري الشامل.

المطلب الثالث: خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية.

المبحث الثالث: البنوك الشاملة المزايا والانتقادات.

المطلب الأول: مزايا البنوك الشاملة

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة.

خلاصة.

المبحث الأول: مفاهيم.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار.

1/ تعريف الاستثمار: هو استخدام المدخرات للحصول على وسائل الإنتاج ومعدات وإما على عقارات تستخدم في العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة، وعليه فالاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل(1).

2/ تصنيف الاستثمار:

2-1/ تصنيف الاستثمار حسب الهدف: هذا النوع من التصنيف يسمح لنا بالحصول على الاستثمارات التالية:

أ/ استثمارات الاستبدال والتحديد: وهي الاستثمارات التي تسعى إلى تخفيض التكاليف والمحافظة على طرقة المؤسسة ويعتبر التحديد بصفة عامة عملية تساعد المؤسسة على تقليل المخاطر، وخاصة وأن المتغيرات الاقتصادية تتغير بسرعة ويتعلق الأمر بإبدال تجهيزات قديمة بأخرى جديدة(2).

ب/ استثمارات التوسع: هي تلك الاستثمارات التي تكون الغرض منها زيادة الطاقة الإنتاجية، وتسويق منتجات جديدة أو التعمق في إنتاج وتسويق منتجات موجودة من قيل توسيع حصتها في السوق.

ج/ الاستثمارات الإستراتجية: وهي الاستثمارات تهدف إلى تحسيس إستراتجية المؤسسة وبعث شروط أكثر تلاؤما لضمان مستقبلها وذلك بخفضها على حصتها في السوق، ويمكن أن تكون هذه الاستثمارات موجهة مثل بعث منتوج جديد في السوق، أو دفاعية مثل امتصاص ممون للتأكيد من أن التمويل في أمان من المنافسة

د/ الاستثمارات الاجتماعية: وهي الاستثمارات التي تمثل المرافق العملة وحماية المحيط...

---

[1] - حسن عمر: الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى 2000، ص 37.

[2] - *kamel Hamli: Analyse bancaire de l'entreprise 44ème , édition essalem 2000, page 11.*

2-2/ تصنيف الاستثمارات حسب الطبيعة[1]:يسمح لنا هذا التصنيف بالتمييز بين:

أ/ الاستثمارات المادية الصناعية أو التجارية: وهي الاستثمارية الموجهة لإنتاج السلع بمختلف أنواعها وتأخذ أصول مادية رؤوس أموال دائمة أو متداولة وتتمثل في ما يلي:

- الاستثمارات في المشاريع الضخمة
- الاستثمارات في مختلف المعدات والأجهزة
- الاستثمارات في المجوهرات والمعادن الثمينة

ب/ الاستثمارات غير المادية: تتمثل هذه الاستثمارات في براءة الاختراع شهرة المحل التجاري البحوث والتكوين.

ج/ الاستثمارات المالية: يمكن تعريف الاستثمار المالي بأنه:" شراء تكوين رأسمالي موجود"[2]، وهذا يعني شراء حصة في رأسمال (سهم) أو حصة في قرض (سند) تعطي مالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد وتشمل بصفة عامة الاستثمار في الأوراق المالية المتمثلة في الحصول على الأصول المالية.

3-2/ تصنيف الاستثمار حسب الغاية[3]: حسب هذا التصنيف لدينا:

أ/ الاستثمارات الإنتاجية: وهي الاستثمارات المخصصة لإنتاج سلع تكون تجارية في السوق ومن هذه الاستثمارات نجد:

- استثمارات تخص عملية التصدير والاستيراد.
- استثمارات تجديد وسائل الإنتاج.

ب/ الاستثمارات غير الإنتاجية: وتتمثل في الاستثمارات التالية:

- المشاريع الاجتماعية مثل التعليم، الصحة،.......
- مشاريع التهيئة مثل الطرق الجسور، السدود.....

---

[1] - *Stephane griffiths: gestion financière , édition chihab, 1996, Page 129.*

[2] - زياد رمضان: مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، 1988، ص 39.

[3] - *kamel hamdim op-cit, P 10*

4-2/ تصنيف الاستثمار حسب التسلسل الزمني للتدفقات المالية المحصلة[1]:

حسب التصنيف لدينا الأنواع التالية من الاستثمارات المبينة في الشكل التالي:

الشكل (05): تصنيف الاستثمار حسب التسلسل الزمني للتدفقات المالية المحصلة.

Source: Abdellah boughoba: analyse et évaluation de projets, édition barti, 1998, P 9.

[1] - *Abdellah boughoba: analyse et évaluation de projets, édition barti, 1998, P 9.*

المطلب الثاني: ماهية المشروع الاستثماري.

1/ تعريف المشروع الاستثماري: هو عملية توظيف الموارد في مشروع صناعي أو مالي على أمل الحصول على تدفقات سائلة على عدد من الفترات لإثراء المؤسسة[1].

كما يعرف:" المشروع الاستثماري هو تجمع متكامل للنشاطات والعمليات التي تستهلك الموارد المحدودة والتي ينتظر منه الحصول على مداخيل نقدية أو غير نقدية"[2].

2/ أنواع المشاريع الاستثمارية[3]:

أ/ المشاريع المستقلة: نعتبر أن المشروعين A وB مستقلين، إذا كانت التدفقات النقدية لإحداهما لا تتأثر بقبول أو رفض المشروع الثاني، وكذلك إذا كان من الممكن أن نختار كلا المشروعين أو احدهما.

ب/ المشاريع المكملة: نعتبر أن المشروعين A وB مكملان، إذا نتج عن اختيار أحدهما زيادة في إيرادات المشروع الثاني أو إنخفاض في تكاليفه.

ج/ المشاريع المتناقضة: نعتبر أن المشروعين A وB متناقضان، إذا أدى قبول احدهما إلى رفض المشروع الثاني.

د/ المشاريع المترافقة: نعتبر أن المشروعين A وB مترافقان، إذا أدى قبول إحداهما إلى ضرورة قبول الثاني والعكس صحيح.

[1] - فركوس محمد: الموازنة التقديرية أداة فعالة للتسيير، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 1995، ص 169.

[2] - *Kamel hamdi: op-cit, P9*

[3] - فركوس محمد: المرجع السابق، ص 170.

3/ خصائص المشروع الاستثماري[1]: تتميز المشاريع الاستثمارية بالخصائص التالية:

أ/ نفقات الاستثمار: يقصد بالنفقة الاستثمارية مجمل التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري والتي تنفق مع بداية المشروع إلى أن يصبح هذا الأخير يحقق تدفقات نقدية.

ب/مدة حياة المشروع: تعتبر مدة حياة المشروع من البيانات الهامة والأساسية للوصول للقرار الاستثماري بحيث تقدر هذه الفترة قبل بداية المشروع بحساب المدة التي يقدم خلالها المشروع عطاء جيد بمعنى ذو تدفقات نقدية موجبة كما يمكننا الإسناد في تحديد هذه المدة على الفترة التي تهتلك فيها مختلف الوسائل الإنتاجية المعتمد عليها إنجاز المشروع الاستثماري.

ج/التدفقات النقدية: التدفق النقدي "هو النقد الجاهز إلى صندوق الشركة أو حسابها لدى البنك أو خروجه منها"، لذا التدفق النقدي نوعان:

- التدفق النقدي إلى الداخل:

وهو ينشأ عن أية عملية تؤدي إلى دخول نقد جاهز إلى صندوق الشركة أو حسابها لدى البنك مثل المبيعات النقدية، قبض الأرباح، تحصيل ألوراق التجارية.

- التدفق النقدي إلى الخارج: وهو ينشأ عن أية عملية تؤدي إلى خروج نقد جاهز إلى الخارج من صندوق المؤسسة أو حسابها الجاري في البنك مثل: دفع الرواتب والأجور أما الفرق بين تدفق النقدي الداخل والخارج خلال فترة معينة هو تدفق النقدي الصافي.

د/ القيمة الباقية: تمثل الجزء الذي لم يهتلك من التكلفة الأولية للمشروع عند التنازل عنه، وفي حالة التنازل عن هذا الاستثمار بمبلغ أكبر من المبلغ المتبقي يعتبر الفرق ربحا، أم في حالة التنازل عنه بمبلغ أقل من القيمة الباقية فيعتبر خسارة أو عجز تتحمله الدورة المالية.

[1] - زياد رمضان: المرجع السابق، ص 17.

المبحث الثاني: إدارة محفظة الأوراق المالية للبنك الشامل

المطلب الأول: مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

هناك العديد من مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية لعل من أهمها[1]:

1/ مخاطر سعر الفائدة: وهي تحتوي على نوعين من المخاطر هي: مخاطر قيمة رأس المال ومخاطر (إرادية) وهي المخاطر التي يتعرض لها أي مشتري لأي استثمار في شكل قرض (سند) لفترة طويلة نسبيا.

فإذا ارتفع سعر الفائدة في السوق فإنه يحمل مخاطر قيمة رأس المال ومخاطر إرادية وعلى سبيل المثال لنفترض أن هناك سند قيمته 1000 دينار بفائدة 8 % يستحق عام 2004 وأنه صادر عن هيئة عالمية سمعتها جيدة، وأن سعر الفائدة في السوق ارتفع إلى 12 % وأصدرت هيئات أخرى سمعتها جيدة سندات طويلة الأجل أيضا بـــ 12 % فإن سعر السند الأول في السوق ينخفض وإيراداته تصبح أقل مما هو متوقع وبالتالي فإن حامليه بسبب هذه الزيادة في سعر الفائدة سيرغبون في التخلص منه لشراء سندات الهيئة الثانية.

2/ مخاطر السوق: وتنشأ نتيجة أن أسعار السوق وقيم الرهونات للأوراق المالية أو الأصول الحقيقية تتغير تغيرا كبيرا حتى لو كانت القدرة الإرادية ثابتة، ويرجع هذا التغير إلى العديد من الأسباب، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الوحيد الذي ليس له مخاطر سوق تقريبا "الودائع الادخارية" حيث يمكن تحويلها إلى نقدية مباشرة أو إلى أوراق مالية حكومية.

3/ مخاطر التضخم: وهي المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في الأوراق المالية المنخفضة مثل الاستثمارات في السندات الحكومية، حيث أن استرداد الأموال مضمون لكن القوة الشرائية للنقود تقل بسبب تزايد معدلات التضخم.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، نفس المرجع، ص 155.

4/ مخاطر الرافعة المالية: تزداد الرافعة المالية لأي شركة بزيادة استخدام الأموال المقترضة في التمويل عن استخدام الأموال المملوكة لهذا الغرض، وتقاس الرافعة المالية عادة بقسمة الأموال المقترضة من الغير عن الأموال المملوكة، أو بقسمة الأموال المقترضة من الغير على إجمالي الأصول.

ومع ثبات العوامل الأخرى يزداد التذبذب في عائد الأسهم نتيجة استخدام الرافعة وهذا ما يسمى بمخاطر "الرفعة المالية".

5/ مخاطر الرافعة التشغيلية: حيث تقاس " الرافعة التشغيلية " بقسمة التكاليف (التكاليف الثابتة على التكاليف المتغيرة) مع الاشارة إلى أن الشركات الصناعية والزراعية تطلب استثمارات في الأصول ثابتة اكبر بكثير مما تتطلبه الشركات التجارية.

وينتج عن ارتفاع الرافعة التشغيلية زيادة الاختلافات في الفوائد الموزعة على أصحاب الأسهم، وهي ما يطلق عليه بمخاطر " الرافعة التشغيلية ".

6/ مخاطر الإدارة: في بعض الأحيان تتصرف إدارة الشركة بطريقة غير سليمة بسبب تصرفات رجال الإدارة العليا مثل الرشوة، الكذب، بإضافة لأسباب أخرى مثل قصر النظر في مسائل كثيرة كسوء التصرف مع الإتحادات والنقابات وفي كل ذلك فإن عائد الاستثمار حساس جدا لسلوك الإدارة.

7/ مخاطر نوع النشاط الاقتصادي: هناك عدة مخاطر مرتبطة بنشاط معين، بسبب وجود منافسة شديدة أو تغير في أذواق المستهلكين..... فالصناعات التكنولوجية مثلا تتعرض لتقادم سريع حيث تتوالى الاكتشافات من الداخل والخارج، وصناعة الاسمنت تتعرض لمخاطر قوانين حماية البيئة من التلوث، مع الإشارة إلى أن مخاطر الصناعة قد تكون مؤقتة أو دائمة، وقد تكون كبيرة أو صغيرة.

8/ مخاطر قانونية وسياسية: حيث تتعرض الاستثمارات المربحة أصلا لمخاطر نتيجة للتدخل الحكومي من خلال إصدار قوانين ولوائح غير مرغوبة في مجالات كثيرة مثل تسعير المواد الخام، إباحة استيراد سلع معينة ومنع وخطر استيراد سلع أخرى.

المطلب الثاني: أساليب مواجهتها من طرف البنك التجاري الشامل:

يرغب كل بنك تجاري مواجهة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك بأن يضع سياسات واستراتجيات ملائمة التي تكون بمثابة الموجه لاتخاذ القرارات في شأن محفظة الأوراق المالية، وتختلف البنوك التجارية الشاملة في وضع سياساتها واستراتجياتها الاستثمارية، ولكن تتشابه في رغبتها في الحرص على مواردها بتقليل المخاطر إلى ادنى حد ممكن.

وعلى البنوك التجارية الشاملة أن تأخذ في الاعتبار عند بناء سياساتها واستراتجياتها الخاصة بإدارة الاستثمار مراعاة مجموعة من القواعد وهي بمثابة المعايير التي تبني عليها سياساتها واستراتجيات الاستثمار من أهمها(1):

1/ ضرورة توافر الأموال اللازمة للاستثمار: يرغب البنك في إدارته للاستثمار إلى جمع الأموال اللازمة للاستثمار من خلال تدبير موارد مالية جديدة تتصف بالثبات وطول الأجل، بالإضافة إلى إصدار أوعية أو ادخارية جديدة تتضمن مزايا جديدة للمدخرين أو الافتراض يسعر فائدة منخفض الذي يكون بمثابة رافعة تشغيلية لمنح المزيد من الاستثمارات، وقد يسعى البنك لبيع بعض الاستثمارات ذات العائد المنخفض ليؤثر إيرادات شراء أوراق ذات عائد كبير.

2/ جودة الأوراق: ونعني بالجودة قابلية الورقة المالية للبيع دون أية عوائق، لذا نجد أن معيار الجودة يعني الضمان في كثير من الأحيان ومن خلال تمسك البنك بالجودة فإنه يقلل من تعرضه للمخاطر المالية، وبالتالي يمكن لهذه الاستثمارات أن تكون من احتياطيات السيولة التي يلجأ البنك إلى تصفيتها عند الحاجة وتتزايد الحاجة إلى هذا النوع من الأوراق في حالات الكساد.

3/ تنويع الأوراق: ويعني ضرورة تخصيص الموارد المتعلقة بالاستثمار بحيث تؤدي إلى الحصول على عائد ممكن مع توفير المزيد من التنويع الذي يقلل حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك إلى اقل حد ممكن.

---

1 - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ص 160.

4/ المحافظة على الأصل واسترداده: ويقصد بها "الوصول إلى الضمان الحقيقي الذي يعني استرداد نفس القوة الشرائية للوحدات النقدية للمستثمر في الأصول".

5/ هيكلة آجال استحقاقات الاستثمار: حيث ترتبط درجة المخاطرة ارتباطا وثيقا بتاريخ الاستحقاق فكلما زادت المدة كلما زادت احتمالات التغيير في معدلات الفائدة السائدة، ومن المؤكد أن ذلك له تأثير على رفع أو زيادة القيمة السوقية للأوراق.

6/ الاستبدال والمبادأة: حيث يعطي التغيير في أسعار الفائدة فرصا استثمارية للبنك يمكن استغلالها إذا ما اتبع مبدأ المبادأة (أو السياسة المبادأة).

ويعتمد مبدأ المبادأة على التنبؤ الصحيح للمعدلات الفائدة المتوقعة، كما أن عوامل نجاح هذه الطريقة هو وجود نظام المعلومات جيد يحد علاقة الاستثمار بالمتغيرات المختلفة داخل البنك وخارجه.

وبناءا على تلك القواعد أو الخطط الإستراتجية، يمكن بناء السياسة والإستراتجية لأي بنك تجاري عند قيامه بإدارة محفظة الأوراق المالية لديه.

المطلب الثالث: خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية:

في كثير من الأحيان تقدم البنوك التجارية خدمات في مجال تنشيط الأوراق المالية وأيضا في تقديم خدمات للعملاء وتشجيعهم على التعامل في الأوراق المالية وإصدارها وتتلخص فيما يلي[1]:

1/ خدمات البنوك التجارية الشاملة في مجال تنشيط الأوراق المالية: وأهم هذه الخدمات هي:

أ/ الاتجار في الأوراق المالية: حيث يستطيع أي بنك تجاري أن يخلق سوق أوراق مالية بشرائه لها بسعر (متزايد) محدد على أن يبيعها بسعر(مطلوب) والفرق بين السعرين هو هامش الربح الذي يحققه، ويلاحظ أن البنك هنا ليس سمسارا يشتري لحساب الآخرين ولكنه يشتري

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، ص 173.

الأوراق المالية لبيعها بسعر أعلى وقد يبيع أوراقا مالية ليست لديه على أمل شرائها مما قد يشتري أوراقا مالية غير مطلوب منه شرائها.

ب/ شراء إصدارات الأوراق المالية بالكامل للجمهور:

يستطيع أي بنك تجاري أن يوافق على شراء إصدار أوراق قابلة للبيع بالكامل من منشأة مصدرة أو من جهة حكومية على أمل أن يبيعها للجمهور بسعر أعلى قليلا، إن البنك التجاري هنا يتحمل مسؤولية تسويق الأوراق المالية التي اشتراها كما يتحمل مخاطر أي انخفاض في أسعار قد يراها ضرورية لبيع كل الإصدار.

وقد تتجمع عدة بنوك مع بعضها لتحمل مسؤولية هذه العملية والمشاركة في أرباحها ومخاطرها.

2/ خدمات يقدمها للعملاء لتشجيع التعامل في الأوراق المالية:

و أهم تلك الخدمات:

أ- الاحتفاظ بالأوراق المالية التي يسلمها البنك للعملاء وخدمتها من حيث تحصيل الأرباح والفوائد وأسهم المنح وتنفيذ حقوق الإكتتاب الممنوحة للأسهم القائمة بعد الرجوع للعميل. وتسلم قيمة السندات المستهلكة أو انقضاء أجلها.

ب- تنفيذ طلبات الاكتتاب في أسهم الشركات أو السندات لصالح عملائها.

ج- تنفيذ أوامر البيع للأوراق المالية طبقا لتعليمات العميل.

د- منح التسهيلات الائتمانية لضمان الأوراق المالية التي تسلم للبنك.

هـــ- إدارة الأوراق المالية المملوكة للعميل بعقد أمانة الاستثمار.

وتتقاضى البنوك نظير خدماتها للأوراق المالية الخاصة بالعملات، عمولات ومصاريف بجانب التكلفة الفعلية التي تتحملها عند شراء والبيع وبذلك لتحقيق إيرادات إضافية.

المبحث الثالث: البنوك الشاملة المزايا والانتقادات.

المطلب الأول: مزايا البنوك الشاملة

في ضوء ما سبق نرى أهم مزايا العمل المصرفي الشامل تتمثل فيما يلي[1]:

أولا - التنويع:

يعد التنويع من أهم المزايا التي يوفرها العمل المصرفي الشامل ويعني الحصول على موارد مالية من جهات متعددة والآجال مختلفة مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة والخروج من الإطار المحدود للوساطة التقليدية إلى إطار أرحب من المنتجات المالية المتعددة والمختلفة وفي ظل التنويع يمكن أن يتحقق الاستقرار في حركة الودائع مع انخفاض المخاطر في قطاع الاستثمار وقد شملت سياسة التنويع كل من:

1/ تنويع الموارد: عن طريق ابتكار أدوات مالية حديثة التي يمكن عن طريقها الحصول على أرصدة مالية بسرعة.

2/ تنويع الاستخدامات: وذلك بالدخول في أنشطة جديدة مثل التوسع في عمليات سوق الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار، والاستفادة من الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية مثل أعمال أمناء الاكتتاب وأعمال أمناء الاستثمار، وترويج المشروعات والقيام بالاستثمار لحساب العملاء مع إدارة الاستثمارات ومحافظ الأوراق المالية.

3/ التنويع بدخول مجالات غير مصرفية:

مثل خدمات التمويل التأجيري للأصول وهو أسلوب مستحدث للتمويل يمكن بواسطته للمشروع أن يحصل على معدات اللازمة له دون الاضطرار إلى دفع ثمنها، إنما يدفع الإيجار المستحق عنها للشركات المتخصصة التي تؤجرها له وفي نهاية مدة الإيجار يكون للمستأجر الخيار إما شراء الآلة أو المعدة بثمن يراعى فيه إجمالي ما سدده من قيمة إيجارية أو إعادة استئجار لمدة أخرى.و يتم طرح أسهم شركات التمويل التأجيري في الأسواق المالية أو تقوم البنوك بهذه المهمة

---

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: المرجع السابق، ص101.

عن طريق إنشاء شركات وتأدية الخدمة عن طريقها كذلك تقدم البنوك الشاملة خدمات أخرى مثل خدمات أنشطة المعلومات وتقديم الخدمات الشخصية للعملاء وتقديم الاستشارات الخاصة بالمشروعات.

4/ التنويع بالتوسع في الأنشطة خارج الميزانية:

وتتمثل هذه الأنشطة في عمليات تبادل الأدوات المالية والحصول على عمولات مثل عمليات العقود المستقبلية، عقود الخيارات، وكذلك عقود المعاوضة في أسعار الفائدة والعملات أجنبية وكلها معاملات خارج الميزانية.

ثانيا- الاستفادة من وفورات الحجم الكبير:

تمتاز البنوك الشاملة بكبر حجمها وتقديمها لقائمة عريضة من الخدمات وبالتالي فإن التكاليف الثابتة يمكن الاستفادة منها بصورة أفضل، وكبر حجم المؤسسات التمويلية يؤدي إلى التحامها بالمشروعات الاقتصادية

ثالثا- البنوك الشاملة أكثر أمانا:

تستطيع البنوك الشاملة كبيرة الحجم أن تحقق أمانا أكبر للمودعين بسبب عظم قدرتها على تنويع أعمالها وعلى تحمل المخاطر المحتملة وغير المحتملة، وبسبب كبر حجم حقوق الملكية وحجم الأصول وقدرتها على امتصاص الصدمات وتوفير الأمان من خلال التأمين ضد المخاطر والتوسع في الأنشطة التأمينية.

رابعا- المزايا الأخرى:

توفر البنوك الشاملة العديد من المزايا الأخرى مثل:

- صناعة الأسواق المتكاملة كنتيجة لعظم إمكانياتها في اكتشاف وتحليل وتقييم الاستثمارات والترويج والاشتراك في التمويل وإدارة المشروعات وخلق الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين والعملاء.

- تعظيم القدرة على تطوير الوظائف التقليدية للبنوك بما يسمح بتقديم خدمات جديدة ومتطورة.

- توفير مجالات توظيف للبنوك الصغيرة من خلال إتاحة الفرص الاستثمارية لها عن طريق دخولها في المشروعات كبيرة الحجم مع البنوك الأخرى.

- تحقيق التوظيف الكامل والأمثل للموارد والقدرة على الدخول والقيام بالمشروعات العملاقة سواء في الداخل والخارج والنهوض بالشركات القائمة والمساعدة في عمليات الدمج والتوسع بين المشروعات القائمة.

- تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المالية.

- ساعدت البنوك الشاملة على توسع البنوك في وظائفها وأعمالها بعدما انخفض العائد التقليدي بدرجة ملحوظة، وبعد اتساع المنافسة من غير البنوك.

المطلب الثاني: الانتقادات الموجهة للبنوك الشاملة[1].

وتتمثل في:

1- **تعارض المصالح:** يمكن أن ينشأ تعارض بين مصلحة البنك ومصالح عملائه وخاصة في بعض الأنشطة مثل أنشطة الأوراق المالية، كما ينشأ تعارض أيضا بين إدارة الإئتمان وإدارة الاستثمار حسب الطبيعة المختلفة لأداء كل من الإدارتين، لكن يمكن التغلب على هذه المشاكل بالتخطيط والتنسيق الجيد، والتعاون بين الإدارات المختلفة في ظل سياسة موحدة للبنك ككل.

2- **درجة التعرض للخطر:** من الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة، وذلك بسبب دخولها في أنشطة متعددة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر، فتعدد أوجه النشاط يؤدي بالتالي إلى تعدد المخاطر. ولكن يمكن التغلب عليها بإتباع عدة إجراءات منها الدراسة الجيدة للمشروعات والتحوط للمخاطر عن

[1] - رشيد صالح عبد الفتاح: المرجع السابق، ص 106.

طريق التأمين والأدوات التمويلية،المستحدثة والمتابعة المستمرة والرقابة والتصحيح وغيرها من الإجراءات.

3- تركيز السلطة الاقتصادية وبالتالي قد تكون البنوك الشاملة قدرة على التأثير على هيكل الاقتصاد، القومي على نحو يخالف المصلحة القومية رغم أن كثير من الدول أصدرت تشريعات لمواجهة الاحتكارات إلا أن مثل هذه القوانين عادة ما يصعب تطبيقها كما يجب في الواقع العملي.

4- تركيز القوى السياسية وذلك بممارسة ضغوط ذات طابع سياسي للتأثير في درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مثل التشريعات الضريبية أو السيطرة على مشروعات معينة ونظرا لأن البنوك الشاملة تعد بطبيعتها من الكيانات الكبرى إذن من الطبيعي أن تتوفر لها القدرة على ممارسة الضغوط السياسية بصور متعددة وخاصة في الدول النامية.

5 - صعوبة الرقابة والإشراف في ظل كبر حجم المؤسسات والمشروعات إذ لا بد من وجود قواعد خاصة ومتطورة للرقابة.

6- تحرص البنوك الكبيرة ومنها البنوك الشاملة على انتهاج كافة السبل للحيلولة دون فشل مشروعاها وتمارس كافة الضغوط لتوفير حدود الأمان المطلوبة لها، ولا يخفى ما لهذا النهج من مخاطر اقتصادية، وما قد يؤدي إليه من تكاليف غير محسوبة قد يؤدي في النهاية إلى عدم استقرار وانتظام الأنشطة الاقتصادية.

و يمكن تلخيص أهم المزايا والتكاليف للبنوك الشاملة فيما يلي(1):

أ/ المزايا والتكاليف بالنسبة للبنوك نفسها:

1/ المنافع:

- وفرات الحجم
- وفرات النطاق.
- زيادة حجم الإيرادات المتولدة.

1 - طارق عبد العال حماد: المرجع السابق، ص 205.

- زيادة تنويع الإيرادات المتولدة.

- مصادر جديدة لأموال حقوق الملكية البنكية.

2/ **التكاليف**: وتتركز في:

- زيادة التركز في السوق واحتمال انخفاض المنافسة.

- احتمال تزايد التناقض في المصالح.

- زيادة التهديد لشبكة السلامة التنظيمية.

- انخفاض حوافز الإبداع والابتكار المالي.

- انخفاض درجة انفتاح القطاع المالي والحقيقي على الاقتصاد الدولي.

ب/ بالنسبة للمنشآت غير المالية:

1/ المزايا:

- زيادة الرافعة المالية (في صورة مزايا ضريبية)

- الدعم والمساندة عند إعادة الهيكلة أو الفترات الهبوط الاقتصادي من خلال:

ü القدرة على اقتراض المزيد من الأموال لخدمة أغراض المشروعات طويلة الأجل وليس احتياجات رأس المال العامل قصير الأجل.

ü زيادة كفاءة الاستثمار (حيث تحد الرقابة المصرفية وحقوق الملكية من حوافز المنشآت على الاستثمار الزائد عن الحد).

2/ التكاليف:

- مدراء خاضعون لرقابة أقل من جانب الشركات مما يزيد من مشاكل الوكالة.

- وجود شركات صغيرة يحتمل أن تخضع لترشيد الإئتمان من جانب البنوك الشاملة الكبيرة.

- انعدام تنوع الآراء والمعلومات بشأن الإحتمالات المستقبلية للشركة.

ه/ المزايا والتكاليف بالنسبة لعملاء:

1/ المزايا:

- التسوق مرة واحدة بما يحققه ذلك من وفرات في تكاليف المعاملات والاستعلام.
- ازدياد فرصة اقتسام الأجيال المخاطرة.
- حجب المعلومات المزعجة.

2/ التكاليف:

- احتمال تركيز السوق والتسعير الاحتكاري.
- تضارب المصالح.
- انخفاض فرص اقتسام المخاطر عبر القطاعات بالمقارنة بالأنظمة المالية القائمة على السوق..

خاتمة:

من خلال البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1/ إن أهم ما يمكن أن تقدمه البنوك للاقتصاد الوطني، وكذلك العالمي هو التطور والتنمية التي ترقى بالبلد حيث أثبتت النشاطات البنكية ضرورة وجودها رغم أنها لا تزال في الكثير من الدول مجرد وعاء ادخاري تخرج منه القروض ولا أحد يعرف أين تتجه.

2/ مازال الجدال قائما حتى الآن حول التوسع في نظام البنوك الشاملة أو تقييده وكلا الرأيين له أنصاره ومؤيدوه، حيث يرى البعض أنه من الممكن أن تتعرض البنوك الشاملة لمخاطر أعلى من المخاطر المعتادة التي تتعرض لها البنوك التقليدية عادة وذلك بسبب دخولها في أنشطة ذات ربحية أعلى ولكن ذات مخاطر أكبر بالإضافة إلى صعوبة الرقابة والإشراف بسبب عظم حجم مشاريع تعدد الوظائف.

3/ إنعدام الثقافة المصرفية في البلدان النامية التي من بينها الجزائر جعل نشاط البنوك محدود (وخاصة البنوك الإسلامية كبنك البركة الجزائري الذي لم يلقى توسعا في تعاملاته).

الاقتراضات والتوصيات:

1/ يجب تتبع إجراءات ومعايير محاسبية سليمة تتماشى والمحيط الاقتصادي، حيث أن الإجراءات والمعايير المحاسبية المحددة جيدا مهمة للغاية للإفصاح عن المعلومات وبناء الثقة لدى المستثمرين، ودعم للرقابة والإشراف

2/ تنظيم دورات تدريبية للعاملين لاكتساب معلومات جديدة وخبرات، وبالتالي تكوين كوادر مصرفية متخصصة للعمل بها تكون قادرة على تطوير وتحديث الأدوات التي تستطيع أن تنافس من خلالها والقادرة أيضا على سرعة الانتشار.

3/ تعيين معايير موحدة لتحديد المنتجات الجديدة والأدوات التمويلية لأن البنوك التقليدية بحاجة إلى أن تنفق على قائمة المنتجات المصرفية التي تتناسب مع أذواق واحتياجات عملائها مثلا: الخدمات المصرفية الالكترونية، عقود الاختيار.

4/ زيادة القدرة التنافسية عبر الإدماج وتحسين الأداء، لأن عملية تحرير تجارة الخدمات المالية ستزيد من حدة المنافسة على المستويين المحلي والدولي.

قائمة المراجع:

1/ الكتب:

1) **أحمد غنيم:** صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك مطابع المستقبل،1997.

2) **اسماعيل محمد هاشم:** مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1972.

3) **حسن عمر:** الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث، الطبعة الأولى 2000.

4) **خالد أمين عبد الله:** العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر الأردن 1998.

5) **رشاد العصار ورياض الحلبي:** النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى.

6) **رشيد صالح عبد الفتاح:** البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري، دار النهضة العربية، بيرون 2000.

7) **زياد رمضان:** مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للنشر، الأردن1998.

8) **سيد ولد أباه:** اتجاهات العولمة (الأزمة) إشكالات الألفية الجديدة، الناشر المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب 2001.

9) **شاكر القزويني:** محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،1989.

10) **صلاح الدين محسن السيسي:** قضايا اقتصادية معاصرة، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

11)**طارق عبد العال حماد:** التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك الدار الجامعية- طبع،نشر،توزيع – الإسكندرية 1999.

12)**طارق عبد العال حماد:** اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية- طبع،نشر،توزيع – الإسكندرية 1999.

13)**طلعت أسعد عبد الحميد:** الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، مكتبات مؤسسات الأهرام، القاهرة 1998.

14) **عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف:** الإدارة الحديثة في البنوك التجارية الدار الجامعية- طبع،نشر،توزيع – الإسكندرية 2003.

15) **عبد المطلب عبد الحميد:** البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية- طبع،نشر،توزيع – الإسكندرية 2000.

16)**عبد المطلب عبد الحميد:** العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية- طبع،نشر،توزيع – الإسكندرية 2001.

17)فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري: إدارة البنوك، دار وائل للنشر عمان 2000.

3/ الكتب باللغة الأجنبية

18) abdellah boughoba*: analyse et évaluation de projets édition borti , 1998.*

19) kamel hamdi:analyse *bancaire de l'entreprise 44eme , édition essalem , 2000.*

20) stiphane griffiths*: gestion financière, édition chihab , 1996.*

4/ المجلات:

21) محمد باوني: العمل المصرفي وحكمه الشرعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 16ديسمبر 2001، جامعة منتوري، قسنطينة.

5/ مواقع وملتقيات

22)الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرهـــا في الاقتـــصاديات المغاربية، سطيف 2003.

تـــمَ بِحَمْدِ اللهِ

"الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ" [سبأ: 01]